الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص: تاريخ الحضارات القديمة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحضارات القديمة

الموسومة بـ

تشريعات حمورابي

دراسة تاريخية تحليلية 1792- 1750 ق.م.

من إعداد :

- توكال أحمد
- بوزرد محمد.

تحت إشراف:

د. محمد حشلاف

لحنة المناقشة

د. بختي لورتان	رئيسا
د. محمد حشلاف	مشرفا
د .رشيد محوز	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024- 2025م

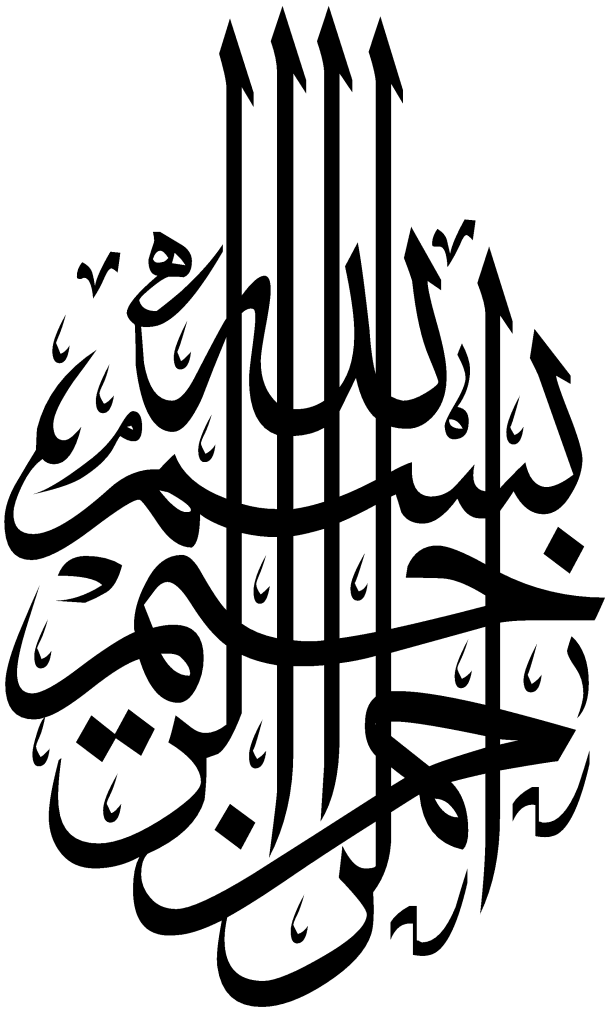
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:" لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة

أما بعد يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف "حشلاف مُحَّد"

على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وكل المجهودات التي بذلها كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ "الحضارات القديمة" وإلى كل من قدم لنا يد العون لاتمام هذا العمل.

أحمد مُحَّد

إهـــــــداء

أهدي هذه الدراسة لروح والدي رحمهما الله ولأخواتي كلثوم، ابتسام، سعيدة، فتيحة ولزوجتي الغالية وبنتي سجود وابني بن ثمرة يوسف وإلى كل من مُحَمَّد ،خلود، هيبة، نجيب، ياسمين، نور، دعاء، صابرين، وفاء، أمينة، باتول، وملاك مُحَمَّد وعبد الله

أحمد.

إهـــداء

إلى والدي .....دوما

إلى إخوتي.....حبا وصونا

إلى أخواتي .....رفعة وعونا

إلى أسرتي.....وأصدقائي

وإلى كل من دعمني ولو بكلمة

وإلى كل من يحبني دون مقابل.

مُحَمَّد.

مقدمة

مقدمة:

تُعد شريعة حمورابي واحدة من أقدم النصوص القانونية التي وصلتنا من الحضارات القديمة، وتمثل شهادة تاريخية فريدة على مرحلة متقدمة في تطور الفكر القانوني والتنظيم السياسي في بلاد الرافدين، صاغها الملك البابلي حمورابي في القرن الثامن عشر قبل الميلاد كجزء من مشروع سياسي شامل يهدف إلى توحيد البلاد وتعزيز السلطة المركزية للدولة، وقد وضع هذا التقنين القواعد التي تنظم حياة الأفراد والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية مستندًا إلى رؤية دينية تُرسخ الشرعية الملكية ولا تكمن أهمية هذه الشريعة في بعدها القانوني فقط، بل تتعداه لتعبّر عن هيكل حضاري متكامل يعكس تفاعل الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية ضمن إطار مشروع الدولة البابلية، كما تُعد هذه المدونة وثيقة تاريخية بارزة في مسيرة التشريع الإنساني فقد أرست مبادئ العدالة وفق التصورات البابلية وأسهمت في ضبط النظام الاجتماعي معبرة في الوقت ذاته عن الطبقية السائدة في ذلك العصر فإنّ دراسة شريعة حمورابي لا تقتصر على كونها إعادة استقراء لنصوص قانونية قديمة بل هي محاولة لفهم نموذج تشريعي شكّل نقطة تحول جوهرية في تطور الدولة، كما أنها مرجع مهم لفهم أصول النظم القانونية في حضارات الشرق الأدنى القديم، بما فيها الشريعة العبرية وقوانين حضارات شعوب الجوار، وبالتالي تكتسب دراسة هذه الشريعة أهمية كبيرة باعتبارها بوابة لفهم الأسس الأولى التي قام عليها الفكر القانوني والمؤسساتي في التاريخ القديم .

وأهمية هذا الموضوع تكمن في تسليط الضوء على تجربة تشريعية عريقة أثرت بشكل كبير في النظم القانونية اللاحقة، مثل الشريعة العبرية، وامتدت تأثيراتها إلى بعض تصورات العدالة في القوانين الأخرى، كما أن البحث يعيد قراءة هذا النص القانوني المدون بوصفه نتاجًا فكريًا وحضاريًا شاملاً يعكس كافة جوانب الحياة في بابل بما فيها السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية.

فيما يتعلق بأسباب اختيار هذا الموضوع يعود الى عدة اعتبارات، فبالنسبة للأسباب الذاتية يأتي هذا الاختيار من اهتمامنا بالفكر القانوني القديم وبالأخص في منطقة الشرق الأدنى التي كانت مهدًا للحضارات الأولى وشهدت تجارب تشريعية رائدة لها امتدادها في العصر الحديث.

وتنبع الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع من جملة اعتبارات علمية وتاريخية، في مقدّمتها ما تمثله شريعة حمورابي من قيمة تشريعية وحضارية بالغة الأهمية كونها تُعدّ من أقدم النصوص القانونية المدونة في التاريخ البشري وهي تُشكّل مرجعًا أساسيًا لفهم تطور التشريع في الحضارات القديمة .

من هذا المنطلق، تتحدد الإشكالية الأساسية لهذا البحث:

– إلى أي مدى ساهمت شريعة حمورابي في ترسيخ النظام الاجتماعي والسياسي ببابل؟ وكيف أثرت على التقاليد القانونية اللاحقة في الشرق القديم؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تشمل:

– ما الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في صياغة هذه الشريعة؟.

– ما المبادئ القانونية والاجتماعية التي قامت عليها؟.

– ما هي أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين النظم القانونية لدى الحضارات المجاورة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدنا في البحث على عدة مناهج وهي :المنهج التاريخي لتتبع الظروف والسياقات المحيطة بظهور التشريع، والمنهج التحليلي لتحليل نصوص الشريعة وتفكيك مضامينها القانونية والاجتماعية، والمنهج المقارن لدراسة شريعة حمورابي إلى جانب قوانين أخرى مثل الشريعة العبرية وقوانين حضارات شعوب الجوار.

ومن أجل دراسة البحث اعتمدنا على خطة منهجية تتكون من ثلاثة فصول.

فالفصل الأول بعنوان ((**الخلفية التاريخية لحضارة بابل في عصر حمورابي**)) ويستعرض تطورها السياسي والاجتماعي والثقافي، مع الإشارة إلى الظروف التي مهدت لظهور التشريع والاشارة الى حياة حمورابي وتصوره لمفهوم العدالة.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ ((**تحليل محتوى تشريعات حمورابي**)) بما يشمل دراسة مصادرها من خلال المسلة وهيكليتها وأهدافها الرئيسية ومحاورها الرئيسية المتعلقة بالقضاء والأسرة والعقوبات والاقتصاد.

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان ((**التأثير التاريخي والتحليل المقارن لتشريعات حمورابي**)) خصصناه لتقديم دراسة للتأثير التاريخي وتحليلًا مقارنًا لتشريعات حمورابي بداية بانعكاساتها على المجتمع البابلي ثم التركيز على علاقتها بقوانين العبرانيين وقوانين حضارات شعوب الجوار واستمرارية بعض مفاهيمها في الفكر القانوني اللاحق.

ولإثراء الموضوع اعتمدنا على القرآن الكريم للإشارة إلى تسمية بابل.

وبالإضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع التي ارتئينا أنها تساعدنا في دراسته من أهمها:

– التوراة: اعتمدنا عليه للاشارة إلى تسمية بابل وأخذنا به في الفصل الأخير للإشارة إلى المقارنة بين الشريعتين العبرية وشريعة حمورابي.

أما المراجع اعتمدنا على ما كتبه طه باقر في تاريخ الحضارات القديمة منها مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ومقالاته التي تطرق فيها إلى الشرائع والتنظيمات القانونية في بلاد الرافدين ، وكذا جورج رو، مُحَمَّد بيومي مهران وعبد العزيز صالح لتوضيح مظاهر الحضارة البابلية.

وفي مجال التشريع البابلي اعتمدنا على ما كتبه عبد الحكيم الذانون وفوزي رشيد وعامر سليمان ومحمود الأمين في تثبيت النصوص والمواد القانونية وتحليلها ومن بين المؤلفات التي اعتنت بمقارنة الكتابات البابلية وأثرها على المدونات التوراتية ما كتبه سهيل قاشا.

تميزت المصادر والمراجع التي استندت إليها هذه الدراسة بتنوعها وشموليتها، حيث جمعت بين نصوص دينية، تاريخية، وقانونية مما أتاح منظورًا متعدد الأبعاد في تناول موضوع شريعة حمورابي على الصعيد التشريعي ووفرت التوراة إطارًا مقارنًا غنيًا بالرغم من تعقيدات تتعلق بدقة التوثيق وتعدد الطبقات النصية التي تؤثر في فهمها وتحليلها أما الأعمال التي قدمها طه باقر، جورج رو، وعبد العزيز صالح فقد امتازت بغزارة المادة التاريخية ودقة العرض رغم غلبة الطابع الوصفي التقليدي على بعضها، مما يؤكد الحاجة إلى تنقيح منهجي يعزز التحليل النقدي، ومن ناحية التشريعات البابلية فقد جاءت مؤلفات عبد الحكيم الذانون، فوزي رشيد وعامر سليمان لتقدم تحليلات دقيقة ومباشرة لنصوص شريعة حمورابي على الرغم من اختلاف المناهج وتفاوت عمق المعالجة بين الباحثين.

ومن خلال انجازنا لهذه الدراسة واجهتنا صعوبات وعراقيل نذكر منها ضيق الوقت وكثرة المراجع وتعددها التي كتب حول الموضوع واعتمدت تقريبا على إبراز تطور الفكر القانوني والتشريعي في بلاد الرافدين بصفة عامة.

الفصل الأول:

الخلفية التاريخية لحضارة بابل في عصر حمورابي

أولا: نشأة حضارة بابل وأثرها في الشرق القديم.

ثانيا: حياة الملك حمورابي.

ثالثا: دور حمورابي في بناء النظام الاجتماعي والسياسي عبر التشريع.

يمثّل الوقوف على الخلفية التاريخية لحضارة بابل مدخلًا أساسيًا لفهم السياق الذي انبثقت منه شريعة حمورابي التي تُعتبر واحدة من أقدم وأشمل المدونات القانونية في تاريخ البشرية فالقوانين لا تنفصل عن البيئة التي أفرزتها، بل تمثل انعكاسًا للتفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية التي شكلت هوية الدولة البابلية وبنيتها المؤسسية حيث تميزت حضارة بابل بموقعها الجغرافي المميز في قلب بلاد الرافدين وهو ما جعلها مركزًا حضاريًا واقتصاديًا في العالم القديم، وأسهم في صعودها كقوة موحّدة تحت قيادة ملكها الشهير حمورابي، لم يكن مجرد قائد سياسي بارز بل كان مشرّعًا أسهم في تأسيس نظام قانوني مركزي، استمدت مؤسساته سلطته من شرعية دينية، معبرًا من خلالها عن طموح حضاري لتنظيم المجتمع وترسيخ العدالة، يركز هذا الفصل على دراسة ثلاث ركائز مترابطة تاريخيًا: أولًا نشأة مدينة بابل وتحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة ضمن سياقها الحضاري، ثانيًا حياة الملك حمورابي التي تمثل مفتاحًا لفهم فلسفة الحكم والقانون في عصره، وثالثًا أهمية تشريعاته في دعم بناء الدولة البابلية وتعزيز تماسكها الاجتماعي والسياسي عبر هذه المحاور يسعى هذا الفصل لتقديم قراءة معمقة للأسس التي صدرت عنها شريعة حمورابي لا باعتبارها مجرد نصوص قانونية، بل بوصفها نتاجًا حضاريًا متكاملًا أسهم في تنظيم شؤون الحياة في العصر الذي دونت فيه[1].

أولا: نشأة حضارة بابل وأثرها في الشرق القديم

تُعَدُّ حضارة بابل واحدة من أعظم الحضارات التي شهدها العالم القديم، حيث ازدهرت في منطقة بلاد ما بين النهرين، التي كانت مهدًا للعديد من الحضارات الإنسانية المبكرة. تميزت بابل بموقعها الاستراتيجي بين نهري دجلة والفرات، مما جعلها مركزًا حيويًا للتجارة والثقافة والعلم، لم تكن بابل مجرد مدينة مزدهرة، بل أصبحت رمزًا للحضارة والتقدم بفضل ما قدمته من إنجازات بارزة في مجالات التشريع، والهندسة، والفلك، والرياضيات. وكان عهد الملك حمورابي (1792-

[1]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، دار السنهوري، بيروت، 2015، ص 260.

1750 ق.م.)[1] من أبرز الفترات التي شهدت تطورًا ملحوظًا، حيث استطاع توحيد بلاد ما بين النهرين ووضع أول مجموعة قوانين مكتوبة تُعرف بشريعة حمورابي، التي أرست مبادئ العدالة والتنظيم المجتمعي.

1- نشأة مدينة بابل و تطورها الجغرافي:

أ- تسمية بابل وشهرتها :

لم تجد أية مدينة أخرى ببريق الشهرة التي أحيطت به بابل في أعين سكان بلاد ما بين النهرين[2] القدماء فقد أغدقت عليها الكتابات البابلية شهرة لا مثيل لها، وعودة بنا إلى النص الطبوغرافي "تين.تير.كي" بابل[3] وفيما يتعلق بتسميات مدينة بابل، فقد تضمن اللوح الأول، واحد وخمسون إسما لمدينة بابل ولقبا بثلاثةِ أعمِدة منها العمود الأول والأسبقية للاسم باللغةِ السومرية والثاني معناه باللغة البابلية، والعمود الثالث معنى الاسم أو اللقب السومري، كان التركيز فيها على تسمية تين تير كي باللغة السومرية التي جاءت بثلاث صيغ وأشار بعض الباحثين في

---

[1]- عبد العزيز الياس الحمداني ،مختصر تاريخ العراق القديم تاريخ العراق القديم، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، 2012، ص 94.

[2]- غوستاف لوبون ،حضارة بابل وآشور ،تر: محمود خيرت المحامي ،دار الرافدين ،بغداد ،العراق، ب ت ،ص9.

[3]- تكون نص تنتيركي بابل، من خمسة ألواح مختلفة الحجم، كُشِفَت بين بقايا مكتبة الملك الآشوري آشور بانيبال (668-627 ق.م) في قصره، وهي النسخة الآشورية لنص أقدم، ربما قد كُتِبَ في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، إذ يُعد أهم مصدر مسماري لوصف طوبغرافية مدينة بابل، فقد شكل إحدى قوائم الفهرسة المهمة، للأماكن المقدسة في مدينة بابل فضلاً عن العمائر المهمة الأخرى، إذ تناولت تسميات لبوابات ومعابد وشوارع المدينة، التي تعود لفترة آخر الملوك الكشيين وسلالة إيسن الثانية. و جاءت التسمية من العبارة الأولى، التي بدأ فيه نص اللوح الأول، والعبارة الختامية في النص (Colophon) بصيغة [ti]n.tir.ki=b[a-bi-lu] وقد استعملت نفس التسمية، في دليل المكتبة الآشورية آنذاك، لعنوانات النصوص الموجودة هناك. وأُشير في ضوء ذلك النص، إلى إن تسمية تين.تير.كي، تسمية وصفية أو قدسية لمدينة بابل، بمعنى مقر الحياة، وقابلها باللغة البابلية، عبارة شوبات بلاطو(ubat-bala,lu) ، فضلاً عن تسميات وصفية أُخرى، ربما كانت تلك التسميات لمناطق رئيسة في مدينة بابل، جاءت في مضمونِ اللوح الأول من ذلك النص. مع سرد لأسماء الآلهة ووصف مقراتهم في اللوح الثاني، ولم يبق من اللوح الثالث ما يُذكر ، ليُفصل في اللوح الرابع، أسماء لعشرات المعابد في مدينة بابل .انظر : أثير أحمد حسين المسجون، تسمية مدينة بابل وعمارة أبنيتها المقدسة (627-539ق.م.) في ضوء الاشارات التاريخية، مجلة أبحاث ميسان، ع 18، مج36، 2022، ص26.

ضوء هذا النص التاريخي، إلى أن تسمية "تين.تير.كي" ربما تعد تسمية وصفية أدبية جمالية أو قدسية لمدينة بابل، فضلا عن تسميات أخرى وصفية لابراز دورها ومكانتها القدسية[1] .

جاءت قدسية مدينة بابل إن صح التعبير من قدسية اسمها وأبنيتها المقدسة إذ عرفنا إن معنى تسمية بابل يتعلق بالاسم السومري للمدينة هو الصيغة المألوفة "كادنكورا " أما الاسم القديم " كا-دجير-را" وترجمته السامية أي "باب ايلو "[2] أو "باب ايلي " فهو ترجمة للصيغة السومرية ومعنى الاسم باب الاله أو الآلهة[3]، وقد مثلت مدخلا مقدسا للجميع بمداخلها وأبوابها الثمانية الرئيسية في سورها الكبير التي سميت بأسماء الآلهة والجدير بالذكر أن بوابات مدينة بابل الثمانية التي وردت تسميتها في اللوح الخامس من الألواح الطبوغرافية بأسماء الآلهة ما عدا واحد منها "أوراش، زبابا، مردوخ، شمش (ينظر الملحق رقم 6 لرموز الإله شمش ص 116)، انليل ،أدد وعشتار"[4] .

ومع أن هناك اشارات على وجود مستوطن في موضع بابل يرجع تاريخه إلى عصور ما قبل التاريخ نحو 4000 سنة ق.م الى أنّ أقدم اشارة تاريخية جاءتنا من عهد السلالة الأكدية في حدود 3350 سنة ق.م. وكذلك ذكرت المدينة في أخبار سلالة أور الثالثة[5].

وتخبرنا حكاية " التكوين الكلدانية " بما يلي : لما لم تكن أنشأت أية مدينة بعد ،ولم يكن قد تكون أي تجمع ، يوم كانت البلدان القاطبة مغمورة في لجة البحر يومذاك أنشأت المدينة العامرة وشيد الايـساجيل[6] ولما كانت بابل قد أنشئت، ومقر الإله قد انتهى بناؤه خلق مردوخ الأنونانكي الذين أغدقوا على المدينة اسما شهيرا، ثم جدل مردوخ على صفحة المياه الحصيرة ،وضع ترابا أفرغه

[1]-أثير أحمد حسين، المرجع السابق، ص 5.

[2]- هنري عبودي، معجم الحضارات السامية، طرابلس، لبنان، ط2، 1991،ص191.

[3]- طه باقر، بابل وبورسابا، مطبعة الحكومة، بغداد، ط1، 1959، ص2 .

[4]- أثير أحمد حسين المسجون، المرجع السابق، ص8.

[5]- طه باقر، المرجع، المرجع السابق، ص2.

[6]- الايساجيل :أو ال أي-سا- جيل، هو مقر الاله مردوخ أهم آلهة بابل. انظر: مارغريت روتن، تاريخ بابل، تر: زينة عازار وميشال أبي الفضل، ط2 ،منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1984، ص 10.

فوقها، وأفرغ ماء أيضا ،ثم خلق الانسانية في ما بعد ليسكن الآلهة في مقر بديع فبابل في هذه الرواية هي المدعوة "مدينة الكل " أو "المدينة العامرة " وهي أول المدن التي أنشئت[1].

ويطلق على بابل تسمية الشو–ان– نا أو شو–انا–كي(Sa-anna-Ki) والتي تعني اليد السماوية أو الرحمة السماوية[2].

ومن الأسماء التي أطلقت عليها في الفترة البابلية الحديثة بابلان (Babiu) التي استخدمت بشكل كبير إلى تسمية بابيلوني (Babilani) والتي تعني أيضا باب الإله[3].

وأطلقت التوراة على المدينة اسم بابل[4]، شيشك[5]، وشنعار[6]، وأطلق الإغريق على بابل في العهود القديمة اسمي (أشوريا) و (بابلونيا) دون تفريق، إلا أنهم أخذوا بعد ذلك يفرقون تدريجيا بين الاسمين أي المعاني الدلالية الدقيقة ، فأطلقوا اسم بابلونيا (Babylonia) على المنطقة التي يصب فيها نهرا دجلة[7] والفرات[8] .

---

[1]– مارغريت روتن، المرجع السابق، ص 109.

[2]– مارغريت روتن، نفسه ص 62 – 63.

[3] - Erich Ebling und Brun D Meissner, ReallexiKon derAssyriologie, Berlin , 1928, P333.

[4]– سفر التكوين (10 :10) و (11 : 1–9) وسفر الملوك الثاني (24: 1) و(25 :7 – 13) وسفر اشعياء (14 : 1– 23) وسفر دانيال (1– 6).

[5]– سفر أرميا (25 : 26).

[6]– سفر التكوين (10: 10).

[7]– دجلة: ورد بهيئة أدكنا (Idigna) ومنها التسمية العبرانية حداقل أو هداقل والعربية دجلة. انظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة،ج1، الوجير في تأريخ حضارة وادي الرافدين، دار الوراق للنشر المحدودة، بيروت، ط1، 2009، ص 56.

[8]– الفرات :ورد اسم الفرات في النصوص المسمارية بمجموعة من العلامات المسمارية تلفظ على هيئة بورانُن (Buranun) أو بوروننا (Burununa) ويرادف في اللغة الآكدية– البابلية لفظ بوراتي أو بوراتم (Purati. Puratum) ومنه الصيغة العربية الفرات التي تعني الفرع أو الرافد أو الماء العذب. انظر: طه ياقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ج1...، المرجع نفسه، ص 55.

وورد ذكر بابل في القرآن الكريم إذ قال الله تعالى : ((وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ...))[1].

كما ذكرت بابل على أنها كلمة عبرانية مشتقة من (البلبلة) مستندا على الرواية التي تقول إنّ بني نوح لما ارتحلوا من المشرق ونزلوا بشنعار أخذوا في بناء برج يبلغ إلى السماء فبلبل الله ألسنتهم حتى صار بعضهم لا يفهم كلام بعض فكفوا عن بناء البرج ولذلك دعيت المدينة باسم بابل[2] ويتفق اللغويون على أن اسم بابل مأخوذ من حدث البلبلة التي هي اختلاط الألسنة وتفريق الآراء والمتاع[3]، وتبلبلت الألسن أي اختلطت قيل وبه سمي بابل العراق فتحدثت كل فرقة منهم باللسان الذي عليه أعقابهم الى اليوم فسمي الموضع بابلا ثم تفرقوا من أرض بابل، وكان عدد الألسنة التي تحدثوا بها اثنين وسبعين لسانا .

ومنه نستخلص أنّ "بابل " هو اسمها المعروف باللغة الأكدية والذي هو مصدر اسمها في الكثير من اللغات القديمة والحديثة، فهو من حيث المبدأ يتكون من مقطعين هما : "باب " ومعناه باب بالعربية، و"إيليم " ومعناه إله[4] (Bab – ililm).

[1] – سورة البقرة، الآية 102.

[2] – الشيخ ستار عبيد آل مطلك العربودي العنزي، تاريخ بابل وعشائرها، دار الفرات للثقافة والاعلام، 2020، ص11.

[3] – مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، بلات ،القاهرة، م3، ب ت، ص 337.

[4] – هنري عبودي، المرجع السابق، ص 191.

ب- الموقع الجغرافي لبابل وأهميته:

- الموقع الجغرافي لبابل:

ظهر مصطلح بلاد بابل في الألف الثاني قبل الميلاد حيث سبق وجود المدينة وكان يشتمل على بلاد سومر الذي يعني الجزء الجنوبي من وادي الرافدين . وعلى بلاد أكد الذي يعني الجزء الشمالي منها [1].

وذكر برستد أن بابل(ينظر الملحق رقم 4 خريطة للإمبراطورية البابلية في عهد حمورابي، ص112) هي المنطقة التي يقترب فيها النهران (دجلة والفرات) من بعضهما فيسيران في وادي واطىء خصب التربة تكون بفضل رواسب النهرين الى منطقة مصب النهرين في الخليج العربي جنوبا.

وهناك من ذكر أن بابل تقع على نهر أراختوم (Arakhtum) إما فرع من الفرات أو نهر الفرات نفسه قبل أن يحول مساره[2].

يحد بلاد بابل جبل حمرين من الجهة الشمالية والشمالية الشرقية ،وجنوبا الخليج العربي ،وبنهر دجلة والسلاسل الأولى لجبال بوشته كو شرقا[3]، وغربا تتمثل في الخط الذي يمتد بين هيت وتكريت من الجهة الشمالية الغربية ،وبالبادية العربية السورية غربا .

[1] – هاري ساكز ،عظمة بابل ،تر :عامر سليمان ،دار الكتب والطبع والنشر، 1989، ص 24

[2] – صلاح رشيد الصالحي، دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، ج1، 2017،ص 367.

[3] – مكسمليان شتريك، خطط بغداد وأنهار العراق القديمة دراسة خطط تاريخية، تر: خالد اسماعيل علي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1406هـ/1986م، ص 19

- **أهمية الموقع الجغرافي لبابل:**

قد لا يوجد مكان يظهر فيه واضحا تأثير الجغرافية على التاريخ مثلما يظهر في مجموعة البلدان الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى الهضبة الايرانية ونخص بالذكر هنا بلاد بابل ،هذه الأخيرة استفادت من التموقع المكاني إلى أقصى الحدود في بسط نفوذها ،تسهيل التبادل التجاري ونقل الأفكار والمعتقدات ،و شكلت بابل نقطة التقاء لمجموعة من العوامل الطبيعية ،البشرية والحضارية ،ما منحها مكانة مركزية فريدة ضمن منظومة المراكز الحضارية للشرق الأدنى القديم .

- **البعد السياسي والعسكري لموقع بابل:**

لقد كان الموقع الجغرافي لبابل عنصرا حاسما في تعزيز قوتها السياسية والعسكرية، فقد مكن موقعها الوسيط من إحكام السيطرة على مناطق شاسعة من بلاد الرافدين وساعد كذلك في تنظيم السلطة الادارية بشكل مركزي، و لذلك فالموقع الجغرافي لبابل ساعد في تعزيز هيبة الدولة البابلية وسهل حركة الجيوش والدفاع عن تخوم الدولة [1].

- **البعد الاقتصادي لموقع بابل :**

تعتبر الوظيفة الاقتصادية والتجارية من الأبعاد المهمة لموقع بابل الجغرافي، فقد شكلت المدينة حلقة وصل حيوية بين مناطق التجارة والصناعة في الشمال والغرب ومناطق الانتاج الزراعي جنوبا حيث أن موقع بابل بين الطرق التجارية الكبرى التي تربط الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط جعلها مركزا حيويا لتبادل السلع والخدمات[2]، كما أن السيطرة على الممرات النهرية والتقاطعات البرية أسهم في جعلها حلقة أساسية في المواصلات التجارية .

[1] – فاضل عبد الواحد علي، العراق القديم، دار الحرية، بغداد ، 1986، ص 187.

[2] . جورج رو، العراق القديم، تر: فاضل عبد الواحد علي، دار الرشيد، بغداد 1982، ص 134

2- الأوضاع الاقتصادية في بابل وتأثيرها على نمو الدولة

أ- الزراعة :

كانت الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد في حضارة بابل حيث وصفت بحضارة الزراعة الرعي[1]، حيث مثّلت المحور اليومي للحياة ومصدرًا مستدامًا للثروة، استفاد البابليون من الخصائص الطبيعية لوادي الرافدين، مثل خصوبة التربة وتدفق مياه من نهري الدجلة والفرات، فأقاموا أنظمة ري متقدمة تضمنت السدود وخزانات المياه، التي ساعدت على التحكم بالمياه في أوقات الفيضان والجفاف[2].

تُظهر النصوص المسمارية تطور الزراعة بشكل كبير خلال العصر البابلي القديم، وجاءت اصلاحات حمورابي بثمارها فانتعشت البلاد انتعاشا لم تعرفه من قبل وكانت حاصلات البلاد الزراعية وخاصة الحبوب والبلح هي المصدر الهام للثروة[3]، إلى جانب السمسم والبلح والكتان والعدس والحمص[4] كما اعتمد السكان على تربية الأغنام والماشية لتأمين مصادر الجلود والصوف، ولم تكن الزراعة مقتصرة على توفير الغذاء فقط، بل كانت أيضًا أحد أهم موارد الدولة المالية بفضل الضرائب المفروضة على المحاصيل، التي جُمعت بدقة ونظام صارمين دون تأخير[5].

---

[1]- رائد راكان الجواري، دراسات في الفكر الجغرافي الضارات القديمة والحضارة العربية الاسلامية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2013، ص 19.

[2]- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة،ج1، المرجع السابق، ص 47.

[3]- جيمس هنري برستيد، انتصار الحضارة تاريخ الشرق الأدنى، تر: أحمد فخري، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2011 ، ص191.

[4]- رائد راكان الجواري ، المرجع السابق، ص 19.

[5]- جيمس هنري برستيد ،المرجع السابق ،ص 189.

ب- **الحركة التجارية :**

اشتهرت بابل بنشاطها التجاري المزدهر والذي استفاد من موقعها الجغرافي المميز الذي جعَل منها مركزًا للتبادل التجاري بين حضارات الشرق الأدنى القديم، امتدت العلاقات التجارية البابلية إلى أراضٍ بعيدة مثل بلاد الشام ومصر وفارس والأناضول والهند وحتى مناطق قرب البحر الأسود . وكانت القوافل تحمل السلع لتربط بين مختلف الشعوب، مع وجود أسواق داخلية حيوية أبرزها في بابل و أور و لارسة و نينوى في الشمال[1] و هران أو خران[2] كانت البضائع تُنقل بحرفية وتُوسم بعلامات خاصة تميّز أصحابها، في ممارسة تُشبه نظام العلامات التجارية الحديثة[3].

والجدير بالذكر أن التوسع التجاري منذ عهد حمورابي بدا واضحا وجليا نتيجة المدى الذي بلغته الامبراطورية البابلية حيث استطاعت تحقيق وحدة وادي الرافدين ومن ثم أدى هذا التوسع للسيطرة على الطرق التجارية وامتهان التجارة الداخلية والخارجية في مجال استراد السلع من الدول المجاورة كفارس و الهند و الأناضول و سورية ومصر وقبرص و تصدير المنتجات الزراعية والعطور والاشجار والأنسجة للخارج[4].

ت- **الصناعة :**

على الرغم من قلة الموارد الطبيعية في بابل، فقد ازدهرت الصناعات فيها بفضل مهارة الحرفيين المحليين من أواني مزخرفة والمنحوتة والمنقوشة [5] وألواح يتمرن عليها التلميذ مصنوعة من

[1]- محمد علي رضا الجاسم ،الائتمان والصيرفة في العراق القديم ،دار التضامن ،بغداد، ب ت، ص 25.

[2]- أو حاران مدينة من مدن بلاد ما بين النهرين تقع على نهر البليخ أحد فروع نهر الفرات. انظر: عادل هاشم علي، مدينة كوثى (تل ابراهيم) موطن النبي ابراهيم الخليل عليه السلام، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، ع7، ماي 2012، ص 153.

[3]- جيمس هنري برستيد ،المرجع السابق ،ص 193

[4]- محمد علي رضا الجاسم، المرجع السابق، ص 24.

[5]- محمد علي رضا الجاسم، المرجع نفسه، ص 15.

الطين[1]، بالإضافة الى براعتهم في صناعة التماثيل والنصب والمسلات ونحت الألواح الحجرية الجدارية والأختام الأسطوانية[2] وتميزوا بإتقانهم لصناعة النسيج، والغزل والحياكة والأدوات البرونزية والزجاج، كما تمكّنوا من تطوير صناعات النسيج والغزل والحياكة واستخدام البرونز في صنع الأدوات والأسلحة، رغم ندرة استخدام الحديد في تلك الفترة، ووصلت مهن الحرف إلى مستوى من التنظيم شبيه بالنقابات المهنية[3]، حيث أشرف أكثر الصناع خبرة على إدارة العمل وتسوية النزاعات، لم تخدم هذه الصناعات احتياجات السوق المحلي فحسب، بل أصبحت مصدرًا مهمًا للصادرات التي عزّزت الاقتصاد البابلي وساهمت في تنمية موارد الدولة بشكل ملحوظ.

3- الأوضاع السياسية والثقافية والدينية وتأثيرها على المجتمع

أ- الأوضاع السياسية في بابل

فترة حكم حمورابي (1750/1792 ق.م.)

تعتبر هذه الحقبة واحدة من أهم الفصول السياسية في تاريخ بابل، كان حمورابي أعظم حكام سلالة بابل قدر له فيها أن ينهض ببابل من دويلة صغيرة إلى عاصمة دولة كبيرة ذات امكانيات متعددة وأملاك واسعة[4] ، بعد أن سيطر على جميع مدن بابل الكبرى واستهدف الرجل منذ سنوات حكمه الأولى ضرورة توحيد أغلب بلاد النهرين تحت طاعته سواء بالسياسة أو بالحرب ولهذا كان عليه أن يمارس السياسة التي سادت القسم الجنوبي من العراق خلال قيام دويلات المدن والمتمثلة بسياسة التأرجح بين القوى المختلفة والاستغلال الفرص[5].

[1] – جيمس هنري برستيد، المرجع السابق، ص 195.

[2] – مُحَمَّد علي رضا الجاسم، المرجع السابق، ص 58.

[3] – مُحَمَّد رضا الجاسم، المرجع نفسه، ص59 .

[4] – عبد العزيز صالح ،تاريخ الشرق الأدنى مصر والعراق ،المكتبة الأنجلومصرية ،ج1 ،2012 ،ص 294.

[5] – فوزي رشيد ،الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد ، الموسوعة الذهبية ،ط1 ،1991 ،ص 32 .

شرع حمورابي في اتباع سياسة التحالف والتعايش السلمي مع الدويلات والمدن المجاورة، ومن بين أبرز أمثلة ذلك تحالفه مع الجهة الأقرب والأقوى على حدود مملكته، حيث سعى إلى تأمين تلك الحدود من الخلف والاستفادة من روابطها مع القوى الأخرى، مثلما فعل مع ملوك أشور ،ماري وإشنونا وما لها من صلات بدول حلب، يمخذ وإلام [1].

لقد حارب حمورابي المدن المجاورة وقام حكمه على أساس الاصلاحات الحضارية والثقافة البابلية، وفي السنة الثانية من حكمه يعلن الملك حمورابي عن سن قانون خاص بسلالته ونص هذا التأريخ هو الآتي "السنة التي ثبت فيها حمورابي العدالة في البلاد "[2]، وهذا القانون الذي سنه حمورابي في السنة الثانية من حكمه لا يمثل شريعته المعروفة وإنما جملة من المواد القانونية الهدف منها منح سلالته الشخصية الخاصة بها والاستقلالية وعدم اعتماد ما أنتجته السلالات التي سبقته ،بينما "شريعة حمورابي" التي سنها في العقد الثالث من ولايته التي تُعد من أقدم التشريعات المكتوبة في التاريخ، هدفت هذه القوانين إلى تعزيز العدل وتحقيق الاستقرار وأسهمت بشكل بارز في دعم النظام الاجتماعي القائم على الطبقية.

ب- الأوضاع الثقافية في بابل

لقد تميزت حضارة بابل بإنجازات بارزة في ميادين الفلك والرياضيات والأدب والفنون، عكست مدى تطورها وعمق تأثيرها في الحضارات اللاحقة، ففي مجال الفلك والرياضيات ساهم البابليون في تأسيس علم الفلك بدوافع دينية وعملية، إذ اعتمدوا على المراقبة القمرية في تقسيم السنة إلى اثني عشر شهرًا، كل شهر منها 30 يومًا و360 يوما و أدخلوا شهرًا كبيسًا في فترات منتظمة[3]، كما برعوا في الرياضيات، فأسسوا قواعد العمليات الحسابية الأربع وعرفوا جداول الضرب ومربعات الأعداد ومكعباتها، وكانت الطرق البابلية جبرية في أساسها واتسمت الرياضيات

[1] – عبد العزيز صالح، المرجع السابق، ص 294– 295.

[2] – فوزي رشيد، المرجع السابق، ص32.

[3] – عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 152–153.

عندهم بسمتين: النظام الستيني، واستخدام نظام القيمة المرتبية حيث كان لهما الفضل في حل العمليات الحسابية[1] وهذا النظام الذي لا تزال انعكاساته ملموسة في قياسات الزمن والزوايا حتى عصرنا الحديث.

أما في الأدب والملاحم، فقد خلّفوا إرثًا أدبيًا عظيمًا أبرز ملامحه ملحمة جلجامش الخالدة، التي تناولت قضايا إنسانية كبرى كالحب والموت والخلود والصداقة والمغامرة، وتُعدّ من أقدم النصوص الملحمية في تاريخ البشرية، ووصفت بحق بأنها "أوديسة العراق الخالدة"[2] التي كانت تركز على مفاهيم الخلود والمصير، مما يجعلها نصا ذا أهمية تاريخية وفكرية كبيرة.

وعلى صعيد العمارة والفنون، اتسم الفن البابلي خاصة في عصر حمورابي، بطابعه الرسمي المرتبط بالقصر والدولة، حيث تجلى الجانب الدعائي والسياسي للفن في تصوير الملك بوصفه ممثلاً إلهيًا، كما يتجلى ذلك في النصب الحجري الذي يصوّر حمورابي واقفًا أمام الإله شمش[3] الذي جمع بين التعبير الفني والتشريعي والديني وقد بلغت العمارة ذروتها في عهد نبوخذ نصر حيث أعاد بناء المعابد وأنشأ طريق المواكب وبوابة عشتار الشهيرة، وشيد القصر الملكي والمعبد العالي المعروف ببرج بابل، في حين ارتفعت الحدائق المدرجة على القصر، المعروفة بـ"حدائق بابل المعلقة"[4].

ت- الأوضاع الدينية في بابل :

تميزت الديانة البابلية بتعدد الآلهة، حيث تضمنت النصوص اللاهوتية قوائم تضم ما بين 2000 إلى 3000 اسم لإله[5]، مما يعكس رؤية دينية ترى أن علاقة الإنسان بالآلهة تشبه علاقته بالناس من حيث التنوع والتدرج في المكانة، فكان لكل طبقة أو نشاط إلهها الخاص، فالملك خاضع مباشرة لمردوخ (ينظر الملحق رقم7 رمز الاله مردوخ، ص117)، الإله الأعلى لمدينة بابل، بينما

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 152.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع نفسه، ص 167.

[3]- عبد العزيز صالح ،المرجع السابق ،ص 710.

[4]- جيمس هنري برستيد ،المرجع السابق ،ص 231 - 232

[5]- عبد الوهاب حميد رشيد ، المرجع السابق، ص86

اتصل الفلاح بإله الشعير "أشنان" أو إله الماشية "شوكومان"[1]، وكان يمكن اللجوء إلى آلهة مثل "كولا" أو "باساك" في مناسبات خاصة عبر الابتهالات أو تقديم القرابين[2]، و قد ساهمت الأساطير الدينية في تعزيز شرعية السلطة الملكية من خلال قصص تبرز الدعم الإلهي للحكام باعتبارهم مختارين من قبل الآلهة.

أما المعابد، فقد تجاوز دورها الجانب الديني لتغدو مراكز شاملة ذات وظائف متعددة، فهي أماكن للطقوس و الصلوات و تقديم النذور، كما أدت وظائف اجتماعية حيث ورد في شريعة حمورابي أن المعبد يتولى دفع فدية التاجر السجين إن عجزت عائلته، واحتضن اليتامى واللقطاء كذلك، كانت مؤسسات تعليمية وثقافية تحفظ فيها النصوص وتُدرّب الكهنة، وكان للمعبد دور قضائي من خلال قضاة يرتبطون به، وغالبًا ما كانوا من الكهنة، بحكم ثقافتهم ومكانتهم وظهرت في كنفها الكتابة المسمارية[3]، أحد أعظم منجزات الحضارة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أشرف على الأنشطة التجارية وكان مركزًا لدراسة التنبؤات الفلكية وتطويرها، مما جعله مؤسسة متكاملة تلعب دورًا محوريًا في الحياة البابلية وامتلك المعبد أراضي وممتلكات يؤجرها أو يديرها مباشرة مستخدمًا أدواته وعماله، وضمّ أراضي مشاعة وأخرى مؤجرة يتقاضى عنها أجورًا تتراوح بين سدس وثلث المحصول[4].

ثانيا: حياة الملك حمورابي

يُعد الملك حمورابي (ينظر الملحق رقم 2 تمثال نصفي لحمورابي ص111) من أبرز حكام بابل ومن الشخصيات التاريخية التي تركت بصمة واضحة في بناء الحضارة البابلية القديمة، حكم خلال الفترة الممتدة بين 1792- 1750 قبل الميلاد، وتمكّن من توحيد بلاد الرافدين تحت سلطته، مما جعله واحدًا من أقوى الملوك في تاريخ المنطقة .عرفت فترة حكمه بإنجازات عظيمة شملت مجالات الإدارة والسياسة والتشريع، حيث يُشتهر بإصداره "شريعة حمورابي"، التي تُعد من أقدم النصوص القانونية

[1]- جورج رو ،المرجع السابق ،ص 143.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 95.

[3]- عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع نفسه، ص 96 -97.

[4]- عبد الحميد زايد، الشرق الخالد، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص 161- 162.

المكتوبة في العالم، سيخصص هذا المحور لدراسة سيرة الملك حمورابي متناولاً نسبه وأصوله والظروف السياسية التي مهدت لاعتلائه العرش، بالإضافة إلى أبرز الأحداث التي شهدتها حقبته. كما سيتم تسليط الضوء على إصلاحاته الإدارية والعسكرية، إلى جانب سياساته الداخلية والخارجية التي لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ أسس دولة قوية وموحدة.

1- نشأته وتوليه الحكم

أ- حمورابي(ja-am-mu-ra-pí) [1]:

ليس هناك سبيل الى ريب في أن حمورابي (1792-1750ق.م.) أو (1768-1676ق.م.) [2] ،انما هو أعظم ملوك بابل ومعنى اسم حمورابي :الاله حمو (Hammu) عظيم أو مكثر أو الحرارة[3]. و"حمو " من أرباب الساميين الغربيين ،ويطلق عليه كذلك "عمورابي"[4].

اسم حمورابي مركب من كلمتين "حمو" وهو اسم أله سامي غربي من الآلهة الشمسية ويدل على ذلك اسمه الذي يعني "الحمى" وكلمة "رابي" معناها كبير ويجوز قرائتها "رانيء" بمعنى "مكثر" [5].

وحمورابي بالأكدية تلفظ "أمورابي" وتعني "المعتلي" [6]،كما يقرأ في البابلية "خمربخ" فالجزء الأول "خمر" هو الإله "عم" أما الجزء الثاني "ربخ" يقابل في العربية "مادة رفع" فيتضح عن الاسم عم رفيع أو مادة رفع التي تدل على السعة والخصب[7].

ب- تولي حمورابي الحكم 1792 ق.م.:

تولى حمورابي عرش بابل في عام 1792 ق.م. بعد رحيل والده سين موبليط وكانت تركة أبيه له لا تزيد عن مملكة صغيرة نسبيا لا يتجاوز طولها ثمانين ميلا تمتد من سبار الى ماراد [8] (أي من

---

[1] - هيفاء أحمد عبد الحاج مُحَمَّد، ألقاب حكام وملوك العراق القديم، رسالة تقدمت بها إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في الأثار القديمة، 2007، ص 203.

[2] - مُحَمَّد بيومي مهران، المرجع السابق ، ص 220.

[3] - صلاح رشيد الصالحي، المرجع السابق، ص 382.

[4] - مُحَمَّد بيومي مهران، المرجع السابق، ص 220.

[5] - طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، المرجع السابق، ص.472

[6] - أحمد خالد عبد المنعم، حمورابي دراسة تاريخية ،كلية ألسن، جامعة عين الشمس، ط1، 2010 ،ص 16.

[7] - سبيتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، تر: السيد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1986 ،ص 252.

[8] - جورج رو، المرجع السابق، ص 268.

الفلوجة إلى الديوانية بالاصطلاحات الحالية)، وقد ورث وضعا سيئا للغاية على الرغم من أن الأثاريين لا يمكنهم بناء ما كانت عليه بابل في عهده، وبعد استلام حمورابي الحكم كان الوضع الداخلي يتميز بأن انضمت إليه مجموعتين هما :الأكديين سكان المدن منذ أجيال سابقة و الأموريون الذي أصبحوا مقيمين في منطقة بابل [1] .

في تلك الفترة كانت بلاد الرافدين مقسمة إلى عدة دويلات قوية متنافسة مما جعل توحيد المنطقة أمرا بالغ التعقيد ففي الجنوب كان يحكم ريم- سن ملك لارسا الذي استطاع قبل سنتين فقط الاستحواذ على ايسن واضعا بذلك نهاية لعهد حكم السلالة المنافسة له 1794ق.م. وليضمن له السيادة على جنوب العراق بأكمله وإلى الشمال كانت تتطاول في الأفق ثلاث دويلات أخرى تحت سلطان الملك الأشوري "شمشي-أدد" و هي بلاد أشور ،وإقليم "ايكالاتم" ومنطقة ماري[2] ،وفي الشرق على الجهة الأخرى من دجلة كان دادوشا حليف العيلاميين ما يزال الحاكم في أشنونا، ولم يكن ملك بابل الجديد أقل تصميما من أجداده في توسيع رقعة مملكته ولكنه فضّل التريث فترة خمس سنين قبل أن يقوم بحركته الأولى، فبعد أن أمن على ثبات عرشه في بابل شرع حمورابي بمهاجمة منافسيه[3].

ولم يكن حمورابي ملكا مغرورا أو فاتحا بل كان أيضا حارسا حريصا على إدارة بلاده[4] ويبدو من درس الحوادث المؤرخة بها أعوام حكمه أنه أمضى الأعوام الأولى منها في تقوية وضعه في الداخل وإعداد العدة والتمهيد للاضطلاع بالمشاريع الحربية التي اعتزم تنفيذها.

2- انجازات حمورابي السياسية والادارية

أ- الانجازات السياسية:

- **توحيد بلاد الرافدين تحت سلطة مركزية:**

في عام 1792 ق.م. كانت مدن مثل زيباروكيش و ديلباب و كزللو ومرد وغيرها تقع في محيط لا يتجاوز 80 كم حول بابل عندما استلم حمورابي الحكم، ومن هنا يتبين لنا كم كانت سلطة

[1] - صلاح رشيد الصالحي، المرجع السابق، ص 374.

[2] - طه باقر ،المرجع السابق، ص274.

[3] - جورج رو، المرجع السابق، ص 268.

[4] - أنستاس ماري الكرملي، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا، مؤسسة هنداوي، 2020، ص24.

الدولة البابلية محدودة[1]، ومن هنا استطاع حمورابي أن يحقق أحد أبرز الانجازات في تاريخ العراق القديم والمتمثل في توحيد أغلب أقاليم البلاد تحت سلطته المركزية بعد أن كانت موزعة بين قوى تتصارع من أجل السيطرة فيما بينها منها :لارسا، اشنونا، ماري و أشور هذه الأخيرة تشير بعض أراء العلماء أن حمورابي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع الدولة الأشورية وملكها "شمشي هدد"[2].

أراد حمورابي أن يثبت دعائم حكمه وأن يقضي على جميع الرؤوس الحاكمة المعاصرة له فضلا عن اقصاء النفوذ العيلامي عن جنوب العراق ومن المعروف أن العراق كان في تلك الفترة من أوائل حكم حمورابي مقسما بين زعامات متعددة، هذا وقد أبقى حمورابي حتى سنة حكمه الخامسة على هذا الوضع ثن بدأ تحركه الأول في سنة حكمه السادس وذلك عندما اتجه إلى "إيسن " واستولى عليها، وفي عامه التاسع استولى على "ايموتبال"[3] وفي السنة العاشرة استولى على "مالجوم" وفي العام الحادي عشر استولى على "رابيكوم" و"سيبار"، ولم يبق لحمورابي إلا أعنف منافسيه "ريم سين "ذي الأصل العيلامي وآخر ملوك لارسا وبعد اطمئنان حمورابي إلى متانة موقفه وسلامة ظهره تفرغ لملك لارسا وحلفائه فقد مال ميزان القوى إلى جانبه منذ العام الثلاثين من حكمه، حتى فرّ "ريم سين "إلى منطقة "ايموتبال" مسقط رأس أسرته وتبعنه الجيوش البابلية إليها، ثم واصلت انتصاراتها فيما يليها من أرض عيلام وسيطرت على جزء منها وكان نصر حمورابي هذا موضع فخر القوم وزهوهم وهكذا قضى حمورابي على "ريم سين " ملك لارسا سنة 1763 ق.م. أي في عام حكمه الواحد والثلاثين وآلت إليه بذلك السيادة على أرض سومر وأكد ولم يعد ينازعه أحد[4].

---

[1] – هورست كلينكل، حمورابي البابلي وعصره، تر: مُحَّد وحيد خياطة ،دار المنارة للدراسات والنشر والترجمة ،دمشق ،1990 ،ص 51.

[2] – هورست كلينكل، المرجع نفسه ص 52.

[3]– ايموتبال : (Jamutbalim)، انظر: عزة علي أحمد جادالله، مدينة كخت في ضوء ما تعكسه نصوص ماري وتل ليلان، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، ع2، 2022، ص91 .

[4] – بيومي مهران ،المرجع السابق ،ص 222– 223.

ويصف باقر هذا الحدث على أن حمورابي تميز بقابلية وقدرة متعددتي الجوانب استطاع أن يقضي على هذه الدويلات المزاحمة له الواحدة بعد الأخرى، فينفرد في النهاية بزعامة البلاد ويحقق وحدتها السياسية[1].

- **الاصلاحات الضريبية والمالية:**

شكّلت الضرائب في عهد حمورابي أحد الأعمدة الاقتصادية التي اعتمدت عليها الدولة البابلية لضمان استمرارية عمل الإدارة المركزية وتمويل الجيش وتشييد البنى التحتية من معابد وقصور وقنوات ريّ، وقد أولت شريعة حمورابي اهتمامًا واضحًا بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدولة والمواطن، حيث نجد اشارات صريحة وأخرى غير مباشرة إلى نظام الجباية والضرائب الذي كان يُفرض على جميع شرائح المجتمع، سواء كانوا من ملاك الأراضي أو التجار أو المزارعين أو الحرفيين ففي شؤون الزراعة قضت بعض بنود التشريعات أنه إذا استأجر مزارع حقلا ليزرعه حبا ولم يزرعه أدى لصاحبه حبا يعادل ما انتجه حقل جاره [2]،هذه المادة تكشف أن الدولة كانت تُطالب بحقوقها المالية (سواء إيجار الأرض أو الضريبة) حتى في حال فشل الزراعة بسبب تقصير الفلاح، وهو ما يدل على إلزامية الدفع ضمن إطار اقتصادي منضبط.

أسس أيضًا سجلات رسمية لتوثيق ممتلكات السكان، ما أسهم في تنظيم عمليات الجباية بإنصاف. علاوة على ذلك، أصدر حمورابي قوانين تهدف إلى حماية الفلاحين والتجار من التعسف والاستغلال، حيث وضع تسعيرات محددة لبعض السلع الأساسية وحظر ممارسات الاحتكار، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في شريعته القانونية.

ب– الانجازات الادارية

- **الاصلاح الاداري وتقسيم الدولة إلى أقاليم :**

بعد توحيد بلاد الرافدين، واجه حمورابي تحديًا كبيرًا يتمثل في كيفية إدارة هذه المساحة الجغرافية الشاسعة، وللتعامل مع هذا التحدي أعاد تنظيم الهيكل الإداري للدولة من خلال

[1] – طه باقر، المرجع السابق، ص 472.

[2] – عبد العزيز صالح، المرجع السابق، ص 704.

تقسيمها إلى أقاليم إدارية على أساس من المركزية المطلقة التي تربط حكام كل المدن التابعة له بالعاصمة بابل، عُيّن على كل واحد منها حاكم يُرفع تقاريره مباشرة إلى الملك على الرغم من السلطات الواسعة التي مُنحت لهؤلاء الحكام ولعل من نافلة القول أن نذكر بعض الأمثلة على دقة هذا النظام وجمعه كل الأمور في قبضة حمورابي إذ تشير بعض الرسائل المتبادلة بينه وبين موظفيه من حكام المدن إلى كمية المنصرف من مخازن الدولة لهم من بعض المواد التي تقدموا بطلبها مثل الأخشاب، إلا أنهم كانوا تحت نظام رقابي صارم يهدف إلى منع أي تجاوز للسلطة وهؤلاء الموظفون كانوا يخضعون لإشراف مفتشين[1]، إضافة إلى ذلك قام حمورابي بتطوير نظام بيروقراطي متكامل يعتمد بشكل كبير على الكتابة والتوثيق، تم توثيق جميع المعاملات الإدارية والاقتصادية على ألواح طينية وحُفظت بعناية في الأرشيف الملكي، أسهم هذا النظام بشكل فعّال في تحسين كفاءة الإدارة، وحقق قدرًا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة.

- **النظام القضائي :**

المشرع حمورابي[2]، يُعد إصدار شريعة حمورابي من أبرز إنجازاته، حيث تمثل واحدة من أقدم القوانين المكتوبة في التاريخ، احتوت هذه الشريعة على 282 مادة قانونية تناولت مختلف الجوانب الحياتية الادارية ،القانونية ،الاجتماعية ،الثقافية والعسكرية[3] وكان ذلك في أواخر عهده، وذلك بدءًا من التجارة ووصولًا إلى العقوبات الجنائية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع إطار قانوني ينهي حالة الفوضى، وقد كانت عن جمع منقح لمواد الشرائع التي سبقتها إذ أن حمورابي قد حذف من مواد الشرائع السابقة، إذا كان لا يتفق وطبيعة العصر الذي يعيش فيه وأضاف إلى شريعته مواد اقتضتها مصلحة الدولة آنذاك ولاسيما القوانين الصارمة الخاصة بعقوبة الموت والقصاص بالمثل والتي هي بلا شك سامية غربية لأن القوانين السومرية كانت تتجنب مبدأ

[1] – حسين مُحَمَّد محي الدين السعدي، في تاريخ الشرق الأدنى القديم العراق إيران أسيا الصغرى، دار المعرفة الجامعية، ج2 ،1995،ص130-131.

[2] – جورج رو، المرجع السابق، ص273.

[3] – عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص63.

القصاص وترجح التعويض والغرامة المالية[1]، لكنها أظهرت أيضًا اهتمامًا ببعض الفئات الضعيفة، مثل النساء والعبيد، كما تناولت تنظيم عقود الزواج، وحقوق الملكية، والمعاملات التجارية، وامتازت قوانينه بالتكامل القانوني[2] قياسا إلى القوانين الثلاث التي سبقتها وهي قوانين أورنمو ،أشنونا ولبت عشتار.

3- العلاقات الخارجية والتوسعات العسكرية لحمورابي

أ- السياسة الخارجية لحمورابي

- **التحالفات السياسية :**

اعتمد حمورابي في بداية حكمه على سياسة التحالفات كوسيلة لضمان الاستقرار الداخلي وكسب الوقت لتقوية دولته، فقد بدأ حمورابي بسياسة التحالف والتعايش مع الدويلات والمدن القريبة دون اصرار على اخضاعها أو على أقل تقدير حتى تسنح له فرصة إخضاعها، مثلما فعل مع ملك أشور وماري وإشنونا ومالها من صلات بدول حلب، يمخد[3] وإلام[4]، كما أقام علاقات تجارية ودبلوماسية مع بعض المدن الواقعة في شمال بلاد الرافدين.

وقد تميزت سياسته الخارجية بمبدأ "التوازن بين القوة والدبلوماسية"، حيث كان يتحالف مع بعض الدول في فترات معينة، ثم ينقلب عليها عندما يرى الفرصة مناسبة لضمها إلى مملكته على سبيل المثال، تحالف مع ملك ماري، زيمري-ليم، لفترة من الزمن، لكنه في النهاية هاجم مملكته وضمها إلى بابل.

---

[1] – فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة شريعة أورنمو شريعة لبت عشتار شريعة اشنونا شريعة حمورابي ومواد قانونية متفرقة ،دار الحرية للطباعة، بغداد ،1973، ص. ص 80-81.

[2] – عبد الحكيم الذانون، التشريعات البابلية، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 1992، ص 38.

[3] – يمخد : تأسست مملكة يمخد في الفترة نفسها التي تأسست فيها الممالك الامورية (مع بداية الألف الثاني ق.م.)واتخذت من حلب عاصمة لها تقع في منطقة متوسطة بين الأناضول والجزيرة السورية وبلاد الرافدين والبحر المتوسط إلى الغرب من سهل منبسط يمتد حتى الجزيرة ووادي الفرات.

[4] – عبد العزيز صالح ،المرجع السابق ،ص 694-695.

- **العلاقات التجارية و الاقتصادية:**

لم تقتصر العلاقات الخارجية لحمورابي على التحالفات العسكرية فقط، بل امتدت لتشمل تنشيط التجارة الإقليمية وتأمين الطرق التجارية الحيوية، كانت بابل تمتاز بموقعها الإستراتيجي برزت من خلاله عدة طرق تجارية الأول يربط بابل بمراكز الحضارات القديمة منها الطرق المؤدية إلى المناطق الغربية[1]، الطرق المؤدية إلى المناطق الشرقية[2]، مما جعلها نقطة تقاطع أساسية في شبكات التجارة في العالم القديم .

حرص حمورابي على ضمان انسيابية تدفق البضائع من خلال فرض رقابة صارمة على المراكز التجارية، وإبرام اتفاقيات مع مدن رئيسية تقع على طرق التجارة مثل أوغاريت وقطنا في سوريا . إضافةً إلى ذلك، أسس مستعمرات تجارية صغيرة في بعض المناطق لضمان استمرار الحركة التجارية دون أي عراقيل .

شكلت الأنظمة القانونية التي وضعها حمورابي ركيزة أساسية لتعزيز هذه العلاقات الاقتصادية، حيث تضمنت شريعته قوانين تحمي التجار من الاحتيال، وتنظم عمليات الشحن والنقل، وتحدد لوائح واضحة تتعلق في تحديد نسبة الفائدة على القروض التجارية، ما أضفى مزيداً من التنظيم والثقة في المعاملات التجارية حيث نجد 120 مادة تتعلق بالمعاملات والشؤون التجارية من مجموع شريعته البالغ عددها 282 مادة[3].

[1]- طريقان تجاريان يؤديان إلى سوريا وسواحل البحر المتوسط وكان هذان الطريقان مسلكين صحراويين ولم تكن مواصفاتها تمتد أبعد من أبواب المدن التي تمر بها .انظر: جبيل عبد جبيل، التجارة الخارجية للعراق في العصر البابلي (2000-1600ق.م) (625-359 ق.م) دراسة في الجغرافية التاريخية ، مجلة البحوث التاريخية، ع9 ،2008 ،ص 329 .

[2]- توجد ثلاثة طرق تربط العلاق ببلاد عيلام منها الطريق الذي يوصل مدينة بابل في جنوبي العراق مع بلاد عيلام ويعرف عند البلدانيين بطريق خرسان. انظر: جبيل عبد جبيل، المرجع نفسه، ص 329.

[3]- الطيب زين العابدين، بلاد الرافدين من الانقسام الى الوحدة العصر البابلي القديم أنموذجا (2004-1595ق.م.)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، جامعة الجزائر2، 2016، ص 138.

ب- التوسعات العسكرية لحمورابي

- **الحملات العسكرية ضد الممالك المجاورة :**

رغم أن حمورابي بدأ عهده بالتحالفات، و تريث لمدة خمس سنوات قبل أن يقوم بجولته الأولى بعد أن أمن عرضه في بابل وبعد ذلك شرع في مهاجمة منافسيه في ثلاثة محاور ضد الأشوريين ،العيلاميين ومملكة ماري[1] ، وكانت أولى حملاته العسكرية الكبرى موجهة ضد مملكة لارسا ففي نفس السنة من حكمه بدأ بالاستلاء على "أيسين" و لكنه وجد أن قوته لا تسمح له بملاقاة "ريم سن" ملك لارسا ففضل الانتظار نحو ثلاثة وعشرين عاما قضاها في الاستعداد[2]، التي كانت تسيطر على جنوب بلاد الرافدين وتحظى بنفوذ اقتصادي قوي، وبعد سلسلة من المعارك و في السنة التاسعة والعشرين من حكمه تمكن حمورابي من الاستيلاء على لارسا عام 1763 ق.م، مما سمح له بالسيطرة على موارد اقتصادية ضخمة مثل إنتاج الحبوب والمعادن.

بعد الانتصار في لارسا، وجّه حمورابي جيوشه نحو مملكة ماري، التي كانت تُعد مركزًا حضاريًا وتجاريًا مهمًا، ومن خلال استخدام تكتيك الحصار المطوّل، نجح في إسقاط المدينة عام 1761 ق.م، ونهب قصورها وأرشيفاتها الإدارية، مما ساعده في تنظيم إدارته للمناطق الجديدة التي ضمها إلى حكمه.

وفي العام الواحد والثلاثين من حكمه شكل الأعداء السابقون حلفا جديدا ضد حمورابي الذي تصدى لهم وهزمهم، وبعد ذلك وفي العام التالي تقدم حمورابي على طول ضفة نهر الدجلة[3] ،حتى حدود مملكة اشنونا واستولى عليها وضمها إلى امبراطورية عام 1755 ق.م ، وأثناء ذلك كتب حمورابي إلى زيمري ليم ملك ماري يستشيره بشأن مملكة أشنونا فأجابه قائلا ".....إذا اعترفت

[1] – حلمي محروس اسماعيل، الشرق العربي القديم وحضاراته بلاد ما بين النهرين والشام والجزيرة العربية القديمة، مؤسسة شباب الجامعة، ب ت، ص39.

[2]- مُحَمَّد أبو المحاسن عصفور ،معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم، دار النهضة الربية، بيروت، لبنان ، ب ت، ص 367

[3]– جورج رو، المرجع السابق، ص 272.

بك أميرا على أشنونا، فتكون إذن الحاكم الشرعي، وإذا لم يعترف بك فنصب من هو لديك كي يحكمها"[1].

- **الحروب مع آشور و تأمين الحدود الشمالية:**

بعد القضاء على الممالك الجنوبية والشرقية، وجّه حمورابي اهتمامه إلى مملكة آشور في الشمال، التي كانت تمثل تهديدًا مستمرًا لبابل، وكان يدرك الخطر الذي يهدده من جانب الأشوريين.

للتعامل مع هذا التهديد، استخدم حمورابي إستراتيجية الهجمات السريعة، حيث شنّ عدة غارات متتالية على مدن آشور، وخلال السنوات من السابعة إلى التاسعة من حكمه تصدى حمورابي لمجابهة الملك الأشوري "شمش –حدد" لعرقلة تطلعاته التوسعية[2]، وبعد ذلك اصطدم حمورابي بالملك الأشوري عسكريا ما أضعف مقاومتها وأجبر ملكها على التوقيع على اتفاقية تعترف بسيادة بابل. وبذلك، نجح حمورابي في تأمين حدوده الشمالية، وضمان عدم ظهور قوة تهدد حكمه.

ثالثا: دور حمورابي في بناء النظام الاجتماعي والسياسي عبر التشريع

حمورابي يُعدّ مثالًا مبكرًا للحاكم المشرّع الذي أدرك بحس سياسي متقد أن قوة الدولة لا تستند حصريًا إلى القوة العسكرية، بل تعتمد على منظومة قانونية متماسكة تضمن الاستقرار وتحقق التوازن داخل المجتمع .انطلاقًا من هذا الإدراك، سعى حمورابي إلى صياغة شريعة مكتوبة تهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية، وضبط الهيكل الطبقي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الدولة البابلية الناشئة ومثلت هذه الشريعة انعكاسًا لفلسفة حكم تعتمد على ترسيخ مبادئ العدالة باعتبارها أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي، وقيمة محورية تمنح الشرعية للسلطة السياسية ومن خلال هذه التشريعات عمل حمورابي ليس فقط على وضع إطار قانوني صارم، بل

[1] – حلمي محروس اسماعيل، المرجع السابق، ص 41-42.

[2] – حلمي محروس اسماعيل، المرجع نفسه، ص 40.

أيضًا على تعزيز مفهوم العدالة كدعامة أساسية لتلاحم المجتمع وضمان استدامة استقرار الدولة، وتشكيل سلطة مركزية مؤسسة على القوانين.

1- مفهوم العدالة عند حمورابي ودوره في نشر العدالة:

أ- العدالة كركيزة للحكم الملكي :

كان الحكم في حضارة بلاد الرافدين دائمًا متشابكًا مع مفهوم الشرعية الإلهية، حيث عُدّ الملك حلقة الوصل بين الآلهة والبشر والمسؤول الأول عن تحقيق العدالة وإرساء النظام على الأرض كما يقول حمورابي "إن الآلهة قد ندبتني لإقامة العدل وسحق الشر والفساد ونصرة الضعيف"[1]. وفي سياق آخر تقول مقدمة القوانين ولما أن عهد "أنو الأعلى "ملك الأنوناكي وبل رب السماء والأرض الذي يقرر مصير العالم، لما أن عهدا حكم بني الانسان كلهم إلى مردوك ....ولما أن نطقا باسم بابل الأعلى وأذاعا شهرتها في جميع أنحاء العالم وأقاما في وسطه مملكة خالدة أبد الدهر قواعدها ثابتة ثبات السماء والأرض – في ذلك الوقت ناداني أنو وبل ،أنا حمورابي الأمير الأعلى ،عابد الآلهة ،لكي أنشر العدالة في العالم ،وأقضي على الأشرار والآثمين[2]، تجلّت مهمة حمورابي ليس فقط كقائد سياسي، بل أيضًا كراعٍ للعدالة وحامٍ لحقوق المظلومين والضعفاء لذلك، جاءت قوانينه القانونية كتشريعات تحمل بُعدًا مقدسًا، ولم تكن مجرد أحكام صادرة عن سلطة مدنية إذ أُعلن أن هذه القوانين تستمد مشروعيتها من الإرادة الإلهية للآلهة العظمى، وعلى رأسها الإله مردوخ، الذي منح الملك سلطة تنفيذ العدل وتحقيق الحق من هذا المنطلق، لم يقتصر مفهوم العدالة عند حمورابي على المعاملات القانونية اليومية، بل كان جزءًا من النظام الكوني العام الذي يربط المجتمع بالأبعاد الإلهية، وقد تجسّد هذا المفهوم بشكل واضح في شخصية الملك الذي كان يُعتبر مثالًا للعدالة والحكمة ولهذا السبب حرص حمورابي على تدوين قوانينه على مسلة حجرية

[1]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص 36.

[2] – ول وايريل ديورانت ،قصة الحضارة الشرق الأدنى، تر: محمد بدران، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ج2، مج1، ب ت، ص 190.

تُعرض أمام العموم، للتأكيد على أن حكمه يستند إلى مبادئ قانونية راسخة وعادلة، بعيدًا عن القرارات الفردية أو العشوائية.

ب- مبادئ العدالة في شريعة حمورابي:

يمكن اختصار مفهوم العدالة عند حمورابي في مجموعة من المبادئ الأساسية التي وردت في نصوص قوانينه :

- مبدأ المعاملة بالمثل :يمثل قاعدة العين بالعين والسن بالسن (Lex Talionis)[1] ، وهو مبدأ يهدف إلى تحقيق توازن بين الجريمة والعقوبة، تنص القوانين على معاقبة الجاني بما يعادل الضرر الذي تسبب فيه، حيث اصطبغت شرائع حمورابي بالشدة والقسوة في معاقبة أصحاب الجرائم واتبعت مبدأ المماثلة الأكثر قساوة مما كان عليه في تشريعات سابقة ،واعتماد الشدة والقساوة في تطبيق القوانين في محاولة الدولة تدعيم السلطة المركزية وضبط الأمن والنظام في بلاد اتسعت حدودها، إلا أن تطبيق هذا المبدأ لم يكن يخلو من التحيز الطبقي، حيث يختلف التطبيق باختلاف الطبقة الاجتماعية للجاني والضحية إذ أنه يلجأ القانون البابلي إلى عقوبة الموت يكون صاحب الجرم من فئة العبيد أو المشكينوم وقد ارتكب خطأ بحق أحد أفراد الطبقة الأولى [2].

- مبدأ حماية الفئات الضعيفة :اهتمت قوانين حمورابي بحماية الشرائح الأضعف في المجتمع والمهمشة، حيث ركزت قوانينه على حماية المرأة والأطفال والعبيد واليتامى، وشددت التشريعات على معاقبة أي شخص يحاول استغلال أو ظلم هذه الفئات[3]، سواء عبر الاحتيال، أو الاستعباد، أو فرض الديون بطرق غير عادلة .

- مبدأ المسؤولية الاجتماعية :حرص حمورابي على إرساء قواعد توازن بين مصلحة الدولة وحقوق الأفراد من خلال قوانين تؤكد أن الفرد ليس معزولًا عن مجتمعه، بل هو مسؤول عن أفعاله

[1]- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار ومكتبة النهضة بغداد، ط2، 1955، ص 273.

[2]- محمود أمهز، المرجع السابق، ص 198.

[3]- فارس بياتي، المرجع السابق، ص 29.

وتأثيرها على الجماعة، أيضًا تتحمل الدولة المسؤولية في حماية الفئات الضعيفة من الظلم والاستغلال.

أحد أهم مظاهر هذا المبدأ يظهر في العديد من مواد القانون التي تلزم الأفراد، وخاصة أصحاب النفوذ أو الوضع الاقتصادي، بتحمل نتائج أفعالهم تجاه الآخرين فعلى سبيل المثال، تقضي المادة (229) أنه" لو بنى معماري بيتا لسيد لكنه لم يجعله قويا وكانت النتيجة أن انهار البيت وتسبب في موت صاحب البيت يقتل المعماري"[1] هذه المادة تعبر عن مسؤولية الفرد الكاملة تجاه سلامة الآخرين وحقوقهم.

يتجلى مبدأ المسؤولية الاجتماعية أيضًا في مواد تتعلق بالكهنة والأطباء، حيث فرضت عليهم مسؤولية أخلاقية وقانونية تتعلق بأعمالهم، مع وضع عقوبات صارمة لمن يسبب ضررًا بسبب الإهمال أو الطمع كما أوجب القانون حماية الأرامل والأيتام، مما يعكس حرص حمورابي على حماية الفئات الضعيفة في المجتمع المادة (195) "إن ضرب ابن أباه تقطع يده"[2]، مما يؤكد على قدسية الأسرة والمسؤولية الفردية تجاهها.

يمتد مبدأ المسؤولية ليشمل الدولة أيضًا، حيث يلزم القانون السلطات بتعويض المتضررين في حالة لم يتم القبض على اللص فعلى المدينة التي وقعت فيها اللصوصية وحاكمها أن يعوضوا المجني عليه عن جميع ما سرق منه (م/23)[3].

هذه النصوص تبين أن تشريعات حمورابي لم تكن مجرد أداة لفرض النظام، بل كانت تعبيرًا عن رؤية قانونية متقدمة تحمل الإنسان تبعات أفعاله تجاه الآخرين، وتؤكد أن العدالة لا تعتمد فقط على العقاب، بل على تحمل المسؤولية الاجتماعية في مختلف جوانب الحياة.

---

[1] – مجموعة من المؤلفين، شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، تر: أسامة سراس، دار علاء الدين، دمشق، ط2، 1993 ،ص 126.

[2] – مجموعة من المؤلفين، المرجع نفسه، ص 123.

[3] – عامر سليمان، القانون في العراق القديم دراسة تاريخية قانونية مقارنة، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص 231.

. مبدأ العقوبات التفاضلية:

يُشكل مبدأ العقوبات التفاضلية جزءًا أساسيًا من قانون حمورابي، حيث يتيح تعديل العقوبة تبعًا للمكانة الاجتماعية للأطراف المعنية بالفعل الإجرامي، سواء كانوا الجاني أو الضحية ويعكس هذا المبدأ الطبيعة الطبقية للمجتمع البابلي في ذلك الوقت، حيث كان المجتمع منقسمًا إلى طبقات اجتماعية تؤدي إلى اختلاف العقوبات وفقًا لمرتبة الشخص الذي ارتكبت الجريمة ضده أو مرتبة الشخص الذي ارتكبها.

فعلى سبيل المثال يمكن استنتاج ذلك في مواد الخاصة بالايذاء ،فتنص المادة (196) "لو عطل رجل عين عضو من الطبقة الأرستقراطية يعطلون عينه "أما المادة (198) فتنص "لو عطل عين رجل من العوام أو كسر أحد عظامه يدفع مينا واحدة من الفضة"[1] يعني ذلك أن العقوبة قد تتراوح بين العقاب الجسدي والغرامة المالية، بناءً على مكانة الضحية، وهذا يبرز وجود تمايز قانوني يعكس البنية الطبقية في المجتمع البابلي.

وبالمثل، يُعاقب الاعتداء على ابن أحد الأحرار بعقوبة بدنية شديدة، بينما قد لا يتجاوز العقاب في حالة ضرب ابن أحد العبيد مجرد تعويض مالي بسيط و يتضح هذا جليًا في المادة (199)[2] .

هذا المبدأ، رغم ما قد يبدو من انعدام المساواة أمام القانون، كان جزءًا من واقع اجتماعي يُجسّد النظرة النفعية للعدالة في ذلك الوقت .فقد كانت القوانين تُصمَم للحفاظ على التوازن العام وضمان استقرار الطبقات الحاكمة بدلاً من تحقيق مساواة مطلقة بين الأفراد.

[1]- مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق ،ص 123.

[2]-مجموعة من المؤلفين، المرجع نفسه، ص 123.

ت- دور حمورابي في نشر العدالة

- **ترسيخ نظام قضائي مستقل** : عمل حمورابي على تنظيم النظام القضائي بهدف تحقيق العدالة بكفاءة وموضوعية عُرف باهتمامه الشخصي بمتابعة بعض القضايا المهمة، حيث كان يُعتبر القاضي الأعلى في الدولة كما أنشأ نظامًا لتعيين قضاة متخصصين لتولي مهام الفصل في النزاعات، مع إلزامهم بالاستناد إلى نصوص القانون المكتوبة لضمان نزاهة الأحكام وتجنب أي تأثيرات من سلطة القضاة ونفوذهم واحتمال استغلالهم لتلك السلطة والنفوذ فقد نص في مادته الخامسة على معاقبة القاضي الذي يحاول تغيير حكم سبق له وأن أصدره، ربما نتيجة وقوعه تحت تأثير متنفذ أو لمصلحة خاصة تضمنت شريعة حمورابي قوانين تهدف صراحة إلى مكافحة الفساد القضائي، من بينها مادة تنص على أن القاضي الذي يصدر حكمًا خاطئًا عن عمد يُعاقب بالإقالة وفصله من مهنته وعدم السماح له بالجلوس مع القضاة ثانية[1].

- **تدوين القوانين واتاحتها للعامة** : عمد الملك حمورابي في أول الأمر إلى تطبيق قوانين من سبقوه في معالجة كافة القضايا وذلك لضمان تأمين استمرارية للميراث الاجتماعي المحترم الذي كان يشكل في زمنه كما في كل الأزمان الاخرى، غير ان العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المهمة ما لبث ان طرأت خلال عهده المديد الأمر الذي استلزم تحوير وتعديل القوانين النافذة المفعول واستجابة لهذه الضرورة فقد أصدر الملك أحكاما في جملة من المسائل والقضايا المنفصلة التي لم يسبقه إليها احد من قبله ثم جرى تدوين هذه القرارات الملكية "دينات شريم" وجمعت أخيرا مع بعضها لاستخدامها من قبل القضاة في المستقبل كمرجع، فتكونت عند ذاك ما يسمى بشريعة حمورابي[2]، إذ أتاح فرصة الاطلاع على القوانين لكافة المواطنين بما في ذلك الطبقات الاجتماعية الأقل امتيازًا، مما ساهم في ترسيخ مبدأ سيادة القانون كعنصر أساسي في البناء الاجتماعي، هذا النهج يعكس رؤية شمولية تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد

[1]- عامر سليمان، المرجع السابق، ص 229.

[2] - جورج رو، المرجع السابق، ص 276.

المجتمع، وتم وضع المسلة في مواقع عامة بارزة، مثل المعابد والساحات الرئيسية، لضمان وصول محتواها إلى جميع فئات المجتمع يُعد هذا الإجراء خطوة جوهرية في تطور الفكر القانوني، حيث انتقلت القوانين من كونها مقتصرةً على طبقة معينة من المسؤولين إلى إعلانها كأحكام ملزمة وواضحة لكافة المواطنين.

– تطبيق العدالة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية: لم تقتصر مساعي حمورابي لنشر العدالة على المجال القضائي فحسب، بل شملت مختلف نواحي الحياة منها ما هو اقتصادي أو مرتبط بالملكية أو بقواعد تنظيم العبيد ومقدراتهم وأسعارهم وأجورهم [1]، فقد وضع قوانين تهدف إلى حماية الملكية الفردية، وضبط حقوق التجار، وضمان حقوق العمال، إلى جانب محاربة الاحتكار كما أصدر تشريعات تعزز حقوق المرأة، من بينها حقها في الطلاق، الميراث، وقذف ...،ويشير حمورابي في قانونه إلى وجوب مطالبة المرأة بإغلاظ اليمين ثم بتغطيتها بعد ذلك في النهر الذي يرجع إليه الفضل في برائتها أو الحكم بادانتها فإنما يلجأ إلى هذه الطريقة التحكيمية بقصد حماية المرأة [2] ،والحصول على تعويض عند التعرض للظلم.

2– أثر التشريعات في تحقيق الاستقرار السياسي

لطالما ارتبطت القوانين والتشريعات باستقرار الدول والمجتمعات، إذ تُعتبر من أبرز الأدوات التي يعتمد عليها الحكام لتنظيم العلاقات بين الأفراد، وضمان حقوقهم وواجباتهم، وتحقيق الأمن والسلم الداخلي وفي هذا الإطار، أدّت شريعة حمورابي دورًا جوهريًا في تعزيز الاستقرار السياسي ببلاد بابل من خلال ترسيخ قوة الدولة، وتعزيز النظام القانوني، ودعم الشرعية الملكية وقد ساعدت هذه القوانين في فرض النظام داخل المجتمع، والحد من الفوضى، وتهيئة بيئة سياسية مستقرة أسهمت في ازدهار الدولة وتوسّع نفوذها في المنطقة، إن تحليل تأثير تشريعات حمورابي على تحقيق الاستقرار السياسي يستلزم تناول عدة محاور رئيسية، من بينها دور القوانين في تعزيز

[1]– حسن مُحَمَّد محي الدين السعدي، المرجع السابق، ص 133.

[2]– سهيل قاشا، المرأة في شريعة حمورابي، منشورات مكتبة بسام، العراق، 1985، ص 57.

السلطة المركزية، وتأثيرها على تقوية الشرعية الملكية، وأهميتها في تقليص النزاعات الداخلية، كما لا يمكن إغفال دورها في بناء مؤسسات الدولة وتطوير البنية الإدارية والقضائية التي دعمت استمرارية هذا الاستقرار.

أ- ترسيخ السلطة المركزية : من خلال

- تعزيز شرعية الملك وسلطته المطلقة: لطالما اعتمد ملوك بلاد الرافدين على مفهوم السلطة المستمدّة من الإرادة الإلهية لتثبيت شرعيتهم السياسية وتعزيز مركزية حكمهم، ويتجلى هذا التوجه بوضوح في شريعة حمورابي، حيث قدم نفسه بوصفه" الملك العادل الذي اختارته الآلهة لإقامة العدل في الأرض" ويتضح هذا السياق في مقدمة مسلّته القانونية، التي تضمنت إعلانًا ينسب اختياره للحكم إلى الآلهة، موضحًا أنه نُصب ملكًا لتحقيق العدالة بين الناس، وحماية الضعفاء من تسلّط الأقوياء حيث الآلهة فوضت الأمر إلى الإله "مردوخ" إله مدينة بابل القومي وسمت مدينة بابل ثم دعته لنشر العدل في البلاد حتى يقضي على الشر والخبث ولكي لا يستعبد القوي الضعيف ولكي يعلو كالشمس فوق ذوي الرؤوس السود ولكي ينير البلاد[1] ، ومن خلال ذلك يتمكن من ترسيخ السلم والاستقرار ضمن حدود مملكته .

هذا الطابع الديني للتشريعات أضفى على النظام الملكي شرعية قوية ومكانة رفيعة، بحيث أضحى القانون أداة فعّالة لترسيخ هيمنة حمورابي .لقد ساهمت هذه الشرعية في ضمان امتثال جميع الأفراد للنظام الحاكم باعتباره انعكاسًا لإرادة إلهية عليا. علاوة على ذلك، أدّت هذه التشريعات إلى تعزيز وحدة المجتمع من خلال دمجه تحت سلطة مركزية واحدة، مما حدّ من احتمالات التمرد أو محاولات الانفصال وجعل حمورابي من فكرة الإرادة الإلهية لأصل السلطة[2].

[1] - عامر سليمان، المرجع السابق، ص 222.

[2]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001، ص31.

- **تقنين العقوبات لحماية النظام السياسي :**

أدرك حمورابي أن استقرار الدولة يستلزم وجود عقوبات صارمة تردع كل من يحاول تقويض النظام أو التعدي على سلطة الحكم بناءً على ذلك، احتوت شريعته على مواد واضحة تُجرّم التمرد والخيانة والمؤامرات ضد الحاكم وجرائم التستر على المتآمرين ضد الدولة فكل من يخفي أو يأوي متآمرا ضد الدولة ولا يقوم بالقاء القبض عليه يعاقب يتم اعدامه فورا دون أية لمحاكمته[1].

كذلك اشتملت القوانين على حماية رموز السلطة، مثل القضاة والولاة، نصت المادة الخامسة على أنه إذا ثبت تورط قاضٍ أو مسؤول حكومي في قبول رشوة أو إساءة استغلال سلطته، فإنه يُعزل من منصبه، ويُحرَم من حقوقه المدنية، ويُنفى خارج المدينة[2].

كانت هذه القوانين ضرورية لضمان الاستقرار السياسي، إذ ساهمت في الحد من الفساد، وتعزيز الولاء للسلطة المركزية، ومنعت حالة الفوضى التي قد تهدد كيان الدولة ومؤسساتها.

2- دور التشريعات في تقليل النزاعات الداخلية

أ- توحيد النظام القضائي ومنع ازدواجية الأحكام:

قبل صدور شريعة حمورابي، كانت النزاعات تُعالج غالبًا من قوانين من سبقوه في معالجة كافة القضايا وذلك لتأمين استمرارية للميراث الاجتماعي المحترم الذي يشكل في زمنه، مما أسفر عن تفاوت كبير في القرارات من منطقة إلى أخرى وخلق فجوات استُغلت أحيانًا لإشاعة الفوضى . ومع اعتماد مدونة قانونية موحدة ، أصبح هناك نظام قضائي محدد يُطبق بشكل شامل على جميع أفراد المجتمع دون استثناء، مما أدى إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

قد أكد حمورابي هذا المبدأ في أحد نصوصه، حيث قال:

"لقد وضعت هذه القوانين كي لا يظلم القوي الضعيف، وكي تكون الأحكام عادلة وموحدة في جميع أنحاء المملكة "

[1] – مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص108 .

[2] – مجموعة من مؤلفين، المرجع نفسه، ص95.

ب- الحد من الثأر الشخصي ونشر مبدأ العدالة :

قبل تطبيق الشريعة، كانت النزاعات تُعالج غالبًا عن طريق الثأر الشخصي، وهو ما أدى إلى استمرار حلقات العنف وزعزعة الاستقرار ومع ذلك، جاء تطبيق القوانين الجديدة ليؤسس نظامًا قضائيًا يحظر الانتقام الفردي، حيث تولى القضاة مسؤولية تنفيذ العقوبات .هذا التحول ساهم بشكل كبير في تقليل احتمالية اندلا ع الخلافات بين العائلات والقبائل.

فعلى سبيل المثال ،جاء في المادة (200) من شريعة حمورابي على أنّ "إذا ضرب شخص أخر وأدى إلى اصابته بعاهة دائمة يعاقب المعتدي بنفس الاصابة أو يدفع تعويضا ماليا يحدد وفقا لحالة المصاب "[1].

هذا يبرز دور القوانين في ترسيخ العدالة عبر آليات مؤسسية، عوضًا عن الاعتماد على الفوضى والانتقام الفردي، مما ساهم في تعزيز الاستقرار داخل الدولة.

مما سبق ذكره نستخلص أن قوانين حمورابي لم تكن نتاجًا لحظيًا أو عملاً مفصولًا عن السياق الحضاري لعصرها، بل انبثقت كاستجابة واعية للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية المترسخة في البيئة البابلية، وقد أثبت تحليل هذه البيئة وجود دولة مركزية متينة، ترتبط شرعيتها بالسلطة الدينية، مما هيأ المناخ المؤسسي لتطوير نظام تشريعي يتميز بالانسجام والاستمرارية، ومن خلال تتبع مسيرة حمورابي يتضح أنه لم يكن مجرد ملك ذي طموحات توسعية، بل شخصية قيادية تمتلك رؤية تنظيمية عميقة، عكست اهتمامه بضمان عدالة تحمل طابعًا سلطويًا مُصاغًا ضمن إطار ديني وقانوني متكامل، علاوة على ذلك تظهر أهمية مدينة بابل، التي لم تكتفِ بلعب دورها كمركز حضاري بل تجاوزته لتصبح نموذجًا أوليًا للدولة القانونية، حيث استطاعت تحقيق توازن دقيق بين الأعراف المجتمعية والتشريع المكتوب والسلطة المطلقة، وقد أدى هذا التمازج إلى ظهور منظومة قانونية شاملة، ذات تأثيرات تجاوزت الحيز القانوني لتشمل تنظيم المجتمع بكافة جوانبه.

[1] – مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص123.

الفصل الثاني :

تحليل محتوى تشريعات حمورابي

أولا: مصادر تشريعات حمورابي (دراسة المسلة)

ثانيا: الأهداف الرئيسية للتشريعات

ثالثا: التحليل الموضوعي لتشريعات حمورابي

.

تمثل شريعة حمورابي مثالًا مميزًا لتطور هذا الفكر ضمن إطار دولة مركزية منظمة، عكست إرادة ملكية تسعى لتنظيم المجتمع وتحديد مسؤوليات أفراده، لم تكن هذه الشريعة مجرد مجموعة قوانين جامدة بل جاءت كجزء من منظومة حضارية مترابطة تجمع بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية في رؤية متكاملة لإدارة الدولة والمجتمع فأظهرت هذه المدونة وعيًا متقدمًا بمفهوم العدالة من خلال تقديم قواعد قانونية واضحة تنظم العلاقات بين الأفراد وضبط صلتهم بالدولة، كما أن تفصيل هذه القوانين وتنوع موضوعاتها يؤكد على الوعي التشريعي بالتحديات التي واجهها المجتمع البابلي في مرحلة استدعت تنظيمًا دقيقًا لمختلف جوانب الحياة . يركز هذا الفصل على تحليل شريعة حمورابي عبر ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتناول دراسة مصادر هذه الشريعة خاصة المسلة الشهيرة التي نُقشت عليها القوانين، بما تحمله من رمزية دينية وتشريعية . وثانيا يتطرق إلى الأهداف التي سعت هذه الشريعة لتحقيقها، مثل تثبيت النظام، حفظ الحقوق، وتنظيم السلطة، أما المحور الثالث فيقدّم تحليلًا موضوعيًا للتشريعات كما جاءت في نصوصها، من حيث تناول القضاء، الأسرة، العقوبات، الاقتصاد وسواها من المجالات، ففهم هذه الجوانب لا يقتصر على إبراز القيمة القانونية لشريعة حمورابي فحسب بل يُتيح أيضًا قراءة معمقة لروح المجتمع البابلي في لحظة بلغ فيها النضج التشريعي والمؤسساتي ذروته ذلك يجعل تحليل هذه القوانين خطوة أساسية لفهم تطور الفكر القانوني في الشرق الأدنى القديم واستيعاب تأثيراته الحضارية على المراحل التاريخية اللاحقة

أولا: مصادر تشريعات حمورابي (مسلة حمورابي)

شريعة حمورابي تأتي بعد تشريع لبت عشتار[1] من حيث الترتيب الزمني والقدم، يُعتبر حمورابي، كما ذُكر سابقًا، واحدًا من أشهر ملوك العهد البابلي القديم يحتل المركز السادس في سلسلة سلالة

[1]- تشريع لبت عشتار: قانون من القوانين التي تعود إلى بداية العهد البابلي القديم الذي كان يطلق عليه بعض العلماء (ايسن- لارسا) واللغة التي كان مدونا بها هي اللغة الأكدية وهذا القانون أصدره الملك لبت عشتار وهو خامس ملوك سلالة ايسن الاولى والذي استمر حكمه في الفترة (1934- 1924 ق.م.). أنظر

بابل الأولى استمر حكمه لما يقارب 42 سنة وكان له دور بارز في بابل منذ بداية حكمه عام 1792 ق.م، حيث نجح في توحيد حوض بلاد الرافدين وكانت فترة حكمه مزدهرة عرفت خلالها بابل تطورًا حضاريًا كبيرًا هذا ما أوضحته الآثار القديمة التي تم اكتشافها، ومن أبرزها مجموعة القوانين التي سُمّيت بشريعة حمورابي.

1- اكتشاف مسلة حمورابي:

تُعتبر مسلة حمورابي[1](ينظر الملحق رقم 1 صورة لمسلة حمورابي، ص 114) واحدة من أهم الاكتشافات الأثرية في تاريخ التشريع والحضارات القديمة، وقد أحدث العثور عليها تحولًا جوهريًا في فهمنا للقوانين في حضارات بلاد الرافدين، تم اكتشاف هذه المسلة خلال شهر كانون الأول من عام 1901 وكانون الثاني من عام 1902[2] بواسطة البعثة الأثرية الفرنسية بقيادة عالم الآثار جاك دي مورغان (J .de Morgan)، أثناء عمليات التنقيب في موقع العاصمة العيلامية سوسة(قلعة الشوش حاليا)[3]، وتقع حاليًا في إيران المثير للدهشة أن هذه المسلة الأصلية المخصصة لبابل قد نُقلت إلى سوسة كغنيمة حرب بعد غزو الملك العيلامي شتروك ناخونته الذي غزى بابل حوالي 1171 ق.م.[4] والذي ربما كان يهدف إلى أن ينقش شيء باسمه هناك[5].

Matrha T.Roth,Law Collections from Mesopotamtia and asia minor, Society of Biblical Literature Writings from the Ancient World Series, Volume 6, Atlanta, 1995, P23.

[2]- هورست كلينكل، المرجع السابق ،ص182.

[3]- نائل حنون، شريعة حمورابي ترجمة النص المسماري مع الشروحات اللغوية والتأريخية، ج1، دار المجد للطباعة والنشر والخدمات الطباعية، دمشق، 2005، ص15.

[4]- فوزي رشيد، القوانين في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص80.

[5]- لويس ديلابورت، بلاد ما بين النهرين الحضارتان البابلية والأشورية، تر: محرم كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط2 ،1997، ص 95.

وقد عثر على المسلة مكسورة إلى ثلاثة كسر كبيرة من حجر الديوريت، وبعد وصل هذه الكسر لبعضها البعض تألفت منها المسلة وهي كاملة.

إن وجود الكسور المختلفة تبين أنه كانت هناك أكثر من مسلة تحمل نص الشريعة، وأن تلك المسلات نصبت في المدن البابلية الرئيسية وفقا لما تذكره خاتمة الشريعة، أما المسلة المكتشفة في موقع سوسة فكان موضعها في الأصل مدينة سيبار [1].

إن مسلة حمورابي عبارة عن قطعة واحدة بشكل منشورية الشكل من حجر الديوريت الأسود (حجر البازلت الأسود)[2] يبلغ ارتفاعها نحو مترين ونصف المتر (زهاء 8أقدام) وقطرها نحو قدمين (زهاء 1,90متر في القاعدة و1,65 متر في قسمها العلوي)[3] وقد نحتت على الجزء العلوي من وجه المسلة (ينظر الملحق رقم 10 الملك حمورابي وهو يصلي أمام الإله شمش ص 120) نحتا بارزا لحمورابي واقف ويده اليمنى مرفوعة هو يصلي أمام "شمش"[4]،وتعرض المسلة الملك حمورابي مرتديا قبعة مزودة بعصابة واسعة وثوبا بسيطا وفضفاضا ومزينا بشارة، وهو يكشف عن كتفه الأيمن، أما الإله شمش نراه جالسا على عرشه مرتديا قبعة على شكل قلنسوة مزودة بقرنين وشعر معقود على شكل جديلة مسترسلة على عنقه ويلبس ثوبا مجنحا واضعا قدميه على قاعدة مزينة بهضبات

[1]- هالة عبد الكريم سليمان كرموش الراوي، المسلات الملكية في العراق القديم: دراسة تاريخية فنية، مذكرة ماجستير،كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص. ص 114-115.

[2]- أفرام عيسى يوسف، تاريخ بلاد الرافدين، تر: فخوي العباسي، دار الحوار للنشر والتوزيع،ط3، 2016، ص 99.

[3]- طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 28، 1977/1397، ص47.

[4]- شمش(Shamsh) : يسمى في السومرية أوتو وفي الأكدية شمش وهو معروف بهذا الاسم في كل اللغات السامية، مثل برمز قرص ذي أربعة خطوط تنبعث منها حزم الأشعة ،كما صور بهيئة مالك جالس على عرشه ويحمل في يده اليمنى الصولجان والحلقة وله لحية طويلة وتنبعث حزم الأشعة ولأنه ينير الظلمات فهو إله العدالة والحق والشرائع. انظر :كامل سعفان، موسوعة الأديان القديمة –معتقدات أسيوية- دار الندى، مصر، 1989، ص299.

صغيرة ترمز إلى الأراضي واللهيب الذي يتدفق من كتفيه ويمد الإله له عصا (الصولجان) والطوق رمزي الملوكية وهو يملي عليه قانونه الإلزامي[1] .

نقش نص الشريعة على الوجهين الأمامي والخلفي للمسلة، ويبدأ النص على الوجه الأمامي أسفل المشهد المصور مباشرة، قسم وجها المسلة إلى حقول أفقية تمضي من اليمين إلى اليسار ويأتي أحدهما فوق الآخر وتفصل بين الحقول خطوط أفقية تمتد من الطرف الأيمن إلى الطرف الأيسر من وجه المسلة وكل حقل من الحقول الأفقية مقسم إلى أسطر عمودية تبدأ من الطرف الأيمن ويفصل بين أحدهما والآخر خط عمودي[2].

وقد رتبت مواد شريعة حمورابي في أربعة وأربعين حقلا، وكتبت باللغة البابلية وبالخط المسماري وبلغ عددها 282مادة ومن المرجح أن موادها تزيد عن 300 مادة لأن التخريب الحاصل في أحد أجزاء المسلة قد جعل من الصعوبة معرفة المواد التي أزيلت بصورة مضبوطة، لأن الملك شتروك قد محى عددا من نصوص الشريعة ليسجل عليها انتصاراته غير أنه أمسك عن محوها خوفا من اللعنات التي احتوتها خاتمة شريعة حمورابي والتي وجهت لكل من يتعمد محو هذه الشريعة[3].

2- أقسام المسلة :

بلغ عدد الأعمدة التي دون فيها نص الشريعة هو 51 عمود والاختلاف الذي قد يحدث في هذا العدد يرجع إلى التخريب الذي أحدثة العيلاميون الجزء الأسفل من وجه المسلة حين محو ما يقدر عدده حاليا سبعة أعمدة[4].

ويتكون نص الشريعة من ثلاثة أجزاء رئيسية هي المقدمة ،المواد القانونية والخاتمة

[1]- أفرام عيسى يوسف، المرجع السابق، ص 99.

[2]- نائل حنون، المرجع السابق، ص 16.

[3]- عباس العبودي، شريعة حمورابي: دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، المرجع السابق، ص 19.

[4]- نائل حنون، المرجع السابق، ص 17.

أ- المقدمة :

كتبت المقدمة بأسلوب أدبي أقرب إلى الشعر منه إلى النثر[1] تنطوي على التفاخر وتعداد المآثر[2]، وتعتبر من النصوص الأدبية الراقية التي لها مكانة مهمة في الدراسات اللغوية والأدبية وهي تقترب في أسلوبها ولغتها إلى المقدمة الدينية أو التراتيل الدينية.

ولعلها أخذت من ترتيله مطولا وضعت في الأصل لمدح حمورابي وتمجيده، وقد جاءت في هذه الشريعة بشكل أطول مقارنة بما سبقها حيث تشغل نحو خمسة أعمدة ونصف العمود[3] من أصل كل الاعمدة.

يذكر حمورابي في ديباجته كيف منحت الآلهة إلى "مردوك"[4] إله بابل، الجبروت وأعطت لبابل العظمة وأسدت له الملوكية حينما ميز الإله السامي آنو (ينظر الملحق رقم 8 رمز الاله أنو ص117) رب الآلهة السامية[5] .وإينليل (ينظر الملحق رقم 9 رمز الاله انليل، ص119) سيد السموات والأرض الإله الذي يثبت مصير البلاد[6]، مردوك الابن البكر للإله إيا[1] منحوه القدرة التامة، ومجدوه من بين الإيجيجي

[1]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 28.

[2]- صمويل كريمر، من ألواح سومر، تر: طه باقر، مكتبة الثنى، بغداد، ص 115.

[3]- طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين، المرجع السابق، ص 51.

[4]- مردوخ (Marduk) اله مدينة بابل الرئيس، ومعنى اسمه باللغة السومرية "عجل الشمس" أما اسمه باللغة البابلية فهو "مار- دوك" أي بمعنى ابن الاله "دوكو" ومعناها " التل المقدس" وهو مجلس الآلهة ويقع ضمن المنطقة الجبلية الشرقية لمنطقة بابل وارتبط اسمه بمدينة بابل واتخذها كاله رئيس فقد حدث ذلك منذ زمن سلالة أور الثالثة 2111- 2003 ق.م. انظر بلخير بقة، أثر ديانة وادي الرافدين على الحياة الفكرية سومر وبابل 3200- 539 ق.م. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ القديم، جامعة تيارت، 2009/2008، ص46.

[5]- آن، أنوم، أنو (An, Anum, Anu) إله السماء وهو على رأس الآلهة السومرية وهو يسكن السماء وكتب اسمه في ورقة تشبه صورة النجمة ذات ثمانية رؤوس ومراكز عبادته كانت في دير أكد والوركاء واعتبرت النصوص المسمارية الإله آنو والد للعديد من الآلهة .انظر بلخير بقة ،المرجع نفسه، ص42.

[6]- انليل(Enlil, Elil) يعني في السومرية الهواء والريح ويرمز له مثل اله الطقس بالثور الري أو بالصاعقة فهذا يعني أنه كان في الأصل يجسد قوى الطبيعة التي تجد أفضل تعبير لها في شكل الرياح والصواعق. انظر: دياتز ادزارد ،مارفن بوب،

(آلهة الرتبة الثانية) وهكذا حينما لفظوا اسم بابل جعلوها مهيمنة على أربعة أركان العالم وحينما أعدوا لمردوك في وسطها بابل ملكية أبدية أصبحت أسسها متينة مثل أسس الأرض[2].

ثم يذكر حمورابي في مقدمة الشريعة ما عرف به من ألقاب نسبها لنفسه "الراعي"، "المصلح الورع"، "الملك القدير"، النقي، المتضرع" "البنوة للمعبود سين" "الملك الحكيم" "الملك الكامل "وأنه " منقذ شعبه من البأساء"[3] ، ويسرد بعدها انجازاته فيما يخص العمران حيث يذكر ويعدد المدن الكبرى ومعابدها: " مثبت أسس مدينة سبار"، "أعاد بناء معبد إيبار للإله شمش"، "أنعش مدينة الوركاء"، "أحاط معبد ايميتي اورساك"[4].

وتستمر المقدمة في ذكر أسماء المدن والمعابد التي شيدها حمورابي، كما ذكر انجازاته العسكرية واخضاعه لمدن بلاد الرافدين من الجنوب الى الشمال وفي أعالي وادي الفرات وإخضاع الأقاليم الشرقية وفي مقدمتها الإقليم الخصب ما بين دجلة غربا وديالي شرقا حيث نشأت مملكة إشنونا المشهورة[5].

وفي ختام المقدمة يذكر المشرع حمورابي أنه مفوض من الإله مردوخ لإقامة العدل بين الناس " عندما أمرني مردوخ أن أهيء العدل لشعب الأرض فيفوز بحكم خير قمت بإحقاق الحق والعدل في أرجاء الأرض وقمت بإسعاد الشعب"[6].

ولفكاك رولينغ،قاموس الآلهة و الأساطير في بلاد الرافدين (السومرية والبابلية) تع: مُحَمَّد وحيد خياطة، دار الشرق العربي، ج1، 1978، ص 103- 104.

[1]- إيا : نوديمود سيد الأرض والحكمة وكان على هيئة آنو مفتوح الأذنين قوي البطش. انظر: خزعل الماجدي، انجيل بابل، دار الأهلية، 1999،ص 14.

[2]- أفرام عيسى يوسف، المرجع السابق، ص 100.

[3]- بيومي مهران المرجع السابق، ص. ص 240- 241.

[4]- فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع السابق، ص43.

[5]- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، المرجع السابق، ص 53.

[6]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص 23.

ب- المتن (مواد الشريعة)

تضمن القسم الثاني من الشريعة النصوص القانونية والتي تقدر ب282 مادة نقشت على المسلة بشكل أعمدة بلغ عددها 51 عمودا باللغة البابلية والخط المسماري[1]، وتم الاعتماد على الأستاذ الفرنسي "شايل " في تقسيمه الشريعة إلى المواد المختلفة إلى حقيقة أن حكم كل مادة يبتدأ بأداة الشرط في اللغة البابلية "إذا" شمّا (Shumma) ونتيجة الحكم المترتب عليها[2].

وتجدر الإشارة إلى الجزء المخرب من المسلة يحتوي على سبعة أعمدة واعتقد بأن المواد من 67 – 101 قد دونت ضمن الحقول المخربة، هذا وقد استطاع علماء المسماريات من إكمال بعض المواد المخربة عن طريق كسر لرقم طينية تتضمن استنساخات لمواد الشريعة [3].

وقد تناولت المواد مختلف نواحي الحياة العملية المعروفة آنذاك وكالآتي:

القسم الأول: ويتعلق بالقضاء والشهود [4] ، المواد (1 – 5).

القسم الثاني : يحتوي على المواد (6 – 25) وتتعلق بالسرقة والنهب.

القسم الثالث: يحتوي على المواد (26 – 41) وتتعلق بشؤون الجيش

القسم الرابع: يحتوي على المواد (42 – د) وتتعلق بشؤون الحقل، البيت والبساتين.

القسم الخامس: يحتوي على المواد (هـ – 107) وتتعلق بالقروض ونسبة الفائدة والتعامل مع صغار التجار وكبارهم .

القسم السادس: يحتوي على المواد (108 – 111) وتتعلق بساقية الخمر.

---

[1]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 51.

[2]- طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين، المرجع السابق، ص55.

[3]- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة....، المرجع السابق، ص101.

[4]- فوزي رشيد، المرجع نفسه، ص 46.

القسم السابع: يحتوي على المواد(112 – 126) وتتعلق بالائتمان والديون.

القسم الثامن: يحتوي على المواد (127 – 194) وتتعلق هذه المواد بالشؤون العائلية كالزواج، الطلاق، الإرث، التبني وكل ما له علاقة في الروابط العائلية.

القسم التاسع: يحتوي على المواد (195 – 214) وتتعلق بعقوبات القصاص والغرامات المالية المفروضة على الاضرار التي يحدثها الأفراد بعضهم لبعض عند الشجار.

القسم العاشر: يحتوي على المواد (215 – 227) وتتعلق بالطب والطبيب البيطري والوسيم.

القسم الحادي عشر: يحتوي على المواد (228 – 240) وتتعلق بالأسعار، تعيين أجور البيوت، القوارب، الصناع والرعاة كما أنها تتعلق بالعقوبات المفروضة على من يخل بالتزاماته.

القسم الثاني عشر: يحتوي على المواد (241 – 277) وتتعلق بأجور الحيوانات والاشخاص[1].

القسم الثالث عشر: يحتوي على المواد (278 – 282) وتتعلق ببيع الرقيق[2] وعلاقتهم بأسيادهم.

ت– الخاتمة:

تبدأ خاتمة الشريعة من بعد آخر مادة وهي المادة 282، وتشغل خمسة أعمدة من أعمدة المسلة[3]، وتختلف الخاتمة في أسلوبها عن المقدمة وقد كتب بأسلوب المواد القانونية فهي لم تركز على ما قام به حمورابي من أعمال بل وضعت تركيزها على ما جاء فيها من قوانين وأحكام والتأكيد على أن حمورابي هو من وضعها " لقد كتبت كلماتي النفيسة على مسلتي وثبتها أمام تمثالي المدعو

[1]– فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة.....، المرجع السابق، ص .ص 82– 83.

[2]– شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 29.

[3]– طه باقر، الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين، المرجع السابق، ص 53.

ملك العدالة..."[1] ثم يشر إلى صفاته الرفيعة ومؤهلاته[2] "أنا حمورابي الملك الكامل لم أكن مهملا أو مزعجا لذوي الرؤوس السود..."

ويدعوا حمورابي لمن يأتي بعده من الملوك ليهتدوا ويسيروا ويطبقوا ما جاء في الشريعة من مواد لأنها جاءت لمصلحة البلاد والمجتمع البابلي " ليت الملك الذي يظهر في البلاد بعدي أن يحافظ على كلمات العدالة التي كتبتها على مسلتي ، وعسى أن لا ينير قوانين البلاد التي شرعتها وأنظمة البلاد التي وضعتها وعسى أن لا يتلف قوانيني....."[3] .

تختتم خاتمة قانون حمورابي بالدعاء بالخير والازدهار لكل من يلتزم بقوانين حمورابي ويحافظ عليها، كما تشمل تحذيرًا بالعقوبات واللعنات الإلهية ضد كل من يسعى إلى تغيير أو تشويه هذه الأحكام أو يحاول كتابة اسمه بدلاً من اسم حمورابي فيها " إذا لم يتدبر ذلك الشخص كلماتي التي كتبتها على مسلتي وتجاهل لعناتي ولم يخش لعنات الآلهة ومحا القوانين التي شرعتها وأبطل أحكامي وغيّر شرائعي ومحا اسمي المكتوب وكتب اسمه (محل اسمي) ...."[4].

3- السمات العامة لشريعة حمورابي

تعتبر شريعة حمورابي من أكمل وانضج الشرائع الوضعية المدونة والمكتشفة لحد الآن وقد اتسمت ببعض الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من الشرائع والقوانين الشرقية والغربية التي تزامن ظهورها معها وهي:

[1]- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة.....، المرجع السابق، ص .ص 138- 139.

[2]- عامر سليمان، المرجع السابق، ص 223.

[3]- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة.....، المرجع السابق، ص139.

[4]- فوزي رشيد، المرجع نفسه، ص140.

أنها أول شريعة استخدمت الأسلوب العلمي في صياغة مواد أحكامها [1]، وجاءت بأسلوب راقي مشابه لأسلوب القوانين الحديثة، وأنها لم تكتب بأسلوب شعري، كما تتميز موادها بوضوح عباراتها وصيغها القانونية.

تلبية حاجيات المجتمع فقد تضمن مبادئ الملكية الفردية ،حرية التعاقد وكان موفقا في تنظيم التبادل التجاري المستند إلى الزراعة المتطورة، تنظيم أحكام الميراث، العناية بالأسرة وتماسكها، تنظيم أمور الزواج وحالات الطلاق كما حدد أجور الكثير من الأعمال وتحديد أسعار بعض الحاجات الضرورية .

عدم التطرق لأمور العبادات والديانة، فقد كانت أحكامه علمانية وتركت أمور العبادات وشؤونها للالتزامات الدينية التي كانت متبعة آنذاك[2].

الحرص على رعاية حقوق القاصرين بطريقة قلما تتوفر في التشريعات الحديثة، فمنع المرأة الأرملة من الزواج إلا بإذن القضاة إذا كان لها أولاد قاصرين، وطلب من القضاة عدم منح الإذن إلا بعد دراسة جيدة لوضعها ثم الحصول على تعهد منها ومن زوجها الجديد.

جاءت شريعة حمورابي بشكل عام بأحكام ومواد من أجل تحقيق العدالة بين الناس ففيها أحكام صارمة لحماية الضعيف من ظلم القوي.

إقرار قانون حمورابي بعض الحقوق للرقيق خاصة في أمور الزواج، الميراث، ممارسة التجارة، العمل وتملك الأموال وبذلك يعتبر متقدما على قانون الألواح الاثني عشر الروماني الذي لم يعترف للرقيق بأية حقوق[3].

---

[1]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، المرجع السابق، ص 25.

[2]- محمد طه الأعظمي، جوانب من الاسس القانونية والفكرية في قانون حمورابي، مجلة المورد، مج 16، ع3، بغداد، 1987، ص 17.

[3]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص. ص 35- 36.

اعتمدت شريعة حمورابي على مبدأ العين بالعين والسن بالسن، واعتمدت في تطبيق أحكامها على ما هو موجود في المجتمع من طبقات، فالكل يحاسب ولكن عقوبته تكون حسب ما يتمتع به من مكانة اجتماعية[1].

ثانيا: الأهداف الرئيسية لشريعة حمورابي:

أ- نشر العدالة:

تمثل العدالة في شريعة حمورابي النقطة المركزية التي بني عليها النظام القانوني البابلي، وتعكس حركة إصلاحية متكاملة كان يتبناها حمورابي لضبط العلاقات الاجتماعية ومنع التجاوزات الفردية والمؤسسية.

يتضح هذا الاتجاه بجلاء في مقدمة مسلته الشهيرة، حيث يصف نفسه بـ"الملك الكامل، القوي، الذي علّمه شمش العدالة"، وكذلك في إشارة إلى أنه مُرسل من الإله مردوخ "كي يعم العدل أرجاء البلد ولإزهاق الأشرار والازدياء، ولكي لا يستطيع الأقوياء ظلم المستضعفين"[2].

لا يُعد هذا الإعلان مجرد مقدمة رمزية، بل هو تعبير عن مهمة تشريعية تهدف إلى ترسيخ مفهوم العدالة في كافة أنحاء المملكة وقد انعكس هذا النهج في قوانين الشريعة التي نظّمت جوانب الحياة المتنوعة ضمن نظام مفصل للحقوق والواجبات يقلل من فرص الاجتهاد الشخصي واستغلال السلطة، وشملت الأمن حقوق المحاربين ومسؤولياتهم وعقود الزراعة وشروط القروض والأحوال الشخصية ....الخ[3].

---

[1]- موهوب وليد، مظاهر تنظيم الحياة الإجتماعية في بلاد الرافدين من خلال تشريعات حمورابي 1792- 1750ق.م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحضارات القديمة، جامعة الجزائر 2، 2022، ص 101.

[2]- جورج رو، المرجع السابق، ص 274.

[3]- أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم حصارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ج6، 2011، ص 268.

تميزت هذه الشريعة بمحاولتها تقديم نوع من "العدالة النسبية" التي تتناغم مع الطبقات الاجتماعية، حيث كانت العقوبات تختلف تبعًا للوضع الاجتماعي للمدانين، مما وفر آليات قانونية لحل النزاعات ومنع الأخذ بالثأر أو الأحكام الفردية أبرز القانون بصفته أداة للدولة قدرة على تحقيق التوازن الاجتماعي والحد من الاستغلال، خصوصًا في قضايا الديون والعمل القسري وأجور العمال، حيث وضعت التشريعات قيودًا على الإقراض الجائر وحفظت حقوق الأجراء والفلاحين، مما يظهر رغبة المشرّع في بناء نظام قضائي مستقر يضمن الأمان القانوني للأفراد.

يجدر بالذكر أن العدالة في شريعة حمورابي كانت تساهم أيضًا في تعزيز سلطة القضاء كمؤسسة قانونية رسمية، يتم الاحتكام إليها بناءً على نصوص مكتوبة بدلاً من الأهواء الشخصية أو الأعراف القبلية، وأكد حمورابي في الخاتمة بأنه تقيد بالعدالة حين أصدرها سواء في المجال الاقتصادي او الاجتماعي، وهناك حكمة مأثورة تشير إلى أن الملك إذا لم ينشر العدالة فإن رعيته ستثور عليه ومملكته ستتهاوى ومصيره ينقلب والبليّة تلاحقه وأضاف بأنه ملك القانون والعدالة وينصح الملوك الذين يأتون من بعده بأن ينشروا العدالة بين السكان وأن شريعته تكثر فيها الأحكام العادلة ويزدهر فيها العدل والحكم الصالح[1].

ب- **حماية الضعفاء:**

تعد شريعة حمورابي من أبرز القوانين التي شكلت علامة فارقة في تاريخ الحضارات القديمة، حيث اهتمت بوضوح بحماية الفئات الضعيفة داخل المجتمع بهدف الحد من الظلم الاجتماعي وتنظيم العلاقات بين الطبقات بما يضمن قدراً من الاستقرار الاجتماعي وعلى الرغم من التركيبة الطبقية الصارمة التي كانت سائدة في المجتمع البابلي، إلا أن تلك الشريعة عبّرت عن فهم قانوني متقدم لمشكلات الظلم الاجتماعي وسعت إلى معالجة الاختلالات الناشئة عن الهيمنة الاقتصادية أو الاجتماعية لبعض الفئات مما يشير إلى دافع سياسي وديني لتبني مفهوم الحماية القانونية للفئات

[1]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق، ص .ص 307- 308.

الأكثر عرضة للاستغلال. وقد صرّح حمورابي في مقدمة مسلته بأن أحد أهدافها "حتى لا يظلم الأقوياء الضعفاء وحتى ينال العدالة اليتيم والأرملة" ودعى كل مظلوم أن يأتي إليه ليدفع عنه الظلم[1].

تجلى هذا التوجه الحمائي في مواضع متعددة من نصوص الشريعة، حيث خصّصت أحكام واضحة لحماية المرأة، خاصة ضمن إطار العلاقات الزوجية. فقد نصّت المادة (137) على إلزام الرجل الذي يرغب في تطليق زوجته التي أنجبت له أبناء، بأن يعيد لها مهرها ويوفر لها ولأولادها نفقة كافية من ممتلكاته تبيّن هذه المادة أن الشريعة لم تكن تهدف فقط إلى ضبط السلوك الفردي، بل سعت أيضًا إلى منع أشكال الاستبداد الأسري وضمان حقوق النساء الاقتصادية والقانونية، أما النساء اللواتي لم ينجبن، ففي هذه الحالة يلتزم الزوج بنفقة الزوجة المطلقة وكذلك عليه أن يرد ما قدمه إليها والدها عند الزواج من أموال الشيرقوم[2].

كما امتدت حماية الشريعة إلى الأطفال، خاصة في حالات التبني أو النزاع على الميراث، إذ حرصت على ضمان حقوقهم القانونية وحمايتهم من الإهمال أو الطرد فمثلا يصبح المتبنى ابنا شرعيا للمتبني الذي تنتقل إليه السلطة الأبوية كما يكون للابن المتبنى حق الإرث من والده المتبني[3].

وفي الجانب الاقتصادي، كانت القوانين تهدف إلى كبح جشع الدائنين وحماية صغار الفلاحين والمزارعين من الإفلاس أو الاستعباد نتيجة للديون، وتوضح المادة (48) أن المزارع الذي يعجز عن حصاد زرعه بسبب كارثة طبيعية أو فيضان يُعفى من دفع الفائدة في تلك السنة مما يؤكد أن حمورابي لم يترك الفقير تحت رحمة المضاربات والدائنين بل اتخذ قوانين صارمة لحمايته من

[1]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، المرجع السابق، ص 45.

[2]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق، ص355.

[3]- عباس العبودي، المرجع نفسه، ص 359.

نتائج الكوارث الزراعية مما يعكس عدالة وقائية غير مقتصرة على الردع العقابي فحسب بل تحرص على غزالة مسببات الظلم، مما يعكس تدخل الدولة لحماية المنتجين الضعفاء من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن القوة القاهرة[1].

وتضمن تشريع حمورابي حق الرقيق في المال المستقل عن سيده في حدود معينة وله حق التصرف فيه لأنه نتاج عمله، وللرقيق حق رفع الدعاوي أما القضاء، إنجاب الأولاد[2]. إن القراءة المتعمقة لشريعة حمورابي تبين بوضوح أن الملك لم يكن يسعى فقط إلى فرض الانضباط السياسي، بل سعى أيضاً إلى تأسيس نظام قانوني يشتمل على عناصر العدالة الاجتماعية، بهدف حماية الفئات الضعيفة من التعسف الأبوي والقوة الاقتصادية والتفاوت الطبقي.

ت- تنظيم التجارة:

ركّزت شريعة حمورابي بشكل كبير على تنظيم التجارة، مشيدةً مشروعًا تشريعيًا واسع النطاق لضبط الحياة الاقتصادية في بلاد بابل هدف هذا المشروع إلى تحقيق التوازن بين الأطراف التجارية وضمان استقرار الأسواق ومنع الغش والاستغلال فقد كان واضحًا لحمورابي أن التقدم الزراعي والصناعي أو بالأحرى التطور الحضاري يؤدي إلى زيادة مبادلة السلع والخدمات وبالتالي التطور التجاري بنوعيه الداخلي والخارجي، لذلك ازداد اهتمامهم بتنظيم وتوفير طرق المواصلات بأنواعها

[1]- مبدأ القوة القاهرة: مضمونه أن الفرد الملتزم بتنفيذ عقد معين ولا يستطيع الوفاء بما تعاقد عليه بسبب حادث طارئ أو بقوة قاهرة خارجة عن إرادته كالفلاح المقترض لا يمكنه سداد دينه بسبب فيضان أغرق حقله، فالمادة (48) جاء فيها "لو ان رجلا استدان ثم أغرق الإله أداد حقله أو جرف سيل تربته أو لم يسبل الزرع لأن الماء كان شحيحا، لا يدفع تلك السنة حبا لدائنه وتشطب الشروط المكتوبة على لوحه ولا يدفع فائدة ذلك العام". انظر: العيهار مُحَمَّد، إرهاصات التشريع في العراق القديم الأسباب- النتائج- الانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، جامعة وهران، 2014، ص 144.

[2]- العيهار مُحَمَّد، المرجع نفسه، ص 150.

المختلفة، وابتداع وسائل نقل سريعة نسبيا كالعجلات والسفن، كل هذه الأمور تتطلب وضع قواعد قانونية تحكم العلاقات التجارية الداخلية والخارجية[1].

وعنيت الشريعة أمور المعاملات التجارية وتوسعت فيها فيما يخص أجور العمال الزراعيين، شروط المشاركة في الزراعة والتجارة وتربية الاغنام والماشية وتعويضاتها، أجور المراكب، أجور الحيوانات النقل والزراعة، وأجور النساجين وصانعي الجلود[2] .

كما نظمت الشريعة العلاقة بين التجار والدائنين وفرضت الشفافية في العقود، واشترطت توثيق التعاملات بحضور شهود، في خطوة مبكرة نحو ما يمكن تسميته أمن المعاملات في السياق التاريخي القديم، امتد هذا التنظيم إلى العلاقة بين الشركاء التجاريين بحيث توزع الحقوق والواجبات بما يتناسب مع مساهمة كل طرف فجعلت تدوين عقود القروض والمشاركة والأمانات وشهادة الشهود عليها أساسا لحق التقاضي بشأنها، وتحمل المسؤولية طبقا لحجم الضرر أو الخطأ واشترط سدادها بنفس المكاييل والأوزان التي أقرضت بها[3].

من هذا المنطلق يمكن استنتاج أن تنظيم التجارة لم يكن جانبا ثانويا في شريعة حمورابي، بل جزءا أصيلا من بنية التشريع يعكس عمق الوعي بأهمية ضبط السوق داخل نظام قانوني صارم يحقق التوازن بين أطراف العملية التجارية.

ثالثا: التحليل الموضوعي لتشريعات حمورابي:

يتطلب فهم شريعة حمورابي بشكل كامل تصنيفها وفقًا للمجالات التي تناولتها، تميزت هذه القوانين بتنوعها وثرائها حيث تعكس المحاولات البابلية لمعالجة جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية من خلال نصوص قانونية دقيقة، هذا التصنيف لا يسهم فقط

[1]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 144.

[2]- أحمد أمين سليم، حضارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2011،ص 277.

[3]- أحمد أمين سليم، المرجع نفسه، ص 274.

في استيعاب هيكل الشريعة، بل يظهر تطوّر الفكر القانوني في العراق القديم ومدى وعيه بالتخصص القانوني وتفصيل الأحكام حسب موضوعها بناءً على ذلك، يمكن تقسيم شريعة حمورابي إلى عدة مجالات قانونية رئيسية، منها: قوانين الأحوال الشخصية التي نظّمت الأسرة والعلاقات الاجتماعية، القوانين التجارية والمالية التي تناولت العقود والمعاملات والملكية القوانين الجنائية التي اهتمت بالجرائم والعقوبات، سيتم في هذا القسم تحليل هذه التصنيفات مع تقديم أمثلة بارزة من نصوص المسلة.

1- دراسة القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية

حرص حمورابي على الاهتمام بهذه الأوجه لضمان استقرار المجتمع، فوضع قواعد صارمة تحدد حقوق وواجبات الأفراد ضمن العلاقات الأسرية وتظهر النصوص القانونية في هذا القسم تطور الفكر القانوني البابلي بوضوح حيث تتضمن مواد تفصيلية بشأن:

أ- الزواج والطلاق :

إن نظام الزواج البابلي بلغ شوطا بعيدا من الرقي بالقياس إلى نظم الزواج للمجتمعات المعاصرة له، كما بقيت جوانب أحكامه سارية المفعول لفترة طويلة من عمر المجتمع البابلي القديم.

فتبدأ المواد القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية في قانون حمورابي بالإشارة صراحة إلى وجوب تسجيل الزواج في عقد رسمي ولا تعتبر المرأة زوجه حتى ولو عاشت سنة واحدة في بيت الرجل[1]، وتكون مرحلة كتابة عقد الزواج بعد اتمام الخطبة وقد أشارت المادة 128 (انظر الملحق رقم 4 المادة 128 من شريعة حمورابي، ص 113) من شريعة حمورابي إلى ضرورة كتابة عقد الزواج وإلا تعتبر المرأة

[1]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، دار التنوير للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 30.

زوجة غير شرعية وجاء في نصها على الصيغة التالية: " إذا أخذ سيد امرأة ولم يعمل عقودها فإن هذه المرأة ليست زوجة"[1].

وقد عرف المجتمع البابلي أنماطا أخرى من الزواج إلى جانب الزواج المبني على وحدة الزوجة وهذه الأنماط هي تعدد الزوجات والنظام التسري فالأصل في شريعة حمورابي هو الزواج الفردي، أما تعدد الزوجات فهو وضع استثنائي، إذ حرصت هذه الشريعة على عدم الزواج من زوجة ثانية وذلك لصعوبة إقامة العدل بين الزوجات ويمكن حصر الأسباب التي تجير للزوج أن يتخذ زوجة ثانية كعقم الزوجة، سوء سلوك الزوجة فقد أجازت المادة (141) للزوج الذي ترتكب زوجته إثما يحط من سمعته أن يطلقها دون أن يكون لها الحق في طلب أي تعويض، وفي حالة مرض الزوجة مرضا خطيرا فللزوج الحق في أن يتزوج من امرأة ثانية بشرط عدم طلاق الزوجة المصابة بالمرض الخطير[2] حسب نص المادة (148)" إذا أخذ رجل امرأة وحل بها مرض (للآبوم) وصمم أن يأخذ امرأة أخرى فإنه يستطيع أن يأخذها ولكن لا يحق له أن يطلق المرأة المريضة إنها تستطيع أن تسكن في البيت الذي يبنيه لها وعليه أن يقدم لها تموينها طالما هي على قيد الحياة"[3].

وفيما يخص زواج الكاهنات فلا خلاف فيه عن زواج النساء الاعتياديات ما عدا حالة واحدة برزت واضحة في مواد الشريعة وهذه الحالة تتعلق بزواج الكاهنات من نوع الناديتوم والاينتوم، حيث سمحت لهن الشريعة بالزواج ولكنها حرمت عليهن إنجاب الأطفال، حيث أن كاهنة الناديتوم أو الأينتوم إذا تزوجت رجلا عليها أن تهديه امرأة لتقوم هذه المرأة عوضا عنها بإنجاب الأطفال لزوجها [4]، وخير شاهد على ذلك الماد(144) في نصها " إذا أخذ رجل ناديتوم

[1]- محمود الأمين، شريعة حمورابي، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ط1، 2007، ص 40.

[2]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق، ص .ص 343- 344.

[3]- نبوبولاصر الحسيني، خلاصة أحكام الزواج والطلاق في شريعة حمورابي، دار وتريات للطباعة وتوزيع، العراق، ط1، 2023، ، ص52.

[4]- فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع السابق، ص 67.

وجلبت لزوجها معها جارية وولدت أطفالا وصمم الرجل أن يتزوج من شوجيتوم فلا يسمح لهذا الرجل بذلك أنه لا يستطيع أن يأخذ شوجيتوم"[1].

فضلا عن مبدأ الزوجة الواحدة فإن شريعة حمورابي قد حرمت الطلاق الكيفي ولكنها أباحته في الحالات التي تنسجم والهدف الأساس من الزواج، والحقيقة أن شريعة حمورابي لم تفرق على الاطلاق بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق الزوجية لكل واحد منهما فعندما منحت الشريعة الحق للرجل بطلاق زوجته غير القادرة على الإنجاب والزواج بامرأة ثانية، قد منحت الحق نفسه للمرأة عندما لا يستطيع الرجل أن يؤدي واجباته الزوجية اتجاه زوجته حيث منحت الشريعة الحق للزوجة التي يبتعد زوجها لأي سبب كان ولم يترك لها من يُعيلها فلها الحق في الزواج من رجل ثان[2] وهذا ما أشارت إليه المادة (134) في نصها " إذا أسر سيد ولا يوجد في بيته أكل ثم ذهبت زوجته إلى بيت ثان فإن هذه المرأة لا ذنب لها"[3].

ب- التبني:

التبني هو نظام قانوني يعني إيجاد علاقة البنوة بين رجل وامرأة أو أحدهما من جهة مع ولد أو بنت من جهة أخرى ويتم ذلك من خلال عقد قانوني ينظم اتفاق طرفي العقد على العلاقة الجديدة التي تربط أحدهما بالأخر[4]، ويكتسب المتبني عندها جميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الولد الحقيقي، كما كانت تتوجب عليه جميع الالتزامات والواجبات التي تقع على الوالد الحقيقي[5].

[1]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص 61.

[2]- فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع نفسه، ص 65.

[3]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص 41.

[4]- رضا جواد الهاشمي، نظام العائلة في العهد البابلي، منشورات مكتبة الاندلس، بغداد، 1971، ص 176.

[5]- حكمة بشر الأسود، مبدأ التبني في العراق القديم، مجلة سومر، مج 44، بغداد، 1976، ص72.

وفيما يخص التبني فإن مواد الشريعة (185 – 193) قد بينت لنا نوعين من أنواع التبني، الأول يتمثل بتبني الأطفال منذ ولادتهم من قبل العوائل التي لم ترزق بالأطفال وفي مثل هذا النوع من التبني يفقد الطفل علاقته بعائلته نهائيا ولا يحق لوالدية استرجاعه فيما بعد والمادة (185) توضح هذه الحقيقة " إذا تبنى رجل طفلا ودعاه باسمه ورباه فلا يطالب بذلك الطفل المتبني"[1].

والنوع الثاني من التبني يتمثل بتبني الأولاد وهم في سن السابعة من العمر ومن شروط هذا النوع من التبني هو أن يعلم الرجل حرفته للولد الذي تبناه وإذا لم يعلمه حرفته فيعتبر هذا التبني باطلا كما نصت عليه المادتين التاليتين، المادة(188) " إذا أخذ حرفي ولدا لربيه (ليتبناه) وعلمه عمل يده (حرفته) فلا يطالب به"[2]، أما المادة (189) " فإن لم يكن علمه حرفته عاد ذلك الولد إلى بيت أبيه"[3] والسبب في هذا النوع من التبني أن أصحاب الحرف كانوا لا يعلمون حرفتهم إلا لأولادهم ليضمنوا بذلك مستقبلهم ومستقبل أولادهم، أما إذا لم يرزق الحرفي بولد فهو لا يعلم غريبا إلا بعد تبنيه، حيث أن عملية التبني تلزم هذا الولد المتبنى بإعالة الشخص الذي تبناه في حالة المرض أو العجز أو الكبر[4].

ت- الإرث:

أطلق عليه البابليون (Makurru) [5] والتي تعني ثروة بيت الأب، فلم تميز شريعة حمورابي بين الذكور والإناث في قسمة تركة الوالد، حيث يوزع الإرث بشكل متساوي بين أبناء الزوجة وجميع الأبناء صغارا كانوا أو كبارا يأخذون حصصهم الإرثية بشكل متساوٍ أي أن حمورابي أراد تحقيق مبدأ المساواة بين الإخوة وهذا ما توضحه المادة في نصها (165) "إذا أهدى لابنه المحبب في نظره

[1]- رضا جواد الهاشمي، المرجع السابق، ص 215.

[2]- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، المرجع السابق، ص 125.

[3]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، المرجع السابق، ص 35.

[4]- فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع السابق، ص 68.

[5]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، المرجع السابق، ص 135.

عقارا أو بستانا أو بيتا وكتب له رقيما مختوما ثم ذهب الوالد إلى أجله فعندما يقتسم الإخوة عليه أن يأخذ الهدية التي أعطاها له والده وما سوى ذلك عليهم أن يقتسموا أموال البيت قسمة متساوية"[1].

من جانب آخر لأبناء الجواري الحق في الإرث في حال تم الإعتراف بهم من قبل الأب في حال عدم وجود أبناء شرعيين يمكنه وراثة نصيب متساوي مما يعكس تساهلا نسبيا في شرط النسب بمجرد الإعتراف الأبوي وهذا ما نصت عليه المادة(170) "إذا أنجبت المرأة الأولى لرجلها أطفالا وأنجبت أيضا جاريته منه أطفالا وقال الوالد في حياته للأطفال الذين أنجبتهم له الجارية أطفالي واعتبرتهم من بين أطفال المرأة الأولى فعلى أطفال المرأة الأولى وأطفال الجارية في حال موت والدهم أن يقتسموا تركة والدهم فيما بينهم ويختار الابن الوريث الابن البكر من المرأة الأولى حصته أولا"[2].

كما أجاز حمورابي لأصناف معينة من الراهبات مشاركة أخواتهن بالتساوي في أخذ استحقاقهن من تركة الأب إذا لم يقدم لهن هدايا (الشيرقتوم) هذا ما جاء في مضمون المادة (180) إذا لم يعط أب ابنته الكاهنة التي تعيش في المعبد جهازا فإنها تحصل في حال وفاة أبيها على أملاك من تركة أبيها بمقدار حصة تعادل ابن وريث وتستطيع أن تستغلها ما دامت على قيد الحياة ولكن تركتها تعود لإخوتها[3].

[1]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص 48.

[2]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص64.

[3]- نبوبولاصر الحسيني، المرجع السابق، ص 104.

أما الزوجة فإن توفي زوجها ولم تحصل على هبة مالية أثناء حياته فتنال جزءا من التركة يعادل حصة أحد الورثة وربما يكون أكثر أو أقل من نصيب الأبناء حسب ما نصت عليه المادة (172)[1].

ولا يمكن للأب حرمان أبنائه من الإرث إلا إذا ارتكبوا أخطاءً جسيمة ومتكررة في حقه وتكون بقرار من القضاء وفقا لما ورد في المادة (186) من قانون حمورابي " إذا قرر رجل أن يحرم ابنه من الميراث وقال للقضاة سأحرم ابني من الميراث فالقضاة سوف يتثبتون من وقائع دعواه وإذا لم يكن قد استحق العقوبة الشديدة الخاصة بالحرمان من الميراث فليس للأب أن يحرم ابنه من الميراث"[2].

2- دراسة القوانين التجارية و الاقتصادية

تُعتبر التشريعات الاقتصادية التي جاءت في شريعة حمورابي أحد أقدم النماذج القانونية التي هدفت إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية في تاريخ البشرية، إذ تميزت هذه القوانين بتفصيل دقيق يسعى إلى ضبط مجالات النشاط الاقتصادي الثلاثة: الزراعة، الصناعة والتجارة، بما يحقق التوازن بين الأفراد، ويضمن حقوق الدولة والمجتمع.

أ- الزراعة:

ركزت الشريعة على تنظيم العلاقة بين الملاّك والمزارعين والعاملين في الحقول، من خلال تحديد المسؤوليات والحقوق المتعلقة بالزراعة وحماية المحاصيل وموارد الري، وفق المادة (42) " إذا أخذ رجلا حقلا ليزرعه ثم لم يذر فيه حبا اتهم بإهمال العمل في الحقل ووجب عليه أن يعطي مالكه مقدار من الحبوب مساويا لما ينتجه مثل حقله في نفس المقاطعة"[3]، وأما إذا كانت الأرض المؤجرة

[1]- محمود الامين، المرجع السابق، ص50.

[2]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، المرجع السابق، ص 187.

[3]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، ص22.

متروكة ومع ذلك أهمل الفلاح المستأجر عمله وتركها لمدة ثلاث سنوات دون أن ينفذ الالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد الإيجار فيلتزم بحراثة الحقل وتنظيمه وإعادته إلى مالكه مع دفع تعويض لصاحب الأرض يتناسب مع مساحة الأرض[1]، يعكس ذلك تحميل المزارع مسؤولية قانونية عن الأرض حتى وإن لم تنتج عمليًا، كذلك هذا ما جاء في المادة(44) "إذا كان رجل شغل حقلا بورا لمدة ثلاث سنوات لاستصلاحه ولكنه أهمل ولم يستصلح الحقل ففي السنة الرابعة عليه أن ينظم أخاديد الحقل ويحرثه ويعيده إلى صاحب الحقل وسوف يدفع عشرة كور لكل بور من الأرض"[2].

كما عالجت المواد (53-59) من قانون حمورابي حالات الاعتداء على الأراضي المجاورة وتسبب أضرارا لها فعند تهاون الفلاح في تقوية سداد حقله مما يؤدي إلى تدمير الحقول المجاورة نتيجة إغراقها بالماء عليه أن يعوض صاحب الحقل المتضرر قيمة البذور المزروعة غير النابتة وعند عدم القدرة على دفع التعويض يستطيع أصحاب الحقول المتضررة أن يبيعوا الفلاح المهمل ويبيعوا أمواله أيضا ويقسموا الثمن على المتضررين حسب ما جاء في المادة (53) " وإذا كان رجل شديد الإهمال في تثبيت دعائم سد حقله وإنهار السد نتيجة لذلك وفاضت المياه وأغرقت الارض المزروعة فعلى الرجل الذي إنهار سد حقله أن يعوض عليه- على المتضرر- الحبوب التي سبب إغراقها"[3].

ب- **التجارة:**

أولت الشريعة اهتمامًا بحماية المعاملات من الغش وضمان الالتزام بالعقود، فعلى سبيل المثال، المادة (7) تفرض عقوبات مشددة على التجار الذين يخونون الأمانة أو ينكرون الودائع،

[1]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص141.

[2]- عباس العبودي، تشريعات حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، المرجع السابق، ص 167.

[3]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص53.

وذلك لتعزيز الثقة في التعاملات التجارية وجاء في نصها "إذا اشترى رجل أو استلم على سبيل الأمانة إما فضة أو ذهبا أو عبدا أو أمة أو شاة أو حمار أو أي شيء آخر من يد ابن رجل أو عبد بدون شهود وعقود فإن ذلك الرجل سارق ويجب أن يعدم"[1].

كما نظّمت قوانين حمورابي العلاقة بين التاجر والوكيل التجاري، وأكدت ضرورة إعادة أرباح التجارة إلى التاجر الأساسي مع اقتطاع أجرة الوكيل، وهو ما يظهر وجود نموذج مبكر للشراكة التجارية، وأن هذه القوانين أرست أسس قواعد "الشفافية التجارية"، مما خلق بيئة اقتصادية مستقرة محفزة للنشاط التجاري الفردي والجماعي وهذا ما ورد في المادة (104) "لو قدم تاجر حبا أو صوفا أو زيتا أو أي بضاعة لوكيل ليبيعها بالمفرق يضيف الوكيل الفضة التي ربحها في البيع ويسلمها للتاجر ويأخذ الوكيل لوحا مختوما مقابل الفضة التي سيعطيها للتاجر"[2].

ث- **الصناعة وقوانين العمل والاجور:**

تناولت الشريعة تنظيم الحِرَف والأنشطة المهنية بما يضمن الجودة والسلامة، نصّت المادة (229) على أن البنّاء الذي يشيد منزلًا ثم يتسبب انهياره في وفاة المالك يُعاقب بعقوبة الموت، تُبرز هذه المادة الجدية في تحميل العمال والصناعيين المسؤولية عن جودة عملهم[3]،كما تناولت المادة (233) إصلاح الحرفيين للأعطال وتعويضهم عن الأضرار التي حدثت بسببهم، مما يبرز فكرة متقدمة عن الضمان الصناعي والمساءلة المهنية حيث جاء في نص المادة " لو بنى معماري يناء لرجل ولم يتقن عمله مما تسبب في جعل أحد الجدران يفقد متانته على ذلك المعماري أن يدعم ذلك الجدار من حسابه الخاص"[4].

[1]- فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، المرجع السابق، ص 90.

[2]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص 108.

[3]- انظر نص المادة (129) ص 31 أو ص66.

[4]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص. ص 126- 127.

أما فيما يخص الأجور فقد أولت شريعة حمورابي اهتمامًا بالغًا بتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، بما في ذلك تحديد أجور الحرفيين والعمال بصورة دقيقة، لضمان العدالة في الأجر، ومنع الاستغلال أو الغبن في بيئة العمل، وقد أفردت الشريعة مجموعة من المواد القانونية التي تتناول أجر العامل حسب نوع عمله ومدته وجودته، فنصّت المادة (273) "إذا استأجر شخص عامل فعليه أن يعطيه ست حبات من الفضة في اليوم الأول من بداية السنة وحتى الشهر الخامس أما أجرته اليومية من الشهر السادس وحتى نهاية السنة فهي خمس حيات من الفضة"[1] وهو ما يعكس توحيدًا للأجور وفق معايير سنوية واضحة[1]، كما حدّدت المادة (274) من شريعة حمورابي أجرة بعض أصحاب المهن والحرف فتذكر إن أجرة الصانع والخياط والحداد والنجار والبناء والحائك هي خمس حبات من الفضة في اليوم الواجد " إذا استأجر رجل حرفيا (ابن حرفي) فعليه 5 جران فضة ولصانع الطوب 5 جران فضة ولعامل النسيج...؟ جران فضة وكأجر لصانع الأختام... جران فضة وللصائغ ... جران فضة وللحداد ...جران فضة ولا ... نجار 4 جران فضة وللدباغ ...جران فضة وصانع السلال ... جران فضة وللبناء ... جران فضة كأجر عن كل يوم"[2] ، مما يدل على وجود سلم أجور منظم بحسب المهنة، أما بالنسبة للحرفيين مثل البنّائين والنجارين، فقد بيّنت المادة (228) (انظر الملحق رقم 5 المادة 228 من قانون حمورابي ص114) أن الحرفي الذي يقوم بعمله بإتقان يستحق أجره الكامل " إذا بنى البناء بيتا برجل أتم بناءه فعلى صاحب البيت أن يدفع له أجرا مقداره شيقلان من وحدة مساحة (سار) من سطح البناء"[3]، بينما يُحاسب على الإهمال أو التقصير، وفي نفس السياق يتحمل مسؤولية النتائج الناجمة عن سوء تنفيذ البناء، ما يربط الأجر بمستوى الكفاءة والجودة كما ورد في نص المادة (229) " إذا بنى البناء بيتا لرجل ولم

[1]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق، ص 389.

[2]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص. ص 73- 74.

[3] - Robert fracis harper, The code of Hammurabi, King of Babylon, about 2250 B.C .,1, Chicago : The university of Chicago Press, 1904, P. 80 .

يحكم بناءه فسقط ذلك البيت الذي بناه وأدى ذلك إلى موت صاحب البيت يقتل ذلك البناء"[1].

ج- المعاملات المالية:.

قد اهتم المشرّع البابلي كثيرًا بضبط العمليات المالية لضمان استقرار المعاملات وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة، تكشف النصوص القانونية التي تحتويها الشريعة عن وجود اقتصاد متقدم يتصف بالتعقيد والتنوع، بما في ذلك تنوّع أشكال التبادل، ووجود وكلاء تجاريين، واعتماد الائتمان، وتوثيق العقود، وتحديد أسعار الفائدة، إلى جانب تنظيم الرهن والتأمين.

ففي مجال الائتمان والديون، نظمت الشريعة أحكام القرض بعناية، وحددت نسب الفائدة القانونية المسموح بها، فتنص المادة (88) على "إذا أقرض تاجر حبوبا بفائض فأنه يستلم ستين قو من الحبوب لكل كور فائضا فإذا أقرض دراهم بفائض فإنه يستلم 6/1 الشقل[2] 6 حباب لكل شقل من الفضة كفائض[3]"، أي بنسبة 20 % في بعض الحالات، مثل القروض العينية، وفي عصر أور كان السعر المعتاد للقرض من الشعير 3/1 أي 33 % في السنة أي ثلث رأس المال، وقد ظل هذا السعر قائما في قانون حمورابي إلا أنه أخذ في الانخفاض بعد ذلك[4] هذا ما جاء في نص المادة (89) " إذا أقرض رجل حبوبا بفائدة يسترد/60/ كو qu من الحبوب على كل كور[5] فائدة وإن أقرض مالا بفائدة يسترد 6/1 شيكل و /6/ سيه se على كل شيكل"[6]، كما حددت المواد

---

[1] - Robert fracis harper, Op.cit.,P 80.

[2]- الشيقل: وزن عراقي قديم حيث يزن الشاقل 8.33 غرام. انظر: التجاني مياطة وسليم حاج سعد، التنظيمات القانونية ودورها في الحياة الاجتماعية لحضارة بلاد الرافدين، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 5، ع1، 2021، ص92.

[3]- محمود أمين ،المرجع السابق ،ص 30

[4]- ل ،ديلابورت ،المرجع السابق ،ص 130

[5]- الكور: نوع من المكاييل السومرية ويعادل 300 لتر. انظر التجاني مياطة، سليم حاج سعد، المرجع السابق، ص9

[6]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص 106.

(113–117) آليات تحصيل الدين، حيث يمكن للدائن استيفاء دينه من ممتلكات المدين أو من عمله، بشرط ألا تتجاوز الفترة الزمنية ثلاث سنوات، كما في المادة (117) هذا يشير إلى أن الشريعة لم تسمح بالاستعباد الدائم بسبب الدين، بل وضعت أطرًا قانونية تحافظ على كرامة المدين وتوازن العلاقة بين الطرفين[1].

في مجال العقود التجارية، تضمنت شريعة حمورابي على عدد من النصوص التي تنظم بعض القواعد التجارية لعدد من العقود التجارية كعقد الوكالة التجارية والشركة ووديعة البضائع وعقد القرض المنتج للفائدة، ومن المبادئ البارزة في هذه الشريعة تأكيدها على وجوب إجراء المعاملات التجارية كالبيع والشراء والمداينة والرهن والإيجار وغيرها من المعاملات التجارية المختلفة وذلك بإبرام عقد قانوني تحرر فيه أسماء الأطراف المتعاقدة وبحضور عدد من الشهود[2]، هذا ما ورد في نص المادة (122) وهذا ينطبق بشكل خاص على العقود التجارية الكبيرة أو المتصلة بالوكالة، وتشير المادة (7) إلى معاقبة التاجر الذي يمارس الغش أو يزوّر في العقود[3]، كذلك تنص المادة (100) على أنه يجب على التاجر الذي يُرسِل وكيلاً لإدارة التجارة تقديم حساب دقيق للأموال المستثمرة والأرباح المحققة، ومشاركة الربح مع الوكيل بنسبة عادلة بعدما يُثبت مصداقيته في الأداء، هذا يعكس تطور مفهوم الوكالة والائتمان التجاري في تلك الفترة[4].

تضمنت الشريعة البابلية قواعد مفصلة تتعلق بالرهن والتأمين، حيث كان مسموحًا رهن الممتلكات أو المحاصيل الزراعية للحصول على قروض، بشرط المحافظة على حقوق المالك الأصلي نجد ذلك في المادة (48) " إذا كان على شخص دين ،ثم أغرق الإله أدد حقله أو اجتاحه فيضان ،أو أن الحقل لم ينتج غلة لنفاذ الماء، فسوف يعفى ذلك الشخص المدين في تلك السنة من

[1] – الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، المرجع السابق، ص 28.

[2] – عباس العبودي ،تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق ،ص 378.

[3] – الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، المرجع نفسه، ص18.

[4] – محمود الامين، المرجع السابق، ص 32.

تسديد الحبوب لدائنه، بل وتلغى لوحة العقد، ولا يدفع الفائدة عن تلك السنة "[1] هذه المادة تعفي المدين من سداد الالتزامات في حالات الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الجفاف، هذا يدل على فهم متقدم لمفاهيم "القوة القاهرة" و"الإعفاء من المسؤولية التعاقدية"[2]، وهي مفاهيم لا تزال موجودة في القوانين المدنية الحديثة.

3- القوانين الجنائية والعقوبات

القوانين الجنائية في شريعة حمورابي تمثل جوهر الفكر القانوني البابلي بإظهارها وعياً متقدماً في معالجة الجرائم من خلال تصنيفها وتحديد العقوبات المناسبة وفقًا لخطورة الفعل وظروفه الاجتماعية، كانت هذه القوانين تتسم بالقسوة بالمقارنة بما سبقتها من قوانين[3]، وقد جمع في عقوباته بين القصاص والغرامات المالية[4] وذلك اعتماداً على مبدأ الردع الشديد للحد من الجريمة عبر عقوبات جسدية قاسية مثل الإعدام والبتر والجلد، بالإضافة إلى التعويضات المالية في بعض الحالات التي تجعل مبدأ القصاص عاجزا أيضا عن تحقيق العدالة الحقة ولذلك اضطر المشرع البابلي أن يستخدم مبدأ الغرامة في الحالات التي يعجز القصاص أن يحقق العدالة فيها، وكمثال على ذلك المادة (195) التي تنص " إذا ضرب ابن أباه ،عليهم أن يقطعوا يده " والمادة(198) "إذا فقأ رجل عين مولى أو كسر عظم مولى، فعليه أن يدفع منأُ واحدا من الفضة" لأن الرجل البابلي أعلى منزلة اجتماعية من المولى ولذلك لا يكون عدلا بالنسبة إلى هذه الاعتبارات الاجتماعية

[1] - بيومي مهران، المرجع السابق، ص 257.

[2] - المسؤولية التعاقدية: المسؤولية التي تنشأ لما يكون هناك إخلال بالتزام يكيف على انه التزام تعاقدي فالعقد شريعة المتعاقدين ولا بد من احترام مضمونه وعدم الخروج عن الالتزامات العقدية وما غن يخل أحد أطراف العقد بمضمون هذه العلاقة التعاقدية فإنه يتحمل الجزاء المترتب على ذلك وهو ما يعرف بالمسؤولية العقدية، أنظر: مُحَمَّد بن سلطان بن مُحَمَّد المسروري، شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية دراسة مقارنة ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عمان، 2024، ص 11.

[3] - عباس العبودي ،تاريخ القانون وشريعة حمورابي ،ص 317.

[4] - التجاني مياطة وسليم حاج سعد، المرجع السابق، ص 88.

عندما يستخدم معها مبدأ القصاص ولذلك فرضت الشريعة غرامة مادية لتحقق العدالة في الموضوع[1].

شريعة حمورابي لم تقتصر على تجريم الأفعال بشكل عام، بل حددت بدقة كل فعل والعقوبة الخاصة به، مما يشير إلى بداية نظام قانوني جنائي متكامل، شملت الشريعة جرائم عدة منها القتل العمد، السرقة، الاعتداء الجسدي، الاغتصاب، الزنا، الوشاية الكاذبة، والاحتيال، ولكل منها عقوبة تتناسب مع فئة الجاني والمجني عليه، في جريمة القتل مثلاً كانت العقوبات تطبق أيضا على حوادث عائدة إلى الاهمال فمثلا إذا بنى بناء لرجل منزلا ولم يكن عمله متينا وسقط المنزل وقتل ساكنه ذبح البناء[2]، مما يربط المسؤولية الجنائية بالأخطاء المهنية، أما السرقة، فهناك عقوبات تشمل القتل للسارق ومن اشترى أو احتفظ بالمسروقات مثلما نصت عليه المادة (6) " إذا سرق سيد ثروة تعود للإله أو للقصر فإن ذلك الشخص يعدم كذلك يعدم من يتقبل المسروقات منه "[3].

ومن بين نصوصها القانونية حفلت هذه الشريعة بالكثير من النصوص التي أحكام الزنا بكافة أشكاله[4]، فتشير شريعة حمورابي بموجب المادة (129) "إذا قبض على امرأة سيد مضطجعة مع سيد ثان، فيجب عليهم أن يوثقوهما ويلقوهما في الماء ويمكن لزوج المرأة أن يبقي زوجته على قيد الحياة إن رغب كما يمكن للملك أن يخلي حياة أمته"[5] وكانت عقوبته وجوب مطالبة المرأة بإغلاظ اليمين ثم بتغطيسها بعد ذلك في النهر الذي يرجع إليه الفضل في برائتها أو الحكم بادانتها فإنما يلجأ إلى هذه الطريقة التحكيمية بقصد حماية المرأة وكأنه يزيد على هذه الحماية ضمانة أخرى بتقريره أن يكون التحكيم النهري والتي تشير إلى الطابع الطقسي والديني للعقوبات

[1]- فوزي رشيد ،الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد ،المرجع السابق، ص .ص 69 – 70.

[2]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر القديم في العراق، المرجع السابق، ص 38.

[3]- محمود أمين، المرجع السابق، ص 14

[4]- غسان عبد صالح وعبد الغني غالي فارس، عقوبة الزنا في الشرائع العراقية القديمة، مجلة ديالي،ع27، 2010، ص 411.

[5]- سهيل قاشا، المرأة في شريعة حمورابي، المرجع السابق، ص 101.

حيث يعتبر النهر وسيلة للتحكيم الإلهي بإشراف القاضي وطائفة من الكهان[1]، بالإضافة إلى السحر فتقضي المادة الثانية (2)[2] من قانون حمورابي بأن الشخص المتهم باستخذام السحر يلقى في النهر فإذا غرق عُد مجرما وتعطى أمواله لمن أخبر عن جريمته وإن طفا ولم يغرق اعتبر بريئا واعتبر من اتهمه كاذبا وعوقب بالقتل ومصادرة أمواله وإعطائها إلى الذي اتهم بالسحر وظهرت براءته منه[3].

وفي الوشاية الكاذبة، تعرض الشريعة في المادة (3)" لو تقدم رجل ليدلي بشهادة في جناية لكنه لم يثبت أقواله التي أدلى بها، يقتل ذلك الرجل إن كانت الدعوى من الدرجة الأولى "[4] فالعقوبة هنا القتل لمن يتهم دون إثبات إذا ثبت كذبه، وذلك لحماية النظام القضائي من التلاعب، و ساهمت هذه القوانين في تعزيز مفاهيم جنائية مبكرة مثل المسؤولية الفردية والعقوبة المتناسبة والردع العام، وأرست أسساً ستتطور لاحقًا في الحضارات الأخرى، كما أن القوانين ربطت بين الطبقة الاجتماعية وشدة العقوبة، حيث تختلف الأحكام بناءً على كون الجاني أو المجني عليه من الأحرار أو العبيد، وتختلف في الوضع القانوني[5].

تبين من خلال التحليل العميق لشريعة حمورابي أنها تمثل تطوراً ملحوظاً في الفكر القانوني القديم، حيث أظهرت نصوصها معايير قانونية دقيقة تعكس وعياً تشريعياً مؤسسياً يسعى إلى تحقيق النظام والعدالة والاستقرار في المجتمع .

اعتمدت الشريعة على مزيج من الأعراف والتقاليد السائدة آنذاك، لكنها تميزت بارتباطها بشرعية دينية وهيكل تقنيني رسمي، مما أضفى عليها طابعاً رسمياً ومؤسساتياً، وقد عكست الشريعة

[1]- سهيل قاشا، المرأة في شريعة حمورابي، المرجع السابق، ص 57.

[2]- انظر نص المادة (2) من قانون حمورابي، فوزي رشيد ،الشرائع العراقية القديمة، المرجع السابق، ص 89.

[3]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 66

[4]- مجموعة من المؤلفين ،المرجع السابق ،ص 95.

[5]- أحمد أمين سليم، المرجع السابق، ص 271.

طبيعة المجتمع الطبقي البابلية من خلال العقوبات التي كانت تختلف وفقاً لمكانة الأفراد الاجتماعية، لكنها في الوقت ذاته تبنت رؤية واضحة للعدالة ترتكز على مبدأ المعاملة بالمثل وحماية الفئات المستضعفة وتحمل المسؤولية الاجتماعية و يشير هذا إلى تطور في إدراك القانون ليس فقط كأداة تنظيمية، بل أيضاً كوسيلة لتحقيق التوازن الأخلاقي داخل المجتمع، علاوة على ذلك يؤكد تدوين القوانين ونشرها بشكل علني انتقال المجتمع البابلي إلى مرحلة أكثر تقدماً في نظام الحكم القانوني، حيث لم يعد تطبيق القوانين مقصوراً على النخب الحاكمة، بل أصبح معلناً وشاملاً لجميع أفراد المجتمع ويشكل هذا الانتقال خطوة جوهرية نحو ترسيخ مفهوم سيادة القانون كأحد الأسس المحورية لتنظيم المجتمع وإرساء العدالة.

الفصل الثالث

التأثير التاريخي والتحليل المقارن لتشريعات حمورابي

أولا: تأثير التشريعات على المجتمع البابلي

ثانيا: تأثير قوانين حمورابي على القوانين العبرية

ثالثا: أثر تشريعات حمورابي في حضارات شعوب الجوار

.

تمثل شريعة حمورابي نقطة تحول محورية في تاريخ الفكر القانوني، حيث امتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من حدود المجتمع البابلي ليشمل حضارات مجاورة، مساهمة بذلك في صياغة نظم تشريعية لاحقة متنوعة، من بينها التشريعات الدينية كالشريعة العبرية، والتشريعات الوضعية كنظم شعوب الشرق الأدنى القديم، يسعى هذا الفصل إلى تناول هذا التأثير من خلال ثلاثة محاور مترابطة: البعد الداخلي، البعد الديني، والبعد الحضاري، فعلى الصعيد الداخلي، لعبت الشريعة دورًا رئيسيًا في تعزيز سلطة الدولة المركزية وتنظيم العلاقات الاجتماعية وفق هيكل قانوني واضح، مما أتاح ضبط الطبقات الاجتماعية وتحقيق استقرار نسبي في المجتمع البابلي، أما على المستوى الديني والمقارن، فتتجلى التأثيرات العميقة لشريعة حمورابي في صوغ التشريعات العبرية التي اقتبست العديد من مفاهيم العدالة الجزائية والعقوبات وتنظيم الأسرة، مع اختلاف ملحوظ في الإطار الديني والسياق الثقافي، وبالنسبة إلى التأثير الحضاري الأوسع فقد انتقلت مبادئ الشريعة إلى شعوب الجوار عبر التفاعلات الثقافية والسياسية، مما أسهم في وضع الأسس القانونية لحضارات العيلاميين، والحثيين، والحوريين وغيرهم وبذلك يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأبعاد التاريخية والفكرية الممتدة لشريعة حمورابي، التي تجاوزت نطاقها المحلي لتشكل مرجعية قانونية أثرت بعمق في تطور النظم التشريعية لدى الحضارات القديمة وتركَت إرثًا فكريًا متينًا في سياقاتها التاريخية المختلفة.

أولا: تأثير التشريعات على المجتمع البابلي

شريعة حمورابي لم تكن مجرد تشكيلة من القوانين التي تُظهر الجرائم وعقوباتها فحسب، بل إنها شكلت صورة انعكاس للهيكل الطبقي والاجتماعي الذي كان سائداً في المجتمع البابلي خلال الألفية الثانية قبل الميلاد، استندت هذه التشريعات على بنية هرمية للفئات الاجتماعية حيث تم تصنيف الأفراد بناءً على وضعهم القانوني والاقتصادي، مما أدى إلى ارتباط حقوقهم وواجباتهم وعقوباتهم بهذه المكانة المرتبة ولقد تجسدت ثلاث فئات اجتماعية رئيسية في النصوص المنحوتة

على مسلة حمورابي فئة "أويل" والتي تضم الرجل الحر النبيل، "المشكينو" التي تمثل الإنسان المتوسط أو شبه الحر والتي احتلت مركزا ثانويا في المجتمع البابلي و"العبيد "أو "وردو " [1] لكل فئة منها دورها المحدد ضمن المنظومة القانونية، وتجلّى ذلك بوضوح في الأحكام التشريعية والتدابير العقابية والضمانات القانونية، بينما حازت الفئة الأولى على مزايا قضائية وتعويضات أعلى، خضعت الفئة الثالثة لعقوبات أشد ولتقييم أقل لحياتها أو ممتلكاتها وتختلف الطبقات الثلاث بعضها عن بعض في الوضع القانوني[2] .

1- الطبقة العليا

يطلق على هذه الطبقة في اللغة الأكدية آويلو (Awilu) ومفردها آويلم (Awilum) يراد به في الاصطلاح القانوني "الرجل الحر من طبقة الأحرار"[3]، وهم الأشراف ويتمتعون بالحرية الكاملة وبجميع حقوق الرعوية وامتيازاتها[4].

الطبقة العليا هي التي تضم أحرار المجتمع من الذين يمتلكون الحرية الكاملة ويتمتعون بكل حقوق القانون العام المقرر للمواطنين وتثبت لهم الشخصية القانونية منذ ولادتهم وحتى مماتهم كما أفرادها يتقدمون عامة الشعب ويحتلون مراكز اجتماعية مرموقة وقد تكون سياسية أو إدارية أو اقتصادية.

طبقة الأحرار هي الطبقة المتميزة التي تحتل المكانة الأسمى في المجتمع بعد الطبقة الحاكمة وتتكون من الملاك والزراعيين والتجار وأصحاب الحرف[5].

[1]- بيومي مهران، المرجع السابق، ص 243-244.
[2]- سبيتينو موسكاتي، المرجع السابق، ص 97.
[3]- عباس العبودي، المرجع السابق، ص335.
[4]- بيومي مهران، المرجع السابق، ص 243.
[5]- موهوب وليد، المرجع السابق، ص115.

تعتبر فئة الأحرار "أوليم" (مواطن، انسان)[1] واحدة من أرقى الفئات الاجتماعية في المجتمع البابلي، يُترجم هذا المصطلح في اللغة العربية إلى "الرجل الحر" أو "النبيل"[2]، وهو الشخص الذي يتمتع بكافة الحقوق المدنية والقانونية وله امتيازات خاصة في العقود والتعويضات والشهادات القضائية وتميّز أفراد هذه الفئة بحماية قانونية قوية في حال تعرضهم لأي ضرر، حيث كانت شريعة حمورابي تفرض عقوبات صارمة على من يلحق الأذى بأحدهم فعلى سبيل المثال، ففي مضمون المادة (196) على أنه إذا أفسد شخص عين آخر من الأوايلو ، تُفسد عينه بدورها، أما إذا فقأ أوليم عين مشكيم أو كسر عظمه فعليه أن يدفع منا من الفضة وهذا ما ورد في المادة (198)[3] نلاحِظ في هذه المادة أن العقوبة تكون أخف عندما يكون المعتَدَى عليه من طبقة المشكينم وإذا كان المجني عليه من طبقة العبيد، فإن التعويض يُحدد بنصف قيمة العبد .وينعكس ذلك بوضوح في نص المادة. (199) "فإذا فقأ عين عبد رجل أو كسر عظم رجل فعليه أن يدفع نصف قيمته"

كذلك يتسم التعويض عن الوفاة أو الإيذاء الجسدي بارتفاع كبير مقارنة بالفئات الأخرى، فعن الاعتداء والتسبب في وفاة أحد أبناء الطبقة العليا فعليهم أن يقتلوا ابنة الجاني (المادة 210) مما يعكس تقدير القانون لحياة ومكانة هؤلاء الأفراد، وقد لعب الأوايلو دورًا حيويًا في الحياة السياسية والاقتصادية، حيث كان لهم الحق في امتلاك العبيد وعقد الصفقات التجارية، والمشاركة في المجالس المحلية، وغالبًا ما كانوا المستهدفين بمقدمة المواد التشريعية، يتضح من دراسة وتحليل النصوص المتعلقة بالاعتداء أن شريعة حمورابي اعتمدت على مبدأين رئيسيين لتحديد عقوبة الجاني فالأول هو مبدأ القصاص، ويطبق عندما يكون المعتدى عليه من الطبقة العليا، بينما الثاني هو مبدأ التعويض، ويستخدم إذا كان المعتدى عليه من الطبقة الوسطى أو من العبيد.

[1]- صلاح رشيد الصالحي، بلاد الرافدين دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم، ج3، دار الشؤون الثقافية، العراق، بغداد، ط1، 2018، ص 19.

[2]- كروان عامر سليمان ابراهيم، طبقة الأحرار في العصر البابلي القديم في ضوء المصادر المسمارية، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 2007، ص39-40.

[3]- انظر نص المادة (196) و المادة (198) ص 32.

2- فئة "الموشكينو"

يمثل موشكينم (muškenum) [1] طبقة اجتماعية وسطى بين فئة الأحرار من جهة وفئة العبيد من جهة أخرى[2]، وعادة ما يُشار إليها "شبه الحر" وهناك من الباحثين من ذهب إلى وصفهم بأنصاف أحرار ومنهم من قال أنهم عبيد الأرض ،ذكر آخر أنهم موالي أو الرجل الفقير[3] ووصفوا بالمقيدة حريتهم[4] وبسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي فرضت عليهم قيود قانونية معينة[5]، لم تكن هذه الفئة عبيدًا مملوكين، لكنها في الوقت نفسه لم تحظَ بكامل الامتيازات التي تمتع بها الأوايلو و يُعتقد أن "الموشكينو" كانوا عمال والصناع وأصحاب الحرف[6]، وربما كان لديهم نوع من التبعية الاقتصادية أو السياسية، سواء للملك أو الكهنة أو طبقة النبلاء وفي هذا الصدد يضيف آخرون أن كلمة موشكينوم والتي يقابلها باللغة السومرية (Kizaka) وكلمة (MAS.EN.KAK) فإنها تكون اسم فاعل مشتق من كلمة (Uskin) بمعنى استكان أي خضع للإله أو إلى الملك[7] .

وقد ورد ذكرهم في شريعة حمورابي عدة مرات للتأكيد على حالتهم الخاصة فتشير المادة (198) في الشريعة إلى ذلك بقولها" :إذا فقأ عين موشكينوم أو كسر عظم موشكينوم فعليه أن يزن مقابل ذلك مينة واحدة من الفضة، فعليه أن يدفع أو نصًا من الفضة"[8].

[1]- عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم موجز التاريخ السياسي، دار الكتب للطباعة وانشر، الموصل ،ج2، 1993 ،ص143.

[2]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص 84.

[3]- محمد طه الأعظمي، المرجع السابق، ص7.

[4]- طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، المرجع السابق، ص 404.

[5]- سبيتينو موسكاتي، المرجع السابق، ص 96.

[6]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع السابق، ص83-84.

[7]- شعيب أحمد الحمداني، المرجع نفسه، ص 8.

[8]- عبد الحكيم الذانون، المرجع السابق، ص68

وعالجت شريعة حمورابي حالة الضرب التي يتعرض إليها أفراد الطبقة الوسطى، حيث أن في حالة ضرب أحد أبناء الطبقة الوسطى وأدى إلى وفاته في الوقت الذي يكون فيه الجاني غير متعمد إحداث هذه النتيجة، فعليه – الجاني – أن يقسم بالإله بأنه غير قاصد قتل المجني عليه، ويعوض عن ذلك بدفع ثلث منا من الفضة وهذا ما نصت عليه المادة (208) "وإن كان الضحية من الأتباع فعليه أن يدفع ثلث مانة من الفضة"[1]، وعند تعرض امرأة من طبقة المشكينوم للاعتداء الجسدي الذي يؤدي إلى إسقاط الجنين، يكون على المعتدي دفع غرامة تعويضية مقدارها خمس شيقلات من الفضة، وإذا نتج عن الاعتداء وفاتها، فعليه دفع تعويض بقيمة خمسة شواقل من الفضة هذا ما تم تدوينه في المادة (211) من شريعة حمورابي" أما إذا سبب الضارب بضربته إجهاض ابنة انسان حر فيدفع خمسة شواقل فضة"، والمادة (212) " وإذا توفيت تلك المرأة يدفع نصف منا فضة"[2].

وهو ما يُظهر اختلاف العقوبة عندما يكون المجني عليه من هذه الطبقة مقارنة بالنبلاء . من ناحية أخرى، كانت هذه الفئة تخضع لنظام قانوني يضمن لها الحد الأدنى من الحقوق، خاصة في العقود والعمل، لكنها لم تحصل على تعويضات متساوية مع الفئات الأعلى، فالإساءة إلى العامة عقوبتها أقل قسوة إلى حد كبير من عقوبة الإساءة إلى الأشراف[3] مما يدل على غياب مفهوم المساواة القانونية بصورتها الحديثة .

[1]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص134.

[2]- عبد المسيح وزير وعبده حسن الزيات، شريعة حمورابي اول ترجمتين إلى العربية، مطبعة جريدة السفير، بيروت، 2015 ص95.

[3]- سبيتينو موسكاتي، المرجع السابق، ص97.

3- طبقة العبيد

العبيد هم الطبقة الثالثة والأخيرة في المجتمع البابلي وردم (Wardum) للدلالة على الرجل من الرقيق واستخدم مصطلح "أمتم" (Amtum)والتي هي كلمتان مركبتان تدل الأولى منها على الرجل الجبلي والثانية على المرأة الجبلية[1] .

كانت تقع في أسفل السلم الاجتماعي، حيث اعتبروا ممتلكات لأسيادهم ولم يمتلكوا أهلية قانونية كاملة، بل تم التعامل معهم كأدوات للإنتاج والخدمة ضمن النظام الاقتصادي البابلي ودور مهم في الحياة الاجتماعية وهناك عدة مصادر لهم كأسرى الحرب[2]، الاسترداد من الخارج عن طريق التجارة[3] ،الديون[4] أو الرقيق بناء على حكم جنائي أو الولادة من أبوين من الرقيق[5].

وقد تضمنت شريعة حمورابي العديد من المواد التي تنظم وضعهم في حالات مختلفة كالبيع، أو الهروب، أو الزواج، على سبيل المثال تشير المادة (15) إلى أنه"إذا ساعد أما رقيقا للدولة أو أمة تعود للدولة أو رقيقا لمواطن عادي أو أمة لمواطن عادي على الهروب من باب المدينة فإنه يعدم " [6]بينما تنص المادة (282) على أنه "إذا قال عبد لسيده أنت لست مولا فعلى مولاه أن يبرهن

---

[1]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 94.

[2]- موهوب وليد، المرجع السابق، ص 170.

[3]- هاري ساكز، عظمة بابل موجز حضارة بلاد الرافدين القديمة، تر: عامر سليمان ابراهيم، ط2، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص 195.

[4]- تحويل انسان حر الى عبد بسبب اقتراضه مبلغا من المال أو مواد عينية وعجزه عن تسديد الدين ومن خلال القوانين العراقية القديمة وعقود معاملات الاقتراض كونت صورة واضحة لهذه الفئة من العبيد لوقوعهم تحت طائلة الديون ويتم القبض عليهم من قبل الدائنين. انظر: مها حسن رشيد الزبيري، العبيد ودورهم في المجتمع البابلي الوسيط، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص .ص 4-5.

[5]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة، ص96.

[6]- محمود أمين، شريعة حمورابي، المرجع السابق، ص16-17.

على كون ذلك العبد عبده فيقطع حينئذ أذني ذلك العبد"[1] هذه العقوبات الصارمة تعكس قسوة النظام الرعوي- الاقتصادي الذي كان يحكم حياة هذه الفئة .

ورغم ذلك، لم تكن العبودية في بلاد بابل نظاما طبقيا مقفلا بل كان من المحتمل أن يقع الأحرار في العبودية كما كان بامكان الرقيق أن يحصل على حريته ولم يكن زواج العبد من امرأة حرة غريبا، وكان للرقيق أن يحصل على ممتلكات يمكن بواسطتها (إن وافق السيد على ذلك) أن يشتري حريته الخاصة ومع ذلك فإذا ما توفى رقيق آلت ممتلكاته إلى سيده[2].

شهد وضع الرقيق تحسناً خلال حكم الملك حمورابي، حيث اكتسبوا شيئاً من الشخصية القانونية المقيدة، وعلى الرغم من بقائهم تحت ملكية أسيادهم، إلا أن هذه الشخصية المقيدة جعلتهم في حال أفضل مقارنةً بالعصور السابقة وبرزت هذه التحسينات من خلال الحقوق والامتيازات التي قدمتها شريعة حمورابي لكل طبقات المجتمع .

أ- الحقوق والواجبات المقررة لفئة النبلاء (أويلو)

طبقة الأوايلو كانت واحدة من الفئات الاجتماعية الأساسية في المجتمع البابلي القديم، وخصصت لها تشريعات حمورابي تنظيمًا دقيقًا للحقوق والواجبات، مما أبرز مكانتها المحورية في النظام الاجتماعي والسياسي فمن ناحية الحقوق والواجبات:

نصت القوانين على حماية الأوايلو وحقوقهم المالية، حيث فرضت عقوبات شديدة على من يتسبب لهم بأي أذى مادي أو معنوي، فعلى سبيل المثال المادة (202) أشارت إلى أنه "إذا ضرب رجل رجلا أكبر منه مقاما، جلد ستين جلدة بسوط مصنوع من جلد، وسط الجمعية"[3]، مما يعكس مبدأ القصاص الكامل لأفراد هذه الطبقة، كذلك المواد المتعلقة بالبيع والشراء مثل المادة

[1]- . عبد المسيح وزير وعبده حسن الزيات، المرجع السابق، ص102.

[2]- هاري ساكز، المرجع السابق، ص196.

[3]- الأب سهيل قاشا، تاريخ الفكر في العراق القديم، المرجع السابق، ص36.

(7)[1] عاقبت بالإعدام كل من سرق مال الأوايلو بالغش في العقود، مما يظهر حرص القانون على حماية الملكية الفردية فقد كان هؤلاء من كبار مالكي الأراضي والعبيد والمشاغل الحرفية ومختلف وسائل الانتاج[2] واحترام الأموال الخاصة، وكذلك لهم الحقوق، الامتيازات والضمانات أكثر من الفئتين الآخرتين، فهم يتقلدون الوظائف الادارية والعسكرية والقضائية المهمة، فمنهم يعين كبار الموظفين وحكام المدن والمقاطعات وقواد الجيش بالإضافة إلى أن الشريعة ميزت بين العقوبات التي كانت تقع على أبناء الطبقة العليا وأبناء الطبقة وأبناء الطبقة الوسطى من العامة وكذلك الرقيق وتختلف بحسب صفة الجاني والمجني عليه[3] .

في المقابل، فرضت التشريعات واجبات محددة على الأوايلو تجاه المجتمع والدولة، فأُلزموا بالمشاركة في الدفاع عن الدولة أثناء الحرب وتأدية الخدمات العامة، وأكدت القوانين على ضرورة التزام الأوايلو بتعهداتهم المالية وعدم الإخلال بالعقود، المادة (42) أوضحت أن المزارع الأوايلو الذي يهمل أرضه ويتسبب بدمارها يُحمّل الخسارة ويدفع تعويضًا للدولة أو لصاحب الأرض[4]، كذلك المادة (23)[5] بيّنت أن مسؤولية حماية الممتلكات العامة تقع على عاتق الأوايلو، وفي حالة السرقة من ممتلكات الدولة، يتحمل المجتمع المحلي بقيادتهم مسؤولية تعويض المسروقات.

إن هذا التنظيم المحكم لحقوق وواجبات الأوايلو يعكس فهم حمورابي العميق لحيوية وجود طبقة قوية تحافظ على الاستقرار الداخلي وتضمن حسن سير مؤسسات الدولة والمجتمع، مع الالتزام الصارم بمبادئ العدالة والانضباط الاجتماعي.

[1]- انظر نص المادة (7)، ص، ص 63- 64.

[2]- خالد موسى عبد الحسيني، المرجع السابق، ص33.

[3]- عباس العبودي، تاريخ القانون وشريعة حمورابي، المرجع السابق، ص332.

[4]- أحمد خالد، المرجع السابق، ص 77.

[5]- أحمد خالد، المرجع نفسه، ص 72.

ب- الحقوق والواجبات المقررة لفئة العامة (المشكينم)

لقد اهتمت تشريعات حمورابي بعناية خاصة بفئة المشكينم، هذه الفئة تمتعت بوضع قانوني خاص يضمن لها حقوقًا معينة، في مقابل التزامات محددة تساهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، تشير مسلّة حمورابي إلى أن المشكينم كان له الحق في الحصول على حماية قانونية ضد الاعتداءات الجسدية أو المادية، وإذا تعرض أحد أفراد هذه الفئة للضرب أو الإيذاء كان يستحق تعويضًا ماليًا إذا وقع اعتداء من أحد طبقة الأحرار بأحد الطبقة الوسطى، استعيض عن هذا الجزاء بتعويض مالي[1]، إلا أنه يظل محتفظًا بكرامته أمام القانون، مما يعكس اهتمام التشريع بالوضع الاجتماعي للطبقات المختلفة دون حرمانها من العدالة القانونية.

ومن جهة أخرى، كانت الواجبات المفروضة على المشكينم تشمل العمل لدى السادة أو في أراضيهم، إضافة إلى أداء مهام معينة وفق عقود محددة، ومع ذلك لم تكن هذه الالتزامات تعني فقدانه لكامل حريته، فقد احتفظ المشكينم ببعض مظاهر الاستقلال الشخصي مثل تملك بعض الممتلكات المحدودة وحقه في الزواج كحالات زواج القصر أو المشكينم من امرأة حرة[2] .

والقوانين ألزمت السادة بمعاملة المشكينم بمعاملة إنسانية نسبيًا، حيث كان يجب على السيد تعويض المشكينم إذا أُصيب بأذى أثناء تأدية عمله، مما يعكس توجهاً تشريعياً نحو حماية الفئات اقتصاديًا الأقل حظاً، وتشير نصوص مسلة حمورابي إلى أن المشكينم كان يمتلك بعض الحقوق القانونية في المحاكم، حيث يمكنه تقديم دعاوى والمطالبة بحقوقه، بالرغم من أن مكانته القانونية كانت أقل من تلك التي يتمتع بها الأميلو هذه التفاصيل الدقيقة التي وردت في التشريعات تبين أن المجتمع البابلي سعى إلى تنظيم العلاقات بين الطبقات بشكل يحفظ لكل فئة دورها ومكانتها مما يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

[1]- عباس العبودي، شريعة حمورابي دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص93

[2]- خالد موسى عبد الحسيني، المرجع السابق، ص 144.

ت- الحقوق والواجبات المقررة لفئة العبيد

منذ صدور شريعة حمورابي تطور مركز الرقيق[1] فهم يُعتبرون ممتلكات قانونية لأسيادهم، ولكن لم يتم إسقاط صفة "الإنسان "عنهم تمامًا ، حيث مُنحوا بعض الحقوق المحددة، خاصة في حالات الإساءة أو البيع غير الشرعي، رغم أن حقوقهم كانت محدودة، فأصبح يعترف له بالشخصية القانونية في عدد من المجالات كحقه في الزواج وتكوين أسرة، ولم يعد حقه في الزواج يقتصر على طبقته فحسب بل أصبح له حق الزواج من الطبقة الوسطى وطبقة الأحرار[2] وفئة العبيد المقصودة عبيد الملك أو القصر الذين ظهروا في قانون حمورابي أن لهم حق التزوج بنساء من طبقة الأحرار ولهم الاستقلال في البيوت الخاصة بهم وكذلك حيازة الثروة[3].

كما أتيح للعبد الحق في العتق والحصول على حريته في ظروف معينة، مثل الدفع مقابلها، أو الحصول عليها من خلال الزواج أو الجدارة اعترافا للخدمات التي قدمها العبد لسيده أو دولته أو لكبر سنه[4].

وفيما يتعلق بالواجبات، كان العبد ملزمًا بطاعة سيده طاعةً تامة وعدم عصيانه والعمل دون أجر وتحت أي ظروف يُحددها السيد، وكان العبد مسؤولًا أمام القانون إذا ارتكب إساءة أو أساء التصرف، وعادة ما يُعاقب بالضرب أو القطع بدلاً من السجن أو الغرامة، فإذا تطاول العبد على سيده بالضرب [5] أو لم يعترف بسيادته[6] فعندها تصلم أذنه[7].

---

[1]- عباس العبودي، المرجع السابق، ص97.

[2]- شعيب أحمد الحمداني ،المرجع السابق، ص 85.

[3]- نبوبولاصر الحسيني، المرجع السابق، ص108

[4]- موهوب وليد، المرجع السابق، ص178.

[5]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص 121.

[6]- فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع السابق، ص 79.

[7]- عامر سليمان، المرجع السابق، ص62.

فرغم الامتيازات والحقوق التي تحصل عليها أفراد طبقة العبيد في شريعة حمورابي إلا أنهم كانوا في مركز السلعة لا البشر فالرقيق كأي سلعة تخضع للمعاملات اليومية المختلفة كالبيع، الرهن وغيرها، كل ذلك من دون الالتفاف إلى رأي الرقيق نفسه لأنه يعد قانونيا معدوم الإرادة[1].

ثانيا: تأثير تشريعات حمورابي على القوانين العبرية

أ- الشريعة العبرية:

إن الشريعة العبرية[2] أو ما يعرف بين مؤرخي القانون بالشريعة اليهودية يُعتقد أن لها أصلًا إلهيًا، وهو اعتقاد ديني متجذر لدى أتباعها حيث وردت أحكامها في التوراة .يؤمن هؤلاء بالارتباط الروحي مع الله، المعروف لديهم باسم يهوه[3] (Yahve) ، ويتحقق هذا الارتباط من خلال ميثاق يُحتم الالتزام بوصاياه وتجنب الزلل والخطأ كانت التوراة (Torah) [4]، التي تعني الإرشاد والتوجيه، تحوي هذه القواعد والأحكام الدينية المخصصة لليهود وحدهم ومع ذلك، تكمن أهميتها مقارنة بالشريعة الإسلامية في أنها شهدت تغييرات كبيرة عبر تاريخها، ما أتاح لمؤرخي القانون فهم التطورات النظرية التي شهدها الفكر القانوني البشري [5].

عاشت الجماعة اليهودية تحوّلًا من البداوة والترحال إلى الحياة المدنية والاستقرار، متجهة من مجتمع طبيعي قائم على القوة والانتقام إلى مجتمع سياسي في مراحل لاحقة، وقد نتج عن ذلك تأسيس كيانات سياسية مستقلة بانعكاسات تدريجية على نصوص الشريعة .

[1]- موهوب وليد، المرجع السابق، ص182.

[2]- عبري: Hébreu وأصلها Habiri أو خابيرو تسمية اكثر شمولية اختلف العلماء حول أصل تسميتها وربما يوصف بها سكان الصحراء وأهل البادية. انظر:

-Bottéro (j), babylone et la bible , paris, les belle, lettres, 1994,pp 215,216.

[3]- يوسف عيد، موسوعة الأديان الساموية و الوضعية الديانة اليهودية، ط1 ،دار الفكر اللبناني، بيروت،1995، ص 28.

[4]- السيد سلامة غنمي، التوراة والأناجيل بين التناقض والأساطير، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2000، ص43.

[5]- التوراة أو التورة كلمة عبرانية تعني الهداية والارشاد ويقصد بها الأسفار الخمسة، التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية وتنسب إلى موسى عليه السلام. أنظر بيومي مهران، بنو اسرائيل، ج1، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص14.

تعتبر نصوص العقيدة العبرية ذات مصدر إلهي وتتفرع إلى جزء يخص الشريعة وآخر يخص العقيدة[1]، ولهذا تعد من مصادر القانون الكنسي، حيث يرى اليهود التوراة كالعهد القديم، بينما يعتبر المسيحيون العهد الجديد استمرارية له، بدأت الشريعة العبرية بالوصايا العشر التي أُنزِلت على النبي موسى في أرض كنعان بفلسطين[2] .

هذا التحول التاريخي التدريجي أثر على نصوص الشريعة العبرية، حيث خضعت لعدة مراحل من التعديل والتهذيب مراعاةً لسنة التطور، تُعتبر الوصايا العشر التي أُنزِلت على النبي موسى في سيناء في القرن الثالث عشر قبل الميلاد من أقدم النصوص التواراتية في مجال الشريعة، وقد دُوِنت في سفر الخروج الاصحاح 20 تضمنتها سبعة عشر آية وهذا نصها كاملا:

20: 1 ثُمَّ تَكَلَّمَ اللهُ بِجَمِيعِ هذِهِ الْكَلِمَاتِ قَائِلًا:

20: 2 أَنَا الرَّبُّ إِلهُكَ الَّذِي أَخْرَجَكَ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ مِنْ بَيْتِ الْعُبُودِيَّةِ.

20: 3 لاَ يَكُنْ لَكَ آلِهَةٌ أُخْرَى أَمَامِي.

20: 4 لاَ تَصْنَعْ لَكَ تِمْثَالًا مَنْحُوتًا، وَلاَ صُورَةً مَا مِمَّا فِي السَّمَاءِ مِنْ فَوْقُ، وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ تَحْتُ، وَمَا فِي الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ.

20: 5 لاَ تَسْجُدْ لَهُنَّ وَلاَ تَعْبُدْهُنَّ، لأَنِّي أَنَا الرَّبَّ إِلهَكَ إِلهٌ غَيُورٌ، أَفْتَقِدُ ذُنُوبَ الآبَاءِ فِي الأَبْنَاءِ فِي الْجِيلِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ مُبْغِضِيَّ،

20: 6 وَأَصْنَعُ إِحْسَانًا إِلَى أُلُوفٍ مِنْ مُحِبِّيَّ وَحَافِظِي وَصَايَايَ.

[1]- عبد الحميد زايد، المرجع السابق، ص 27.

[2]- ذكرت فلسطين في سفر التكوين، الاصحاح (32:21، 34،33) وهذا نصه: فَقَطَعَا مِيثَاقًا فِي بِئْرِ سَبْعٍ، ثُمَّ قَامَ أَبِيمَالِكُ وَفِيكُولُ رَئِيسُ جَيْشِهِ وَرَجَعَا إِلَى أَرْضِ الْفِلِسْطِينِيِّينَ. وَغَرَسَ إِبْرَاهِيمُ أَثْلًا فِي بِئْرِ سَبْعٍ، وَدَعَا هُنَاكَ بِاسْمِ الرَّبِّ الإِلهِ السَّرْمَدِيِّ. وَتَغَرَّبَ إِبْرَاهِيمُ فِي أَرْضِ الْفِلِسْطِينِيِّينَ أَيَّامًا كَثِيرَةً.

20: 7 لاَ تَنْطِقْ بِاسْمِ الرَّبِّ إِلهِكَ بَاطِلًا، لأَنَّ الرَّبَّ لاَ يُبْرِئُ مَنْ نَطَقَ بِاسْمِهِ بَاطِلًا.

20: 8 اُذْكُرْ يَوْمَ السَّبْتِ لِتُقَدِّسَهُ.

20: 9 سِتَّةَ أَيَّامٍ تَعْمَلُ وَتَصْنَعُ جَمِيعَ عَمَلِكَ،

20: 10 وَأَمَّا الْيَوْمُ السَّابِعُ فَفِيهِ سَبْتٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ. لاَ تَصْنَعْ عَمَلًا مَا أَنْتَ وَابْنُكَ وَابْنَتُكَ وَعَبْدُكَ وَأَمَتُكَ وَبَهِيمَتُكَ وَنَزِيلُكَ الَّذِي دَاخِلَ أَبْوَابِكَ.

20: 11 لأَنْ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ صَنَعَ الرَّبُّ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَالْبَحْرَ وَكُلَّ مَا فِيهَا، وَاسْتَرَاحَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ. لِذلِكَ بَارَكَ الرَّبُّ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَدَّسَهُ.

20: 12 أَكْرِمْ أَبَاكَ وَأُمَّكَ لِكَيْ تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلهُكَ.

20: 13 لاَ تَقْتُلْ.

20: 14 لاَ تَزْنِ.

20: 15 لاَ تَسْرِقْ.

20: 16 لاَ تَشْهَدْ عَلَى قَرِيبِكَ شَهَادَةَ زُورٍ

20: 17 لاَ تَشْتَهِ بَيْتَ قَرِيبِكَ. لاَ تَشْتَهِ امْرَأَةَ قَرِيبِكَ، وَلاَ عَبْدَهُ، وَلاَ أَمَتَهُ، وَلاَ ثَوْرَهُ، وَلاَ حِمَارَهُ، وَلاَ شَيْئًا مِمَّا لِقَرِيبِكَ[1].

تمت إعادة صياغة هذه الوصايا في سفر التثنية، الإصحاح السادس، الآيات من5 إلى 21 ومن الجدير بالملاحظة أن التوراة شهدت تعديلات متعددة على مدار تاريخ بني إسرائيل، وخصوصاً منذ فترة استقرارهم بعد خروجهم من مصر، وقد أخذ الملك يشوع على عاتقه مهمة

[1]- سفر الخروج، الاصحاح العشرون، من الكتاب المقدس.

وضع تشريعات تهدف إلى تنظيم العادات والتقاليد العرفية، ويتضح من ذلك أن الأسفار التشريعية خضعت لتحولات تدريجية عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وقد برز هذا الأمر جلياً في عهد الملك يوشع حوالي عام 661 ق.م، حيث قام بإصدار تقنين جديد مكمل للشريعة اليهودية، يتضمن وصايا تختلف في بعض جوانبها عن الوصايا العشر .ويمكن تتبع هذه التعديلات والآثار الناتجة عنها في سفر التثنية، ومن بين الأمثلة البارزة لذلك نجد الإشارة إلى الإصحاح الثاني عشر، الآيات من 1 إلى 6، والتي جاء نصها كما يلي:

12: 1 هذِهِ هِيَ الْفَرَائِضُ وَالأَحْكَامُ الَّتِي تَحْفَظُونَ لِتَعْمَلُوهَا فِي الأَرْضِ الَّتِي أَعْطَاكَ الرَّبُّ إِلهُ آبَائِكَ لِتَمْتَلِكَهَا؛ كُلَّ الأَيَّامِ الَّتِي تَحْيَوْنَ عَلَى الأَرْضِ.

12: 2 تُخْرِبُونَ جَمِيعَ الأَمَاكِنِ حَيْثُ عَبَدَتِ الأُمَمُ الَّتِي تَرِثُونَهَا آلِهَتَهَا عَلَى الْجِبَالِ الشَّامِخَةِ، وَعَلَى التِّلاَلِ، وَتَحْتَ كُلِّ شَجَرَةٍ خَضْرَاءَ.

12: 3 وَتَهْدِمُونَ مَذَابِحَهُمْ، وَتُكَسِّرُونَ أَنْصَابَهُمْ، وَتُحْرِقُونَ سَوَارِيَهُمْ بِالنَّارِ، وَتُقَطِّعُونَ تَمَاثِيلَ آلِهَتِهِمْ، وَتَمْحُونَ اسْمَهُمْ مِنْ ذلِكَ الْمَكَانِ.

12: 4 لاَ تَفْعَلُوا هكَذَا لِلرَّبِّ إِلهِكُمْ.

12: 5 بَلِ الْمَكَانُ الَّذِي يَخْتَارُهُ الرَّبُّ إِلهُكُمْ مِنْ جَمِيعِ أَسْبَاطِكُمْ لِيَضَعَ اسْمَهُ فِيهِ، سُكْنَاهُ تَطْلُبُونَ وَإِلَى هُنَاكَ تَأْتُونَ.

12: 6 وَتُقَدِّمُونَ إِلَى هُنَاكَ: مُحْرَقَاتِكُمْ وَذَبَائِحَكُمْ وَعُشُورَكُمْ وَرَفَائِعَ أَيْدِيكُمْ وَنُذُورَكُمْ وَنَوَافِلَكُمْ وَأَبْكَارَ بَقَرِكُمْ وَغَنَمِكُمْ[1].

إن هذا التعديل يختلف من حيث مضمونه عن مضمون الوصايا العشر، أما التعديلات الخطيرة التي حدثت حوالي 625 ق.م. فسنكشف عنها في مقارنة بين نص ورد في سفر الخروج

[1]- سفر التثنية، الإصحاح (12 :1-6) .

مدونا حوالي سنة 775 ق.م. من سفر الخروج الإصحاح (21: 22-32)[1] وفي نفس السفر تقتبس منه آيات معدلة (34: 14-18):

34: 14 إِيَّاكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا إِلَهاً آخَرَ غَيْرِي، لأَنَّ الرَّبَّ اسْمُهُ غَيُورٌ جِدّا.

34: 15 إِيَّاكُمْ أَنْ تَعْقِدُوا مُعَاهَدَةً مَعَ سُكَّانِ الأَرْضِ، لأَنَّهُمْ حِينَ يَعْبُدُونَ آلِهَتَهُمْ مُشْرِكِينَ وَيَذْبَحُونَ لَهُمْ، يَدْعُونَكُمْ فَتَأْكُلُونَ مِنْ ذَبِيحَتِهِمْ

34: 16 'وَتُزَوِّجُونَ بَنِيكُمْ مِنْ بَنَاتِهِمْ، فَيَجْعَلْنَ بَنِيكُمْ يَغْوُونَ أَيْضاً بِعِبَادَةِ آلِهَتِهِنَّ.

34: 17 'إِيَّاكَ أَنْ تَصْنَعَ آلِهَةً مَسْبُوكَةً.

34: 18 احْتَفِلُوا بِعِيدِ الْفَطِيرِ، فَتَأْكُلُونَ فَطِيراً سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَمَا أَمَرْتُكُمْ فِي شَهْرِ أَبِيبَ (أَيْ شَهْرِ نِيسَانَ وَهُوَ الشَّهْرُ الأَوَّلُ مِنَ السَّنَةِ الْعِبْرِيَّةِ)، لأَنَّكُمْ فِي هَذَا الشَّهْرِ خَرَجْتُمْ مِنْ مِصْرَ[2].

أما التعديل الذي أشرنا اليه والذي حدث حوالي 625 ق.م. وتضمنه سفر الخروج، الاصحاح (21: 22-32) أي من 22 إلى 32 وسنسوقه كاملا :

21: 22 إِنْ تَضَارَبَ رِجَالٌ وَصَدَمُوا امْرَأَةً حَامِلاً فَأَجْهَضَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَأَذَّى، يَدْفَعُ الصَّادِمُ غَرَامَةً بِمُقْتَضَى مَا يُطَالِبُ بِهِ الزَّوْجُ وَوَفْقاً لِقَرَارِ الْقُضَاةِ.

21: 23 أَمَّا إِذَا تَأَذَّتِ الْمَرْأَةُ، تَأْخُذُ نَفْساً بِنَفْسٍ.

21: 24 وَعَيْناً بِعَيْنٍ، وَسِنّاً بِسِنٍّ، وَيَداً بِيَدٍ، وَرِجْلاً بِرِجْلٍ.

21: 25 وَكَيًّا بِكَيٍّ، وَجُرْحاً بِجُرْحٍ، وَرَضّاً بِرَضٍّ.

21: 26 وَإِذَا ضَرَبَ أَحَدٌ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ، فَأَتْلَفَ عَيْنَهُ، فَإِنَّهُ يُطْلِقُهُ حُرّاً تَعْوِيضاً لَهُ عَنْ عَيْنِهِ.

[1]- سفر الخروج، الإصحاح (21: 22-32).

[2]- سفر الخروج ، الاصحاح (34: 14-18).

21: 27 وَإِذَا ضَرَبَ أَحَدٌ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ، فَأَسْقَطَ سِنَّهُ، فَإِنَّهُ يُطْلِقُهُ حُرّاً تَعْوِيضاً عَنْ سِنِّهِ.

21: 28 إِذَا نَطَحَ ثَوْرٌ رَجُلاً أَوِ امْرَأَةً فَمَاتَ، يُرْجَمُ الثَّوْرُ حَتَّى الْمَوْتِ وَلا تَأْكُلُونَ لَحْمَهُ، وَيَكُونُ صَاحِبُ الثَّوْرِ بَرِيئاً .

21: 29 إِلّا إِذَا طُولِبَ بِدَفْعِ الدِّيَّةِ، فَيَدْفَعُ آنَئِذٍ فِدَاءَ نَفْسِهِ مَا هُوَ مَتَوَجِّبٌ عَلَيْهِ .

21: 30 إِذَا طُولِبَ بِدَفْعِ الدِّيَّةِ، فَيَدْفَعُ آنَئِذٍ فِدَاءَ نَفْسِهِ مَا هُوَ مَتَوَجِّبٌ عَلَيْهِ

21: 31 وَإِذَا نَطَحَ ابْناً أَوِ ابْنَةً، يُنَفَّذُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ .

21: 32 وَإِذَا نَطَحَ الثَّوْرُ عَبْداً أَوْ أَمَةً، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يَدْفَعُ ثَلاثِينَ قِطْعَةَ فِضَّةٍ تَعْوِيضاً لِمَوْلاهُ، وَيُرْجَمُ الثَّوْرُ[1].

النص الأخير الذي ظهر في فترة متأخرة من التاريخ العبري، وفي ظل ظروف تاريخية مميزة اتسمت بعلاقة وثيقة بين العبريين والبابليين، يكشف بوضوح مدى تأثر الشريعة العبرية بتشريعات حمورابي، خصوصًا في قضايا الزواج والرقيق وغيرها، يأتي هذا كنتيجة لما تعرض له العهد القديم من اضطراب، ففي الحقبة السابقة لم يكن المجتمع العبري بحاجة إلى قانون متطور نظرًا لكونه لا يزال في مرحلة التكوين، كما أن اللغة العبرية حينها كانت تفتقر إلى القدرة على إيصال الأفكار والتعبير بأسلوب محكم كاللغة البابلية، ويكاد يكون من النص العبري نسخة من تشريع حمورابي[2]، وقد أشار القرآن الكريم في عدة آيات بينات إلى التحريفات التي تعرضت لها التوراة[3].

[1]- سفر الخروج ، الاصحاح (21: 22-32) .

[2]- عبد الحميد زايد، المرجع السابق، ص 187.

[3]- أشار القرآن الكريم إلى التحريف والتعديل الذي قام به بنو اسرائيل في حق كتاب الله بقوله ((... وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ...)). سورة المائدة، الآية 41.

من خلال ما ذكرناه سنحاول التماس بصمات التشريع البابلي في بعض نصوص الشريعة العبرية إذ أن هذه الشريعة شهدت تعديلات كثيرة، وليس من المستبعد أن الروح البابلية قد حلت ببعض نصوصه، ذلك أن اليهود من الشعوب الشرقية التي تأثرت من بعيد وقريب بحضارة الشعوب السامية وثقافتهم وبعض عاداتهم وتقاليدهم وخاصة التي استقرت في العراق وهذا ما سنبينه لاحقا.

ب- مقارنة بين الشريعة العبرية و تشريع حمورابي:

يمكن للباحثين مقارنة التشريعات التي وضعها البشر، مثل تلك التي أقرها ملوك العراق أو فراعنة مصر، مع الشريعة التي يُفترض أنها منزلة على النبي موسى عليه السلام ومع ذلك، يُلاحظ أن ما بقي من الشريعة العبرية، وفقاً لما هو متداول بين الباحثين، يقتصر بشكل كبير على الوصايا العشر، بينما يُعتبر ما تبقى من التشريعات نتاج اجتهادات حكماء بني إسرائيل ولا يمكن تجاهل حقيقة أن الشريعة العبرية تعرضت لتعديلات مستمرة على مر التاريخ اليهودي، مما أثر على طبيعتها وأصالتها.

يعتقد الباحث بوتيرو أن التوراة كتاب ليس مثل الكتب لما تتميز به من خصوصيات أهمها الخصوصية الدينية واعتقاد اليهود أنها منزلة من عند الرب[1]، لكن التوراة المتداولة ليست توراة النبي موسى عليه السلام إذ قامت طائفة دينية أطلق عليها اليهودية من قبل الفرس في القرن الخامس قبل الميلاد وزورت التوراة وأدعت أنها توراة النبي موسى[2].

إن الكثير من الأحداث التاريخية والتطورات الإجتماعية التي عرفها اليهود خلال حقب متتالية دفعت محرري التوراة إلى إجراء تعديلات مست نصوصها التشريعية، ومنذ أواخر القرن السادس قبل الميلاد وهي مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ العلاقات الدولية شهدت الخريطة

[1] - Bottéro .(J),babylone et la bible, Paris, 1994,P29

[2]- محمد جمال طحان، اليهود والأوهام الصهيونية، الفلق، ب ت ،ص 28.

السياسية تحولات نتيجة التدافع بين القوى الإقليمية وبروز ارهاصات تجديد الفكر الديني، فلجأت الجماعة اليهودية إلى تدوين تراثها الثقافي والعقائدي وإيجاد مركز تواجد بين الشعوب[1].

ومنذ أن تمكن الباحث جورج سميث سنة 1872م من استظهار احدى اللوحات الطينية التي تضمنت نصا من قصة الطوفان النهرينية[2]، لاحظ أن أحداثها مطابقة إلى حد كبير للأسفار التواراتية، فأعلن أمام الأكاديمية البريطانية بأنه أول انسان يقرأ هذا النص بعد 2000 عام، ومنذ ذلك التاريخ لم تعد التوراة أقدم الأثار الأدبية والتاريخية[3].

توصل بعض الباحثين إلى أن جزءًا من الشريعة العبرية الواردة في التوراة مستمد من التشريع البابلي ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن العديد من التراتيل الدينية والقصص الأدبية مقتبسة أيضًا من الإرث الديني والأدبي البابلي .لذلك، من المهم التمييز بين التوراة السامية التي أنزلت على النبي موسى عليه السلام في القرن الثالث عشر قبل الميلاد بلغة مصر القديمة، وبين التوراة الآرامية التي قام كهنة اليهود بتدوينها حوالي عام 586قبل الميلاد، وكان من الطبيعي أنها تتعرض إلى تعديلات تساير التطورات التاريخية التي شهدتها الجماعة اليهودية[4].

ويرى إدوارد كيرا أن اليهود اقتبسوا ما ينفعهم وحذفوا ما لم يلق بهم وأن شريعة التوراة فيها ما يتشابه بالتشريع البابلي[5] وقد حاول كل من الأب ديلي والمطران غريغوريوس الاستدلال على أن

[1]- فراس السواح، الحدث التوراتي في الشرق الأدنى القديم، ط3، دمشق، دار علاء الدين، 1997، ص .ص 5-6.

[2]- أسطورة الطوفان البابلية أو بالأحرى السومرية هي أقدم الأساطير المدونة في الأدب دونها المؤرخ البابلي الأصل بيروسوس في النصف الأول من القرن الثالث ق.م. وقد أدمجت ضمن حوادث ملحمة جلجامش التي ذاع صيتها اليوم مكتوبة في اثني عشر نشيدا أو لوحا ومحتوية على الطوفان الكبير في لوحها الحادي عشر. انظر: السيد سلامة الغنمي، المرجع السابق، ص98

[3] - Bottéro (J), initiation à l'orient ancien de sumer à la bible, Paris, ed :de seuil, 1992 . P329.

[4]- عبد الحكيم الذانون، تاريخ الشام القديم، دمشق، دار الشام القديمة، ط1، 1999، ص 155.

[5]- إدوارد كيرا، كتبوا على الطين، تر: محمود الأمين، بغداد، مكتبة دار المثنى،ط2، 1964، ص .ص 135- 149.

مدوني التوراة كانوا مطلعين على الشرائع المختلفة التي وضعها المصريون في مصر والسومريون والبابليون في العراق وخاصة شريعة حمورابي التي اقتبسوا منها المواد المتشابهة بين الشريعتين[1].

واستدل العديد من الباحثيين بما ورد من نصوص قانونية بين التشريع البابلي والشريعة العبرية وهو ما سنوضحه على النحو التالي.

4- نصوص المقارنة:

أ- مبدأ العين بالعين والسن بالسن:

المواد المتعلقة بهذا المبدأ وردت في تشريع حمورابي (196- 197- 200) والمتعلقة بفقء العين، قلع السن وكسر العظم وان تكون العقوبة بالمثل حيث ورد في المادة 196 "[2]

وفي التوراة ورد " وَإِنْ حَصَلَتْ أَذِيَّةٌ تُعْطِي نَفْسًا بِنَفْسٍ، وَعَيْنًا بِعَيْنٍ، وَسِنًّا بِسِنٍّ، وَيَدًا بِيَدٍ، وَرِجْلًا بِرِجْل، وَكَيًّا بِكَيٍّ، وَجُرْحًا بِجُرْحٍ، وَرَضًّا بِرَضٍّ"[3].

وفي المادتين 229- 230 من قانون حمورابي المتعلقة بالقتل ووجوب القصاص بالمثل فنجد المادتين تنصان صراحة على إعدام البناء الذي يبني بيتا ويسقط على ساكنيه، وإذا سبب موت صاحب البيت فيجب اعدام ابن البناء الذي بنى البيت[4].

وفي سفر الأحبار نجد العقوبة نفسها ومن قتل انسانا يقتل قتلا[5].

---

[1]- الأب سهيل قاشا، أثر الكتابات البابلية في المدونات التوراتية، بيروت، دار بيسام للنشر، ط1، 1998، ص 28.

[2]- انظر نص المادة (196)،ص 32.

[3]- سفر الخروج (21 /23- 25).

[4]- عبد المسيح وزير وعبده حسن الزيات، المرجع السابق، ص135.

[5]- سفر الأحبار (24 / 21 – 27).

ب- مبدأ التأمين والتعويض عن الأضرار:

تناول قانون حمورابي مسألة التعويض في حالة الرعي داخل حقل زراعي، حيث نص على إلزامية دفع تعويض لصاحب الحقل بقيمة 20 كورا .يتضح ذلك من خلال ما ورد في المواد (52-53-54- 55-56- 57) وبعض مواد أخرى ذات الصلة ومثال على ذلك المادة (57) " إذا أطلق أحد الرعاة غنمه لترعى في أرض انسان بغير تفاهم سابق معه كان للمالك أن يجني زرع حقله وألزم الراعي بأن يؤدي إليه فوق ذلك عشرين جرا من الحبوب مقابل كل جان.."[1].

وفي الشريعة العبرية نجد "إِذَا رَعَى إِنْسَانٌ حَقْلًا أَوْ كَرْمًا وَسَرَّحَ مَوَاشِيَهُ فَرَعَتْ فِي حَقْلِ غَيْرِهِ، فَمِنْ أَجْوَدِ حَقْلِهِ، وَأَجْوَدِ كَرْمِهِ يُعَوِّضُ"[2].

ت- عقوبة السرقة:

تتشابه أحكام السرقة بين الشريعة العبرية وتشريع حمورابي إذ أشارت المواد (6- 8- 14- 22- 23- 24- 25) إلى عقوبة السارق إذا ضبط وهو يسرق فتكون عقوبته الإعدام فالمادة (22) واضحة " إذا سيد قام بالسرقة وقبض عليه في أثنائها فإنه يعدم"[3].

وقوانين السرقة في تشريع حمورابي عامة وعقوبتها الموت لأن الاعتداء وقع على أملاك الغير أما ما وقع على أملاك المعبد (المادة6)[4] فإنه تجاوز خطير ضد بيت الإله وبذلك كان المعبد في زمن حمورابي تحت حماية القوانين المدنية للدولة[5].

[1]- الأب سهيل قاشا، أثر الكتابات البابلية في المدونات التوراتية، المرجع السابق ،ص 23.
[2]- سفر الخروج (22 /05).
[3]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص18.
[4]- انظر نص المادة(6)، ص70.
[5]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص 14.

في الشريعة العبرية، تم الحكم بمبدأ التعويض بضعف قيمة الشيء المسروق إذا تم العثور عليه بحوزة السارق، وذلك بما يتماشى مع النصوص القانونية المتعلقة بهذا الأمر في المادة(8) التي جاء في نصها" إذا ارتكب الرجل الحر سرقة ثور أو خروف أو حمار أو خنزير أو قارب غرم ثلاثين مثلا مما سرق إذا كانت من إله أو بيت كبير فإن كانت السرقة من أفراد الشعب غرم عشرة أضعاف ما سرق فإن لم يستطع دفع الغرامة وجب ذبحه"[1] من تشريع حمورابي ولعل شريعة العبرية أخذت بهذا الاتجاه فورد : إِذَا سَرَقَ إِنْسَانٌ ثَوْرًا أَوْ شَاةً فَذَبَحَهُ أَوْ بَاعَهُ، يُعَوِّضُ عَنِ الثَّوْرِ بِخَمْسَةِ ثِيرَانٍ، وَعَنِ الشَّاةِ بِأَرْبَعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ[2].

وورد في المادة (14) من قانون حمورابي " إذا سيد سرق الابن الصغير ليد آخر فيجب أن يعدم"[3] ويعتبر الخطف بمثابة السرقة التي يعاقب عليها التشريع البابلي، وفي الشريعة العبرية ورد ما يشبه ذلك " وَمَنْ سَرَقَ إِنْسَانًا وَبَاعَهُ، أَوْ وُجِدَ فِي يَدِهِ، يُقْتَلُ قَتْلًا "[4].

ث- عقوبة تهريب الرقيق:

في تشريع حمورابي يعدم كل من هرب رقيقا أو احتفظ به في بيت وردت في المواد (14- 15- 16- 17- 18- 19) ففي المادة (19) مثلا من تشريع حمورابي ورد" لكن إن احتبس العبد في بيته ودوهم فوجد العبد بحوزته يُقتل المحتبِسْ"[5].

والشريعة العبرية جاءت بالمثل " ومن خطف أحدا فباعه أو وجد في يده فليقتل قتلا"[6].

[1]- عبد المسيح وزير وعبده حسن الزيات، المرجع السابق، ص112.
[2]- سفر الخروج (21 /37) .
[3]- محمود الأمين، نفسه، ص 16.
[4]- سفر الخروج (21 /16).
[5]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، 49.
[6]- سفر الخروج (21 /16).

ج- الاعتداء على الوالدين:

المادة (195) من تشريع حمورابي ورد فيها " إذا ولد ضرب والده فعليه أن يقطعوا يده"[1]. وفي الشريعة العبرية عقوبة أشد، ولعل هذه الشريعة تأثرت بأحكام الإعدام التي وردت في تشريع حمورابي إذ جاء فيها ما يلي :" وَمَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ يُقْتَلُ قَتْلًا"، "وَمَنْ شَتَمَ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ يُقْتَلُ قَتْلًا"[2].

ح- الزنا والاغتصاب:

نجد تشابها ما بين تشريع حمورابي والشريعة العبرية من حيث الأحكام التي تقضي بالموت في قضايا الزنا والاغتصاب فمثلا المادة (129) من قانون حمورابي " إذا ضبطت زوجة رجل مضطجعة مع رجل آخر فعليهم أن يربطوهما معا ويرموهما في الماء فإذا رغب الزوج في الإبقاء على حياة زوجته فالملك يبقي على حياة خادمة"[3].

وفي الشريعة العبرية نجد : إِذَا وُجِدَ رَجُلٌ مُضْطَجِعًا مَعَ امْرَأَةٍ زَوْجَةِ بَعْل، يُقْتَلُ الاثْنَانِ: الرَّجُلُ الْمُضْطَجِعُ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ. فَتَنْزِعُ الشَّرَّ مِنْ إِسْرَائِيلَ[4].

[1]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص 56.

[2]- سفر الخروج (21 /15- 17).

[3]- غسان عبد صالح وعبد الغني غالي فارس، المرجع السابق، ص 411.

[4]- سفر التثنية الاشتراع (22/ 22).

خ- الحاق الضرر:

فالمادة (251) من قانون حمورابي " .... فإذا كان هذا العجل نطح سيدا فأماته فعليه أن يعطي نصف مانا من الفضة"[1]، وفي الشريعة العبرية ورد ما يشابهها " أَوْ إِذَا نَطَحَ ابْنًا أَوْ نَطَحَ ابْنَةً فَبِحَسَبِ هذَا الْحُكْمِ يُفْعَلُ بِهِ"[2].

د- الاسترقاق:

بالإضافة إلى ذلك، تسمح كلتا المدونتين ببيع خدمات أحد أفراد العائلة في حال تعذر المدين عن سداد ديونه المستحقة، فتشريع حمورابي جعل مدة الاسترقاق ثلاثة سنوات ثم تعاد للفرد حريته في السنة الرابعة والمادة (117) صريحة في ذلك[3]، أما الشريعة العبرية فجعلت مدة الخدمة ست سنوات وفي السنة السابعة يخرجون أحرارا مجانا "إِذَا اشْتَرَيْتَ عَبْدًا عِبْرَانِيًّا، فَسِتَّ سِنِينَ يَخْدِمُ، وَفِي السَّابِعَةِ يَخْرُجُ حُرًّا مَجَّانًا"[4].

مما سبق ذكره يرى سهيل قاشا أن بقاء اليهود في الأسر البابلي أين الكلدانيين جعلهم يقتبسون الكثير من التراث القانوني والديني والأسطوري[5] لكنه من جهة اخرى يرى ان مبدأ القصاص الوارد في الشريعة العبرية هو مبدأ عام غير مقتصر على البابليين، بل مارسته كل الشعوب

[1]- محمود الأمين، المرجع السابق، ص66.
[2]- سفر الخروج (21 / 32).
[3]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص47.
[4]- سفر الخروج (21 /2- 11)
[5]- سهيل قاشا، أثر الكتابات البابلية في المدونات التوراتية، المرجع السابق، ص 28.

السامية منذ القدم، واصبح جزءا من تقاليدهم العرفية، وورود في الشريعة العبرية لا يدخل ضمن الاقتباسات المعتادة وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بصريح الآية[1].

ثالثا: أثر شريعة حمورابي في حضارات شعوب الجوار:

يعود فضل العراقيين القدماء في تلقيح حضارات شعوب الجوار سواء شعوب الشرق الأدنى أم ما يتعداها كبلاد الإريق بمعارفهم وما وصلوا إليه من تقدم وخبرة، حيث كان لحضارة العراق فضل كبير في تقدم الطب، وأنشأت علم اللغة واعتمدت أول كتب القانون الكبرى وعلمت اليونان مبادئ الحساب وعلم الطبيعة والفلسفة وأمدت اليهود بالأساطير القديمة التي أورثوها العالم ونقلت إلى العرب بعض المعارف العلمية والمعمارية التي أيقضوا بها روح أوربا[2].

ولعل التأثير الحضاري البابلي في جانبه الفكري والقانوني ظل قائما واتسم بنوعين من التأثير، الأول على المدى القريب بالنسبة للشعوب التي عاصرتهم، والثاني على المدى البعيد بالنسبة للشعوب التي جاءت بعدهم، ومما لا شك فيه أن شريعة حمورابي كان لها الأثر الفاعل في تشريعات حضارات الجوار وإضافة إلى أسبقية وجودها وخصائصها التي تفردت بها عن غيرها من التشريعات فهناك أكثر من اشارة تدفعنا الى القول على أن هذه المنظومة القانونية العراقية القديمة كانت متطورة وإلا كيف نفسر انتشار العديد من مبادئها في قوانين شعوب الجوار .

أ- في بلاد عيلام:

لم يتم العثور على مدونة قانونية عيلامية تتطابق بشكل كامل مع القوانين البابلية أو تتبع نهجها بشكل صارم، ومع ذلك تُظهر العديد من الأدلة الأثرية أن العيلاميين طوّروا نظامًا قانونيًا

[1]- قال تعالى في مسالة القصاص التي كتبها على بني اسرائيل ((وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ))، سورة المائدة آية 45.

[2]- ول ديورانت، المرجع السابق، ص 187.

خاصًا بهم لتنظيم شؤون حياتهم، تأثر بدرجات متفاوتة بالقوانين الرافدينية القديمة دون أن يكون نسخة مطابقة لها يتضح هذا التأثر من خلال نصوص ووثائق لاحقة تشير إلى محاولات العيلاميين استيعاب الفكر القانوني البابلي ضمن إطار نظمهم الخاصة، لا سيما في ظل النفوذ السياسي والعسكري البابلي في عيلام خلال مراحل مختلفة.

بلغ تأثير القوانين الحمورابية ذروته في عيلام خلال القرن الثاني عشر قبل الميلاد، تحديدًا حوالي عام 1150 ق.م، عندما تمكن العيلاميون من السيطرة على بابل عقب حملات عسكرية قادها الملك شوتروك ناخونته .وتشير الروايات التاريخية إلى أن هذا الملك نقل العديد من الآثار البابلية إلى مدينة سوسة، وكان من أبرزها مسلة حمورابي الشهيرة .يعزى هذا التصرف إلى إعجاب العيلاميين بالقوانين الحمورابية وسعيهم لاستيعاب مضمونها ومحاكاة نموذجها القانوني، علاوة على ذلك عمد بعض ملوك عيلام في فترات لاحقة إلى توظيف اسم حمورابي في سياقات سياسية وقانونية لتعزيز شرعية حكمهم، مما يؤكد استمرارية الأثر الرمزي والقانوني لهذا الملك البابلي حتى قرون متقدمة

كما أنّ الأدلة الأثرية، خصوصًا الوثائق المكتشفة التي تعود لعصور مختلفة من تاريخ عيلام، كشفت عن ممارسات قانونية في مجالات عدة مثل العقوبات، الملكية، الديون، والضرائب فبعض هذه الممارسات تحمل أوجه تشابه مع قواعد شريعة حمورابي وإن لم تكن بشكل حرفي، ومن أبرز الفترات التي ظهرت فيها دلائل على التأثير البابلي في القانون العيلامي كانت الفترة الواقعة بين 2250– 1250 ق.م[1]، وهي فترة تمتد بين العهد البابلي القديم والعهد الوسيط، خلال هذه الحقبة تم العثور على ألواح طينية مكتوبة باللغتين الأكدية و العيلامية، مما يبرز طبيعة التفاعل اللغوي والقانوني في تلك الفترة .

[1]– ابتهال عادل الطائي، ملامح من أثر التراث القانوني الرافيديني في حضارات الشعوب الأخرى، مجلة أفاق الثقافة والتراث، ع 54، 2006، ص54.

توضح الوثائق مدى تطور المصطلحات القانونية لدى العيلاميين واتجاههم نحو استيعاب مفاهيم القانون البابلي لا سيما في مجالات المعاملات المالية، توثيق العقود، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة. كذلك كشفت التنقيبات الأثرية في مدينة سوسة عن أرشيفات تتضمن أكثر من 450 وثيقة مالية تتناول موضوعات مثل الديون، الرهون، والضرائب، وهي مسائل كانت مورد اهتمام كبير في شريعة حمورابي .هذا يؤكد أن العيلاميين تأثروا بالنموذج التشريعي البابلي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتم العثور على ثلاث من الوثائق القانونية يعود تاريخها إلى العصر البابلي مؤرخة ما بين 1670– 1650ق.م. يشير محتواها أن القانون البابلي كان شائعا في سوسة، وبالأخص تشريع حمورابي الذي كان ساري المفعول في بلاد عيلام، إضافة على رقم طينية تعود إلى زمن عامي– صادوقا 1649– 1629ق.م[1].

ويظهر أن الفرس أخذوا فكرة القانون من بلاد النهرين، حيث قام الملك داريوس 522-486ق.م باستحداث تشريع لم يكن إلا تجميعا وحشدا للقانون البابلي، إذ عثر على احدى كتاباته منقوشة جاء فيها " وبعون الإله أهورا مزدا إنني من أصدقاء الحق، ولست من انصار الرذيلة وإنني لا أرضى أن يستغل القوي الضعيف، أو ان ينتصر الباطل على الحق وما دمت قويا فأنا المحارب الجيد " و الحقيقة أن من يقرأ مقدمة قانون حمورابي يجد فيها كذلك الدعوة لحماية الضعيف من استغلال القوي والعمل على نشر الحق والقضاء على الرذيلة هذا ويبدو أن الملك دارا قد أخذ هذه القواعد القانونية عن طريق العيلاميين إذ أن ملكهم كما ذكرنا سابقا شتروك كان قد

[1]– عمي– صادوقا (Ammi-saduqa) عاشر ملوك العصر البابلي القديم حكم ما بين 1649–1629ق.م. جاء بإصلاحات اقتصادية (ميشارم) والتي تعني قوة القانون وكان المشارم اجراء قصير الأمد وهو مرسوم ملكي شفهي لا ينقش على النصب تناول شؤون السكان المختلفة كالضرائب، اعفاء الناس من الديون أنظر: صلاح رشيد الصالحي، المرجع السابق، ص 383–384.

غزا بابل ونقل معه مسلة حمورابي إلى مدينة سوسة عاصمة عيلام لتكون المثل الذي يهتدي إليه في مجال التشريعات القانونية[1].

ب- **في بلاد الحيثيين:**

عاش الحثيون في أسيا الصغرى منذ نهاية الألف الثالث قبل الميلاد وبادية الألف الثاني واستقروا بالمناطق المحاطة بالسلاسل الجبلية، إلا أن نشاطهم العلني على الساحة التاريخية لم يكن إلا بعدما تمركزوا بالشمال السوري وشكلوا مملكتهم الحيثية حوالي 1380- 1200 ق.م. إلا أن زوالهم كان نتيجة الغزوات الأشورية من الشرق وصراعاتهم الداخلية على السلطة.

عثر في أطلال بوغازي سنة 1957م ببلاد حاثي على عدد كبير من الألواح الطينية دونت عليها قوانين الحيثيون بالكتابة المسمارية ونصوصها مجزأة وناقصة، ولقد عثر على مجموعتين الأولى تتضمن المادة الأولى إلى المادة 100 والمجموعة الثانية من 101 إلى 200 منها، فالأولى تتعلق بالمسائل المدنية والثانية بالمسائل الجنائية، فهي لا تختلف عن تشريع حمورابي من حيث احتوائها على مواد قصيرة تتناول مسائل ملموسة، والاختلاف بين الشريعتين يكمن في أن تشريع حمورابي مصدره الإله شمش والتشريع الحيثي مصدره الملك، إذ يلاحظ فقر في الوثائق الحيثية الخاصة على عكس بلاد النهرين التي عثر بها على الاف العقود التي ترجع إلى مراحل تاريخية مختلفة شكلت مصدرا قانونيا مهما لها .

وقد تضمن اللوح الأول أحكام عقوبة القتل والاعتداء وامتلاك العبيد واجراءات الزواج والضرائب وشروط حيازة الأرض والسرقة وجريمة الإحراق عمدا، أما اللوح الثاني فتضمن جرائم إتلاف الملكيات والقنوات والمواشي وجريمة السحر والجرائم الجنسية.

[1]- ابتهال عادل الطائي، المرجع السابق، ص54.

قدم التشريع الحيثي على نمط تشريع بابلي، في صورة قضايا افتراضية متبوعة بحكم مناسب، ويبدو أن الحيثيين استرشدوا بنموذج تشريع حمورابي، في موضوعات معالجة مثل تحديد أسعار المحاصيل الزراعية وتحديد أثمان البضائع ومرتبات الأجراء، ويظهر التأثير واضحا في تمييز العقوبة بين الأحرار والعبيد، ففي المادة (18) من قانون حمورابي " لو أمسك رجل عبدا أبقا أو أمة آبقة خارج المدينة ثم دفع به إلى مالكه، على مالك العبد أن يعطيه شيكلين من الفضة"[1]، وفي تشريع الحيثي المادة (22) "إذا هرب العبد وأعاده شخص ما إذا ألقى القبض عليه في منطقة قريب فعلى مالك العبد أن يكفأ الرجل بمنحه حذاء، أما إذا قبض الرجل على العبد عند أنب النهر فعلى مالك العبد أن يدفع للرجل 2 شيقل من الفضة، وإذا كان في الجانب الزاخر من النهر فعليه دفع 3 شيقل من الفضة"[2].

وفيما يخص شؤون الزواج فتشريع حمورابي فرض على الزوج تقديم هدية لخطيبته ويعرف ب"ترخاتم "(Terkhatum)[3] وهو ما يعادل الهدية في التشريع الحيثي باسم "كوزاتا"(Kusata)، وكلا الشريعتين يفرض على الخطيبة أن ترجع ما أخذته من الخاطب، فالمادة (160) من قانون حمورابي جاء فيها " إذا كان سيد قد جلب إلى بيت عنه هدايا النيشان وأعطى المهر ثم يقول والد البنت لا أريد أن أعطيك ابنتي فيجب عليه أن يعيد له كل ما أهداه له ضعفين" [4]، والمادة (29) من القانون الحيثي تكاد تتطابق مع تشريع حمورابي إذ ورد فيها " إذا تمت خطبة فتاة لرجل وأعطاها مهرها وفيما بعد اعترض الأب والأم على الخطوبة وأخذت الفتاة بعيدا عن الرجل عليهما إرجاع المهر مضاعفا"[5].

[1]- مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص47.

[2]- صلاح رشيد الصالحي، القوانين الحثية تأثير الشرائع العراقية القديمة على قوانين بلاد الأناظول،ط1، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص 21.

[3]- رضا جواد الهاشمي، المرجع السابق، ص 70.

[4]- سهيل قاشا، المرأة في شريعة حمورابي، المرجع السابق، ص 106.

[5]- صلاح رشيد الصالحي، القوانين الحثية تأثير الشرائع العراقية القديمة على قوانين بلاد الأناضول، المرجع السابق، ص 24

ونقرأ أيضا أن كلا الشريعتين يحرم زواج المحارم، وتعاقب الزوجة الخائنة ويتضح مما عرضناه وجود وحدة مشتركة مع قوانين حمورابي من حيث طبيعتها وموضوعاتها والصيغة التي جاءت بها تؤكد هذا التأثر، كما أن الهجرات المتتالية بين هذه الشعوب وعلاقاتها العسكرية والتجارية جعلت القوانين الحثية أكثر تقاربا في بعض النظم الإجتماعية البابلية[1].

ت- في بلاد سوريا[2]:

تميزت العلاقة بين بلاد الرافدين وبلاد سوريا القديمة بترابط حضاري وثيق لم ينقطع على مدار التاريخ وعكست هذه العلاقة تداخلاً ثقافيًا وتشريعيًا واضحًا، نتيجة الامتداد الجغرافي والسياسي للإمبراطورية البابلية إلى المناطق الشمالية من سوريا، وكان لهذا التفاعل أبعاد تاريخية أعمق، حيث إن العموريين البابليين أنفسهم جاءت أصولهم من المناطق الشمالية الشرقية لسوريا، ما جعل التأثير القانوني البابلي جزءًا طبيعيًا من مسارات التواصل السياسي والاجتماعي والثقافي بين المنطقتين.

وتوضح النصوص الملكية المكتشفة في موقع رأس شمرا (أوغاريت) هذا التأثير، حيث تظهر تشابهات واضحة بين القوانين الفينيقية في الألف الأولى قبل الميلاد والتشريعات البابلية، خصوصًا في مجال القانون الخاص، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ممارسات منح التنازلات العقارية مقابل خدمات شخصية، وهي تقاليد مماثلة لما ورد في شريعة حمورابي وخاصة في المادتين 36 و42 اللتين تمنعان التصرف في الملكيات العقارية الخاصة بالجنود وتلزمان المستأجر بدفع الإيجار حتى في حال

[1]- ابتهال عادل الطائي، المرجع السابق، ص65.

[2]- سوريا القديمة : تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب وشملت شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة قبرص والخليج العربي وتوصف بالهلال السوري الخصيب. أنظر سعد صائب، دور سورية في الحضارة الانسانية عبر التاريخ العراقي القديم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،ط1، 1994،ص 17.

عدم زراعة الأرض، تمتد التأثيرات البابلية أيضًا إلى النظام الأسري في النصوص السورية القديمة، حيث تظهر أوجه تشابه كبيرة في قوانين الزواج، المهر، التبني، والرق[1].

هذه الجوانب تناولتها شريعة حمورابي بتفصيل يعكس تأثيرًا متبادلاً بين الثقافتين، كما أن النصوص القانونية المكتوبة بالمسمارية التي عُثر عليها في سوريا، والتي تعود إلى القرن السادس قبل الميلاد، تسلط الضوء على الحضارة الحورية وتبرز توافقًا مع بعض مواد قانون حمورابي ومن بين هذه المواد المادة 128 المتعلقة بعقود الزواج، والمادة 145 الخاصة بمكانة المرأة والأسرة[2]، إضافة إلى قواعد التبني، الإرث والقروض، واعتمدت هذه النصوص على إجراء التحكيم بالاختبار النهري وما إلى ذلك[3].

تشير الشواهد التاريخية إلى انتشار الحوريين[4] في منطقة الهلال الخصيب وشمال سوريا منذ حوالي عام 1800 ق.م، وقد تأثر هؤلاء الحضاريون بالقوانين والعادات البابلية وتعزز الوثائق المكتشفة في نوزي، العائدة إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد، هذا الأمر بوضوح إذ عكست تقاطعات واضحة مع شريعة حمورابي، خاصة فيما يخص قضايا القروض والإرث.

من بين أبرز الأدلة الأركيولوجية على التفاعل القانوني بين بابل وسوريا القديمة ما اكتُشف في قرية السعيرة الآرامية الواقعة شرق حلب هناك وُجد صك قرض مكتوب على رقم طيني يعود إلى عهد الملك نبوخذ نصر الثاني 604–562 ق.م[5] احتوى الصك على معلومات دقيقة شملت اسم المقترض، مبلغ القرض، تاريخ العقد وأسماء الشهود والكاتب، مما يشير إلى وجود نظام قانوني موثق

[1]– ابتهال عادل الطائي، المرجع السابق، ص 56.

[2]– سهيل قاشا، المرأة في شريعة حمورابي، المرجع السابق، ص. ص 101-104.

[3]– ابتهال عادل الطائي، المرجع السابق، ص 57.

[4]– الحوريون : من شعوب الشرق الأدنى ورد اسم الحوريين بصيغة (حوريم) في كتاب العهد القديم ظهر اسمه في الوثائق الحثية وجود بلاد اسمها "خري" ويدعى سكانها "خريين" وقد عاشوا في أعالي بلاد النهرين. أنظر: جرنوت فيلهلم، الحوريون، تاريخهم وحضارتهم، تر: فاروق اسماعيل، دار الجدل، حلب، 2000، ص 17- 18.

[5]– حياة ابراهيم مُحَمَّد، نبوخذ نصر الثاني 604-562 ق.م، المؤسسة العامة للأثار والتراث، بغداد 1983، ص 57.

ومنظم، كما عثر في المنطقة نفسها على عقود زواج وملكية مكتوبة وفق الصيغ القانونية البابلية[1] من ناحية اللغة والمصطلحات وبنية العقد، مما يثبت مدى التأثير العميق لشريعة حمورابي على البيئة القانونية السورية القديمة.

ومما سبق ذكره فإنّ التحليل المقارن أظهر أن شريعة حمورابي لم تقتصر أهميتها على محيطها البابلي، بل تركت بصمة عميقة في الإرث القانوني اللاحق حيث أثّرت في الشريعة العبرية وقوانين حضارات الجوار، مما يبرز طابعها الحضاري العابر للثقافات .

وأوضحت المقارنة وجود تقاطعات جوهرية في مفاهيم العدالة والمساواة والعقوبات، مما يشير إلى أن حمورابي وضع الأساس لنموذج تشريعي أولي استلهمت منه أنظمة قانونية أكثر تطورًا لاحقًا، كما أكدت الدراسة أن الشريعة تجاوزت كونها مجموعة نصوص قانونية، لتشكل مشروعًا قانونيًا متكاملاً عزز فكرة الدولة المنظمة، ودمج بين السلطة التشريعية والدين والمنطق والنظام وبالتالي، لم يتوقف تأثير هذه التشريعات عند مضمونها القانوني، بل امتد إلى قيمتها الرمزية والثقافية، لتصبح مرجعًا فكريًا في الذاكرة القانونية الإنسانية وبرهنت على قدرة المجتمعات القديمة على صياغة نظم حكم تعتمد على تقنين العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية عبر نصوص قانونية مكتوبة.

[1]- نزار حسن، الوثائق القانونية الآرامية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج24، ع2، جامعة دمشق، 2008، ص ص 24- 25.

خاتـــمـــة

خاتمة:

يعد البحث في تشريعات حمورابي أكثر من مجرد استرجاع لأحداث الماضي البعيد، فهو يمثل تعمقًا في أسس الفكر القانوني، واستكشافًا دقيقًا لبنية الدولة القديمة وفهمًا مبكرًا للعلاقة المعقدة بين القانون والمجتمع وبين مفاهيم العدالة والسلطة، وقد أظهرت هذه الدراسة من خلال تحليل السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أحاطت بتشريعات حمورابي، وتفكيك مضامينها القانونية، ووضعها في إطار مقارنة مع نظم أخرى، أن هذه التشريعات لم تكن نصوصًا ساكنة أو منفصلة عن واقعها بل على العكس كانت نتاجًا حضاريًا متكاملًا، تفاعلت فيه عوامل سياسية و دينية و ثقافية لإرساء أول منظومة قانونية مكتوبة بمعناها المؤسسي.

قدمت شريعة حمورابي تصورًا معمقًا عن مفهوم الحكم العادل كما تجسد في حضارة بابل، حيث وُظف القانون كأداة لخدمة النظام السياسي والاجتماعي بدلاً من أن يتعارض معه، كما كشفت هذه النصوص القانونية عن رؤية متقدمة لدور الفرد في المجتمع والدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في حماية كل من المصالح العامة والخاصة، وهو ما يؤكد أن هذه التشريعات وضعت أساسًا متينًا لبلورة الوعي القانوني في المشرق القديم.

ما يضفي على شريعة حمورابي قيمة إضافية هو مدى تأثيرها الواسع في النظم القانونية التي جاءت بعدها، فقد استلهمت منها حضارات مجاورة كثيرًا من مبادئها، سواء بصورة مباشرة كما يظهر في الشريعة العبرية أو بصورة غير مباشرة كالقوانين الحيثية وتظهر المقارنات المعاصرة أن قوانين حمورابي لم تكن تجربة منعزلة عن سياقها، بل شكّلت مرجعية متأصلة أثّرت بشكل كبير في تطور الفكر والنظم القانونية لدى الشعوب المجاورة.

في الختام، فإن دراسة تشريعات حمورابي تتيح للباحث فرصة لفهمٍ أعمق للعلاقات التفاعلية بين القانون والبنية الاجتماعية، وبين السياسة والدين، وكذلك بين النصوص التشريعية والواقع العملي لحضارة قديمة، كما تفتح هذه الدراسة آفاقًا جديدة في تحليل مسار التطور القانوني ضمن

سياق حضاري واسع وبهذا المعنى، فإن شريعة حمورابي ليست مجرد قوانين قديمة بل هي انعكاس حضاري يعبر عن بدايات إدراك الإنسان لمفاهيم العدالة والنظام إنها إرث قانوني وإنساني خالد يظل جديرًا بالدراسة والبحث المتأني، ومن خلال دراستنا استطعنا الوصول الى استخلاص جملة من النتائج كالآتي:

-تعتبر شريعة حمورابي أول نظام قانوني مكتمل ومُدوّن في التاريخ، يتميز بأسلوب منهجي وواضح يتناول مختلف جوانب الحياة العامة والخاصة.

-كان القانون في بابل مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالدين، حيث استمد الملك حمورابي شرعيته من الإرادة الإلهية، مما أضفى على قانونه سلطة روحية بجانب سلطته السياسية.

- أسست الشريعة بنية اجتماعية هرمية صارمة ميزت بين الفئات الاجتماعية (الأحرار، أنصاف الأحرار، العبيد)، حيث انعكست هذه التفرقة في تفاوت العقوبات ومستويات التعويض.

- عكست الشريعة مفهوم العدالة المستندة إلى تنظيم النظام العام بدلاً من تحقيق المساواة الفردية المطلقة.

- عكست التشريعات وعيًا مبكرًا بوظيفة القانون في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية ضمن إطار دولة مركزية وقوية.

- لعب المعبد دوراً محورياً في الحكم والقضاء، مما أبرز التداخل الكبير بين الدين والقانون آنذاك.

- أظهرت النصوص وجود نظام قضائي متماسك يتضمن درجات التقاضي، توثيق العقود، وتنظيم قضايا الملكية، المواريث، الديون، الزواج و الطلاق.

- استعمل حمورابي القانون كأداة سياسية لتوحيد المملكة وتأكيد سلطته، عبر تقديم نفسه كحامٍ للضعفاء ومنفذ للعدالة ذات الطابع الإلهي.

– تركت شريعة حمورابي أثراً ملموساً على التشريعات العبرية، خاصة في مجالات القصاص، تنظيم الأسرة و العقوبات.

– عكست الشريعة مفهوم نشر القانون بشفافية آنذاك من خلال نقش المسلة وعرضها في الأماكن العامة، لتؤسس لفكرة العلنية القانونية.

– تضمنت الشريعة قواعد تهدف إلى حماية الفئات المهمشة و الضعيفة كالأرامل و اليتامى و الدائنين، مظهرة وعيًا مبكرًا بأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية.

– اعتمدت الشريعة على مبدأ التناسب بين الجرم والعقوبة (الجزاء من جنس العمل)، مع فرض عقوبات جسدية صارمة تعبر عن نهجٍ قانوني يمثل ثقافة الردع خلال تلك الفترة الزمنية.

– أسهمت تشريعات حمورابي في تشكيل النواة الأولى لمفهوم الدولة القانونية عبر حكم الناس بموجب قوانين مكتوبة بدلاً من الأهواء الشخصية للحكام، مما يعد أساسًا مبكرًا لفكرة سيادة القانون.

– أكدت الدراسة المقارنة أن القانون البابلي سبق من حيث المفهوم والوظيفة العديد من النظم القانونية التي برزت لاحقًا في العالم القديم.

– أظهرت الدراسة تشابهًا ملحوظًا بين شريعة حمورابي والشريعة العبرية خاصة في مبادئ القصاص والعقوبات وتنظيم الحياة الاجتماعية، مما يرجّح تأثر الأخيرة بالمدونة البابلية.

– تبقى شريعة حمورابي مرجعاً أصيلاً لدراسة الفكر القانوني المقارن، ومثالاً تأسيسياً ساهم بشكل كبير في تشكيل ذاكرة العالم القانونية.

– شريعة حمورابي لم تكن مجرد مجموعة تشريعات محلية مؤقتة، بل تُعدّ أساسًا تأسيسيًا للفكر القانوني العالمي، فقد وضعت مبادئ جوهرية لا تزال تُشكل جزءًا محوريًا من القوانين الحديثة، مثل

مبدأ تناسب العقوبة مع الجريمة، المسؤولية المدنية، تنظيم العلاقات التعاقدية، وتأمين الحماية للفئات الضعيفة في المجتمع .وقد انتقلت هذه المبادئ عبر القانون الروماني إلى الأنظمة القانونية الأوروبية والعربية، مما يُبرز الدور المحوري لشريعة حمورابي في تشكيل المفهوم الحديث للدولة القانونية وترسيخ مبدأ سيادة القانون في العالم المعاصر.

الملاحـــق

الملحق رقم (1) مسلة حمورابي

/https://aratta.wordpress.com/babylon

الملحق رقم (2): تمثال نصفي (Buste) لحمورابي

https://www.iraqinhistory.com/85-old-babylonian-amorties/detail/9617-old-#babylonian-amorites

الملحق رقم(3): خريطة الامبراطورية البابلية في عهد حمورابي

1792- 1750 ق.م.

/https://aratta.wordpress.com/babylon

الملحق(4) المادة 128 من شريعة حمورابي

فوزي رشيد، الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد، المرجع السابق، ص65.

الترجمة: «اذا بنى بناء داراً لرجل و اكمله له، فعليه (اي على صاحب الدار) ان يدفع له (للبناء) شيقلين (= ٨, ١٦غم) من الفضة عن كل سار (= ٣٠م) من (مساحة) الدار تكافأة له».

الملحق رقم (5): المادة 228 من قانون حمورابي

فوزي رشيد، المرجع السابق، ص 75.

الشكل(6): رمز الاله شمش وعلى رأسه التاج المقرن وتظهر الحزم

خزعل الماجدي، بخور الآلهة دراسة في الطب والسحر والأسطورة والدين، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ط1، 1998، ص 265.

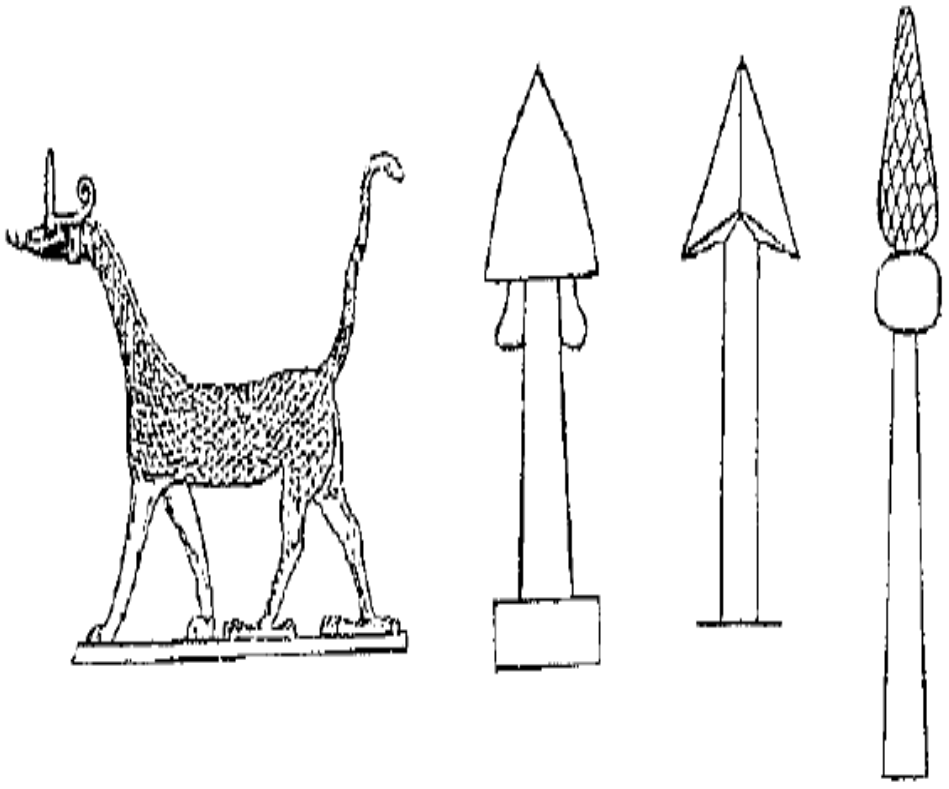

الملحق رقم(7): رموزالاله مردوخ

خزعل الماجدي، بخورالآلهة، المرجع السابق، ص 317.

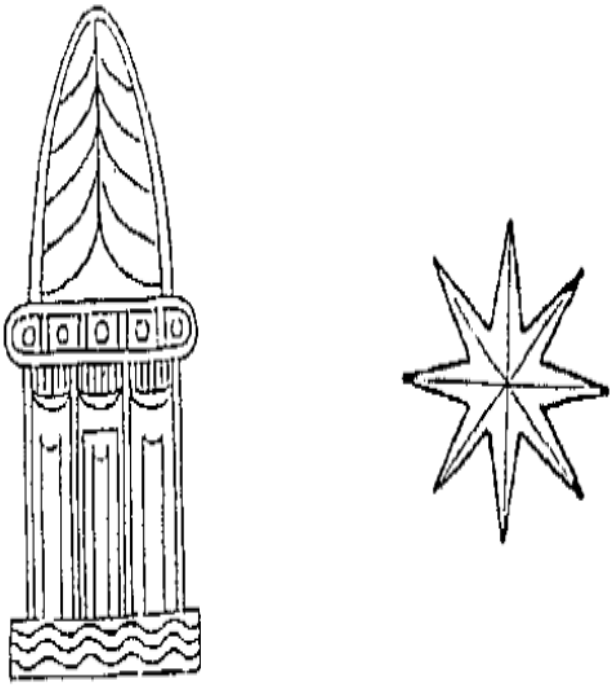

الملحق رقم (8): رموزالاله آنو

خزعل الماجدي، المرجع السابق، ص 192.

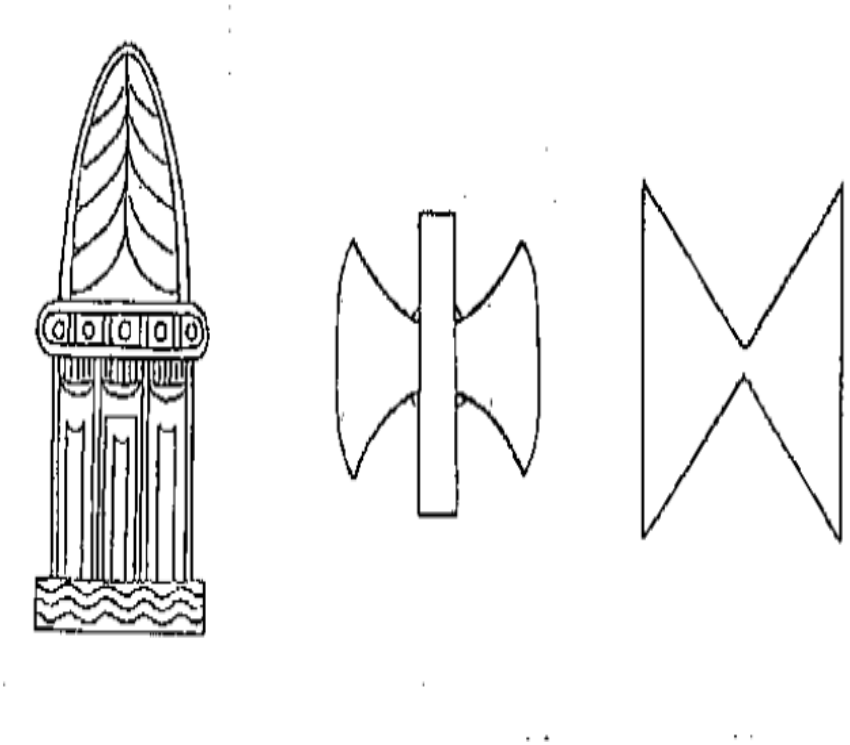

الملحق رقم (9): رموزالإله انليل

خزعل الماجدي، بخورالآلهة، المرجع السابق، ص 292.

الملحق رقم (10) الملك حمورابي وهو يصلي للإله شمش

/https://aratta.wordpress.com/babylon

قائمة

البيبليوغرافيا

1- القرآن الكريم

أولا: المصادر

2- الكتاب المقدس (**العهد القديم**)، ط1، دار الكتاب المقدس، القاهرة، 2003.

ثانيا: البيبليوغرافيا

أ – المراجع بالعربية:

1- الأب سهيل قاشا، **أثر الكتابات البابلية في المدونات التوراتية**، ط1، بيروت، دار بيسام للنشر، 1998.

2- الأب سهيل قاشا، **تاريخ الفكر في العراق القديم**، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

3- أحمد أمين سليم، **حضارة العراق القديم**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

4- أحمد أمين سليم، **دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم حصارة العراق القديم**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ج6، 2011.

5- أحمد خالد عبد المنعم ،**حمورابي دراسة تاريخية** ،كلية ألسن ،جامعة عين الشمس ،ط1 ،2010.

6- أنستاس ماري الكرملي، **خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا** هذا، مؤسسة هنداوي، 2020.

7- بيومي مهران، **بنو اسرائيل**، ج1، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

8- حسين مُحَّد محي الدين السعدي ،**في تاريخ الشرق الأدنى القديم العراق إيران أسيا الصغرى**، دار المعرفة الجامعية، ج2 ،1995.

9- حلمي محروس اسماعيل، **الشرق العربي القديم وحضاراته بلاد ما بين النهرين والشام والجزيرة العربية القديمة**، مؤسسة شباب الجامعة.

10- حياة ابراهيم مُحَمَّد، **نبوخذ نصر الثاني 604-562 ق.م**، **المؤسسة العامة للأثار والتراث**، بغداد 1983.

11- خزعل الماجدي، **انجيل بابل**، دار الأهلية، 1999.

12- خزعل الماجدي، **بخور الآلهة دراسة في الطب والسحر والأسطورة والدين**، الأهلية للنشر والتوزيع ،المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، ط1، 1998.

13- رائد راكان الجواري، **دراسات في الفكر الجغرافي الحضارات القديمة والحضارة العربية الاسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2013.

14- رضا جواد الهاشمي، **نظام العائلة في العهد البابلي**، منشورات مكتبة الاندلس، بغداد، 1971.

15- سعد صائب، **دور سورية في الحضارة الانسانية عبر التاريخ العراقي القديم**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،ط1، 1994.

16- سهيل قاشا، **المرأة في شريعة حمورابي**، منشورات مكتبة بسام، العراق، 1985.

17- السيد سلامة غنمي، **التوراة والأناجيل بين التناقض والأساطير**، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2000.

18- الشيخ ستار عبيد آل مطلك العربودي العنزي، **تاريخ بابل وعشائرها**، دار الفرات للثقافة والاعلام، 2020.

19- صلاح رشيد الصالحي، **القوانين الحثية تأثير الشرائع العراقية القديمة على قوانين بلاد الأناظول**،ط1، جامعة بغداد، بغداد، 2010.

20- صلاح رشيد الصالحي، **بلاد الرافدين دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم**، ج3، دار الشؤون الثقافية، العراق، بغداد، ط1، 2018.

21- صلاح رشيد الصالحي، **دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم**، دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، ج1، 2017.

22- طه باقر، **بابل وبورسابا**، مطبعة الحكومة، بغداد، ط1، 1959.

23- طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، دار ومكتبة النهضة بغداد، ط2، 1955.

24- طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**،ج1، الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين، دار الوراق للنشر المحدودة، بيروت، ط1، 2009.

25- عامر سليمان، **العراق في التاريخ القديم موجز التاريخ السياسي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،ج2، 1993 ،ص143.

26- عامر سليمان، **القانون في العراق القديم دراسة تاريخية قانونية مقارنة**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

27- عباس العبودي، **تاريخ القانون وشريعة حمورابي**، دار السنهوري، بيروت، 2015.

28- عباس العبودي، **شريعة حمورابي دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.

29- عبد الحكيم الذانون، **التشريعات البابلية**، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 1992.

30- عبد الحكيم الذانون، **تاريخ الشام القديم**،ط1، دمشق، دار الشام القديمة، 1999.

31- عبد الحميد زايد، **الشرق الخالد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.

32- عبد العزيز الياس الحمداني ،**مختصر تاريخ العراق القديم تاريخ العراق القديم**، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، 2012.

33- عبد العزيز صالح ،**تاريخ الشرق الأدنى مصر والعراق** ،المكتبة الأنجلومصرية ،ج1 ،2012.

34- عبد المسيح وزير وعبده حسن الزيات، **شريعة حمورابي اول ترجمتين إلى العربية**، مطبعة جريدة السفير، بيروت، 2015

35- فاضل عبد الواحد علي ،**العراق القديم** ،دار الحرية ،بغداد ،1986.

36- فراس السواح، **الحدث التوراتي في الشرق الأدنى القديم**، ط3، دمشق، دار علاء الدين، 1997.

37- فوزي رشيد ،**الملك حمورابي مجدد وحدة البلاد** ، الموسوعة الذهبية ،ط1 ،1991.

38- فوزي رشيد، **الشرائع العراقية القديمة شريعة أورنمو شريعة لبت عشتار شريعة اشنونا شريعة حمورابي ومواد قانونية متفرقة** ،دار الحرية للطباعة، بغداد ،1973.

39- فوزي رشيد، **القوانين في العراق القديم**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.

40- كامل سعفان، **موسوعة الأديان القديمة –معتقدات أسيوية**- دار الندى، مصر، 1989.

41- مُحَمَّد أبو المحاسن عصفور ،**معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم**، دار النهضة الربية، بيروت، لبنان.

42- مُحَمَّد جمال طحان، **اليهود والأوهام الصهيونية**، دار الفلق.

43- مُحَمَّد علي رضا الجاسم ،**الائتمان والصيرفة في العراق القديم** ،دار التضامن ،بغداد.

44- محمود الأمين، **شريعة حمورابي**، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ط1، 2007.

45- نائل حنون، **شريعة حمورابي ترجمة النص المسماري مع الشروحات اللغوية والتأريخية**، ج1، دار المجد للطباعة والنشر والخدمات الطباعية، دمشق، 2005.

46- نبوبولاصر الحسيني، **خلاصة أحكام الزواج والطلاق في شريعة حمورابي**، دار وتريات للطباعة وتوزيع، العراق، ط1، 2023.

47- هنري عبودي، **معجم الحضارات السامية**، طرابلس، لبنان، ط2، 1991.

48- يوسف عيد، **موسوعة الأديان الساموية والوضعية الديانة اليهودية**، ط1 ،دار الفكر اللبناني، بيروت،1995.

ب- المراجع المعربة:

1- إدوارد كيبرا، **كتبوا على الطين**، تر: محمود الأمين، ط2، بغداد، مكتبة دار المثنى، 1964.

2- أفرام عيسى يوسف، **تاريخ بلاد الرافدين**، تر: فخوي العباسي، دار الحوار للنشر والتوزيع،ط3، 2016 .

3- جرنوت فيلهلم، **الحوريون، تاريخهم وحضارتهم**، تر: فاروق اسماعيل، دار الجدل، حلب، 2000

4- جورج رو ،**العراق القديم** ، تر: فاضل عبد الواحد علي ،دار الرشيد ،بغداد 1982.

5- جيمس هنري برستيد، **انتصار الحضارة تاريخ الشرق الأدنى**، تر: أحمد فخري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

6- دياتز ادزارد ،مارفن بوب، ولفكاك رولينغ، **قاموس الآلهة و الأساطير في بلاد الرافدين (السومرية والبابلية)** تع: مُحَّد وحيد خياطة، دار الشرق العربي، ج1، 1978.

7- سبيتينو موسكاتي ،**الحضارات السامية القديمة** ،تر: السيد يعقوب بكر ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1986.

8- صمويل كريمر، **من ألواح سومر**، تر: طه باقر، مكتبة الثنى، بغداد.

9- غوستاف لوبون ،**حضارة بابل وآشور** ،تر: محمود خيرت المحامي ،دار الرافدين ،بغداد ،العراق.

10- مارغريت روتن، **تاريخ بابل**، تر: زينة عازار وميشال أبي الفضل ،ط2 ،منشورات عويدات ،بيروت ،باريس ، 1984.

11- مجموعة من المؤلفين، **شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم**، تر: أسامة سراس، دار علاء الدين، دمشق، ط2، 1993.

12- هاري ساكز ،**عظمة بابل** ،تر :عامر سليمان ،دار الكتب والطبع والنشر، 1989.

13- هاري ساكز، **عظمة بابل موجز حضارة بلاد الرافدين** القديمة، تر: عامر سليمان ابراهيم، ط2، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979.

14- هورست كلينكل، **حمورابي البابلي وعصره**، تر: مُحَمَّد وحيد خياطة ،دار المنارة للدراسات والنشر والترجمة ،دمشق ، 1990.

15- ول وايريل ديورانت ،**قصة الحضارة الشرق الأدنى**، تر: مُحَمَّد بدران، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ج2، مج1.

ث- الدوريات باللغة العربية:

1- ابتهال عادل الطائي، **ملامح من أثر التراث القانوني الرافيديني في حضارات الشعوب الأخرى**، مجلة أفاق الثقافة و التراث، ع 54، 2006.

2- أثير أحمد حسين المسجون، **تسمية مدينة بابل وعمارة أبنيتها المقدسة (627-539ق.م.) في ضوء الاشارات التاريخية**، مجلة أبحاث ميسان، ع 18، مج36.

3- التجاني مياطة وسليم حاج سعد، **التنظيمات القانونية ودورها في الحياة الاجتماعية لحضارة بلاد الرافدين**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 5، ع1، 2021.

4- جبيل عبد جبيل، **التجارة الخارجية للعراق في العصر البابلي (2000–1600ق.م) (625–359 ق.م) دراسة في الجغرافية التاريخية** ، مجلة البحوث التاريخية، ع9 ،2008.

5- حكمة بشر الأسود، **مبدأ التبني في العراق القديم**، مجلة سومر، مج 44، بغداد، 1976.

6- طه باقر، **الشرائع والتنظيمات القانونية في حضارة وادي الرافدين**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 28، 1977/1397.

7- عادل هاشم علي، **مدينة كوثى (تل ابراهيم) موطن النبي ابراهيم الخليل عليه السلام**، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، ع7، ماي 2012

8- : عزة علي أحمد جادالله، **مدينة كخت في ضوء ما تعكسه نصوص ماري وتل ليلان**، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، ع2، 2022

9- غسان عبد صالح وعبد الغني غالي فارس، **عقوبة الزنا في الشرائع العراقية القديمة**، مجلة ديالي، ع27، 2010.

10- مُحَّد طه الأعظمي، **جوانب من الاسس القانونية والفكرية في قانون حمورابي**، مجلة المورد، مج 16، ع3، بغداد، 1987

11- نزار حسن، **الوثائق القانونية الآرامية ،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مج24، ع2، جامعة دمشق، 2008.

ج- : القواميس

1- مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز ابادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، بلات ،القاهرة، م3، ب ت.

ح- الرسائل الجامعية

1- بلخير بقة، **أثر ديانة وادي الرافدين على الحياة الفكرية سومر وبابل 3200-539 ق.م**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ القديم، جامعة تيارت، 2009/2008.

2- الطيب زين العابدين، **بلاد الرافدين من الانقسام الى الوحدة العصر البابلي القديم أنموذجا (2004-1595ق.م.)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، جامعة الجزائر2، 2016.

3- العيهار مُحَمَّد، **إرهاصات التشريع في العراق القديم الأسباب- النتائج- الانعكاسات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، جامعة وهران، 2014.

4- كروان عامر سليمان ابراهيم، **طبقة الأحرار في العصر البابلي القديم في ضوء المصادر المسمارية**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الموصل، 2007.

5- مُحَمَّد بن سلطان بن مُحَمَّد المسروري، **شرط الإعفاء من المسؤولية العقدية دراسة مقارنة** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عمان، 2024.

6- موهوب وليد، **مظاهر تنظيم الحياة الاجتماعية في بلاد الرافدين من خلال تشريعات حمورابي 1792– 1750ق.م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الحضارات القديمة، جامعة الجزائر 2، 2022.

7- هالة عبد الكريم سليمان كرموش الراوي، **المسلات الملكية في العراق القديم: دراسة تاريخية فنية**، مذكرة ماجستير،كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003.

8- هيفاء أحمد عبد الحاج مُحَمَّد ،**ألقاب حكام وملوك العراق القديم** ،رسالة تقدمت بها إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في الأثار القديمة ،2007،ص 203.

ج– المراجع الأجنبية:

1- Bottéro (j), babylone et la bible , paris,les belle,lettres, 1994 .
2- Bottéro (J), initiation à l’orient ancien de sumer à la bible, Paris, ed :de seuil, 1992
3- Bottéro .(J),babylone et la bible, Paris, 1994
4- Erich Eblingund Brun D Meissner, ReallexiKon derAssyriologie, Berlin , 1928
5- Matrha T.Roth,Law Collections from Mesopotamtia and asia minor, Society of Biblical Literature Writings from the Ancient World Series, Volume 6, Atlanta, 1995 .
6- Robert fracis harper, The code of Hammurabi, King of Babylon, about 2250 B.C .,1, Chicago : The university of Chicago Press, 1904

أ– الروابط

-1

https://aratta.wordpress.com/babylon/

-2

https://www.iraqinhistory.com/85-old-babylonian-amorties/detail/9617-old-babylonian-amorites#

-3

https://aratta.wordpress.com/babylon/

ح- البحوث

1- مها حسن رشيد الزبيري، **العبيد ودورهم في المجتمع البابلي الوسيط**، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013.

فهرس المحتويات

الفــهـرس

شكر وعرفان **3**

إهـــــداء **4**

مقدمة: ..... **ب**

الفصل الأول:الخلفية التاريخية لحضارة بابل في عصر حمورابي **7**

- أولا: نشأة حضارة بابل وأثرها في الشرق القديم **8**
- ثانيا: حياة الملك حمورابي **20**
- ثالثا: : دور حمورابي في بناء النظام الاجتماعي والسياسي عبر التشريع **29**

الفصل الثاني : تحليل محتوى تشريعات حمورابي **39**

- أولا:مصادر تشريعات حمورابي (مسلة حمورابي)..... **40**
- ثانيا: الأهداف الرئيسية لشريعة حمورابي **50**
- ثالثا: التحليل الموضوعي لتشريعات حمورابي:..... **54**

الفصل الثالث : التأثير التاريخي والتحليل المقارن لتشريعات حمورابي **70**

- أولا:تأثير التشريعات على المجتمع البابلي **71**
- ثانيا: تأثير تشريعات حمورابي على القوانين العبرية..... **81**
- ثالثا: أثر شريعة حمورابي في حضارات شعوب الجوار: **93**

خاتمة:..... **102**

الملاحــق **107**

قائمة البيبليوغرافيا **118**

فهرس المحتويات **129**